



LARBI TEBESSI – TEBESSA UNIVERSITY

UNIVERSITE LARBI TEBESSI – TEBESSA-

الرقم التسلسلي : /..... / 2021

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم : المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي (ل.م. د) ، الطور الثاني

دفعة 2021/2020

الميدان : علوم إقتصادية ، علوم تجارية و علوم التسيير
الشعبة : علوم المالية و المحاسبة
التخصص : مالية المؤسسة

بعنوان :

دور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية

دراسة حالة شركة إسمنت تبسة -SCT-

تحت إشراف :

د . خلدون حجيلة

من إعداد الطالبتين :

1-جليلية مريم

2-همهوم مروى

لجنة المناقشة :

الصفة	الرتبة العلمية	الإسم و اللقب
رئيسا	أستاذ محاضر - أ -	د . قتال عبد العزيز
مشرفا و مقررا	أستاذ محاضر - ب -	د . خلدون حجيلة
مناقشا	أستاذ محاضر - ب -	د . شعبان أسامة حسام

السنة الجامعية : 2021/2020



LARBI TEBESSI – TEBESSA UNIVERSITY

UNIVERSITE LARBI TEBESSI – TEBESSA-

الرقم التسلسلي : /..... / 2021

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم : المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي (ل.م. د) ، الطور الثاني

دفعة 2021/2020

الميدان : علوم إقتصادية ، علوم تجارية و علوم التسيير

الشعبة : علوم المالية و المحاسبة

التخصص : مالية المؤسسة

بعنوان :

دور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية

دراسة حالة شركة إسمنت تبسة - SCT -

تحت إشراف :

د . خلدون حجيلا

من إعداد الطالبتين :

1- جلايلية مريم

2- هموم مروى

لجنة المناقشة :

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د. قتال عبد العزيز	أستاذ محاضر - أ -	رئيسا
د. خلدون حجيلا	أستاذ محاضر - ب -	مشرفا و مقررا
د. شعبان أسامة حسام	أستاذ محاضر - ب -	مناقشا

السنة الجامعية : 2021/2020

الإهداء مريم

أهدي هذا العمل الى أمي و أبي و أخواتي ابراهيم
حسين . سهام . منان . خولة . عبيد . صلاح الدين

رفيقة دربي وحبيرتي مروي

صديقاتي عايذة . هاجر .

وجميع دفعة 2021 مالية المؤسسة

الإهداء :

الحمد لله حمد الشاكرين والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين وبعد:

أهدي ثمرة جمدي إلى من تغيب الكلمات إذا حضرت، ويخفق القلب إذا نادى، تهنأ الحياة إذا رضيت، ويستجيب الرب إذا دعت، إلى أحلى كلمة في المسمع ، إلى أسمى من السماء، إلى أصدق من الصدق وأطيب من العبق، إلى من قلبها وسع كل شيء، إلى من صبرت واحتملت ومنحت بالنفس والنفيس لترى فلذات أبادها في رغد من العيش، إليك يا قرّة عيني...أمي الحبيبة حفظها الله و أطال عمرها .

إلى من رباني على الفضيلة، إلى من أرشد ووجه وعلم وضحي بكل ما يستطيع ليراني في أعلى المراتب، أبي الحبيب. (كككوش) أطال الله عمره .

إلى من قاسموني الأفراح والأقراح أخواتي: وهبية ، رملة ، خولة ، رحمة

إلى الكنوز الغالية إلى الشموع المضيئة ، إلى رموز البراءة الكنايكت : آية ، زيزو ، سومة ، (ميرال رحمها الله)، رزان ، رائد ، سوزي

إلى صاحبة القلب الطيب والنوايا الصادقة، إلى من رافقتني ومعها سرّ الرب خطوة بخطوة:
مريومة

إلى من زرعت التفاؤل في دربي، إلى رمز الأخوة والوفاء وصاحبة النوايا الصادقة صديقتي الدكتورة سعد الدين عايدة .

إلى من كان لها الفضل في مساعدتي في إنجاز هذا العمل المتواضع الأستاذة "خلدون مجيلة".

مروى

شكر و عرفان

نشكر الله عز وجل الذي رزقنا ما لم نكن نعلم وأعطانا من القوة والمقدرة ما نحتاجه للوصول إلى هذا المستوى ووفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع.

كما نتقدم بجزيل شكرنا إلى من كان له الفضل في إنجاز هذا العمل المتواضع، ونخص بالذكر: الأستاذة المشرفة " خلدون حبيلة" التي كان لها الفضل الكبير في توجيهها لنا بملاحظاتهما القيّمة وإرشاداتهما الوجيهة التي قدّمتها لنا طيلة فترة إنجاز هذا البحث.

ونشكر كل من ساهم في إنجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة.

المخلص :

هدفت هذه الدراسة الى اختبار تأثير آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية في مؤسسة الاسمنت تبسة. وقد اعتمدت هذه الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي و تم جمع البيانات بالاعتماد على الأداة الرئيسية للدراسة و المتمثلة في الاستبيان. تم الاعتماد على أساليب الإحصاء الوصفي في وصف متغيرات الدراسة، كما تم الاعتماد على أساليب الانحدار الخطي في اختبار الفرضيات.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك دور كبير لآليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية لمؤسسة الاسمنت تبسة، كما توصلت إلى وجود اثر ذو دلالة إحصائية لكل من (آلية مجلس الإدارة ، لجان المراجعة ، المراجعة الداخلية و التدقيق الخارجي) في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية للمؤسسة محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية : حوكمة الشركات ، آليات الحوكمة ، عدم تناظر المعلومات المحاسبية .

Résumé

Cette étude visait à tester l'effet des mécanismes de gouvernance sur la réduction des problèmes d'asymétrie d'informations comptables à la Société des Ciments de Tébessa. Cette étude s'est appuyée sur l'utilisation de la méthode descriptive analytique, où les données ont été collectées en se basant sur l'outil d'étude principal qui est le questionnaire. Les méthodes de statistiques descriptives ont été utilisées pour décrire les variables de l'étude ainsi que les méthodes de régression linéaire pour tester les hypothèses.

Cette étude a conclu qu'il y a un rôle important pour les mécanismes de gouvernance dans la réduction des problèmes d'asymétrie d'informations comptables pour la Société de Ciment de Tébessa, ainsi qu'il existe un effet statistiquement significatif pour chacun des mécanismes (le conseil d'administration, les comités d'audit, l'audit interne et l'audit externe) pour réduire les problèmes d'asymétrie d'informations comptables de l'entreprise étudiée.

Mots clés: Gouvernance d'entreprises, Mécanismes de gouvernance, Asymétrie d'informations comptables.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	المحتويات
-	شكر و عرفان
-	الإهداء
I-III	فهرس المحتويات
V	فهرس الجداول
VII	فهرس الأشكال
VIII	فهرس الملاحق
أ- و	المقدمة
الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية لدور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية	
9	المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة (حوكمة الشركات ،الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية)
10	المطلب الأول : ماهية حوكمة الشركات
16-10	أولاً : مفهوم حوكمة الشركات
21-17	ثانياً : آليات حوكمة الشركات
21	المطلب الثاني:التأصيل الفكري و النظري لمشكلة عدم تناظر المعلومات المحاسبية
29-22	أولاً : مدخل لنظرية الوكالة
32-29	ثانياً : مفهوم المعلومات المحاسبية
37-32	ثالثاً : مفهوم عدم تناظر المعلومات المحاسبية
38	المبحث الثاني : دور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية
38	المطلب الأول : مساهمة الآليات الداخلية في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية
40-38	أولاً : دور آلية مجلس الإدارة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية
40	ثانياً : دور لجنة لجان المراجعة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية
40	ثالثاً : دور المراجعة الداخلية في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية

قائمة المحتويات

41	المطلب الثاني : مساهمة الآليات الخارجية في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية
41	أولا : دور المراجع الخارجي في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية
42-41	ثانيا : دور السوق في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية
42	المبحث الثالث : الأدبيات التطبيقية لدور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية
42	المطلب الأول : الدراسات العربية و المحلية عن حوكمة الشركات و عدم تناظر المعلومات المحاسبية
44-43	أولا : الدراسات العربية و المحلية عن حوكمة الشركات
46-44	ثانيا : الدراسات العربية و المحلية عن عدم تناظر المعلومات المحاسبية
47	المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية عن حوكمة الشركات و عدم تناظر المعلومات المحاسبية
48-47	أولا : الدراسات الأجنبية عن حوكمة الشركات
51-48	ثانيا : الدراسات الأجنبية عن عدم تناظر المعلومات المحاسبية
52	خاتمة الفصل الأول
الفصل الثاني : دراسة حالة شركة إسمنت تبسة -SCT-	
55	المبحث الأول :التحضير للدراسة الميدانية و تنفيذها
55	المطلب الأول : تقديم لشركة إسمنت تبسة و مجال أنشطتها و أهدافها
56-55	أولا : التعريف بالشركة
56	ثانيا : الشركات التقنية المشاركة في إنشاء المصنع
57-56	ثالثا : أهمية الشركة
57	رابعا : أهداف الشركة
57	خامسا : إمكانية الشركة
59-57	سادسا : الهيكل التنظيمي
63-60	سابعا : مراحل العملية الإنتاجية بالشركة
65-63	ثامنا : تقييم الالتزامات الاجتماعية للشركة
65	المطلب الثاني : الإطار المنهجي للدراسة الميدانية
65	أولا : أداة الدراسة

قائمة المحتويات

66	ثانيا : اختبار الإستبيان
66	ثالثا : صدق أداة الدراسة
69-66	رابعا : ثبات أداة الدراسة
71-69	خامسا : : أدوات التحليل الإحصائي
72	المبحث الثاني : عرض و تحليل النتائج
72	المطلب الأول : عرض النتائج
72	أولا : اختبارات التحقق من مدى ملائمة البيانات للتحليل الإحصائي
77-73	ثانيا : التحليل الإحصائي للبيانات
78	المطلب الثاني :تحليل و مناقشة نتائج الدراسة الميدانية
85-78	أولا : تحليل نتائج محور آليات حوكمة الشركات في المؤسسة
89-85	ثانيا : تحليل نتائج محور الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية في شركة إسمنت تبسة
93-89	ثالثا : مناقشة نتائج الدراسة و اختبار الفرضيات
98-96	خاتمة عامة
104-100	قائمة المصادر و المراجع
128-106	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	معامل الارتباط بيرسون بين كل محور و آخر	66
02	اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان	67
03	عينة الدراسة لشركة إسمنت تبسة	67
04	مقياس درجة الموافقة	68
05	طول خلايا مقياس لكارت الخماسي	69
06	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	72
07	عدد الذكور والإناث في العينة	73
08	توزيع السن لأفراد العينة	74
09	المستوى الدراسي لأفراد العينة	75
10	المركز الوظيفي لأفراد العينة	76
11	عدد سنوات الخبرة لأفراد العينة	77
12	إجابات أفراد العينة لمحور آليات حوكمة الشركات في شركة إسمنت تبسة	78
13	إجابات أفراد العينة لمحور الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية في شركة إسمنت تبسة	85
14	يوضح معامل ارتباط بيرسون بين آليات الحوكمة و الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية	90
15	يوضح العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية	91
16	يوضح معامل بيرسون بين المحاور الفرعية لآليات حوكمة الشركات و الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية	91

قائمة الأشكال والملحق

قائمة الأشكال والملاحق

قائمة الاشكال :

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
14	خصائص حوكمة الشركات	01
16	أهمية حوكمة الشركات	02
28	مشاكل نظرية الوكالة	03
30	العلاقة بين المعلومات و البيانات و المعرفة	04
35	أنواع عدم تناظر المعلومات المحاسبية	05
58	الهيكل التنظيمي لشركة الإسمنت الماء الأبيض -تبسة -	06
60	سير العملية الإنتاجية الأولى	07
61	سير العملية الإنتاجية الثانية	08
62	سير العملية الإنتاجية الثالثة	09
63	سير العملية الإنتاجية الرابعة	10
73	نسبة الذكور والإناث في العينة	11
74	نسبة توزيع السن لأفراد العينة	12
75	نسبة توزيع المستوى الدراسي لأفراد العينة	13
76	نسبة المركز الوظيفي	14
77	نسبة سنوات الخبرة المهنية	15

قائمة الأشكال والملاحق

قائمة الملاحق :

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	اتفاقية التربص	107-106
02	استمارة الاستبيان	115-108
03	قائمة الأساتذة المحكمين	116
04	الوثائق المقدمة من طرف مؤسسة الإسمنت -تبسة -	118-117
05	مخرجات برنامج الحزم الإحصائية SPSS	128-120

مقدمة



تمهيد :

تعتبر حوكمة الشركات إحدى المتطلبات الجديدة للنهوض بالإقتصاديات، من خلال تطبيق مبادئها القائمة على الإفصاح و الشفافية خاصة من قبل الشركات المدرجة في أسواق المال، فهذه الأخيرة تعد مصدرا هاما للتمويل و تقديم المعلومات المتعلقة بتلك الشركات في ظل زيادة وتيرة الأداء الاقتصادي. وتعتبر آليات حوكمة الشركات أحد أهم آليات اقتصاد المعرفة التي حضيت باهتمام عالمي كبير من قبل المنظمات و المجامع العلمية و المهنية الدولية .

لا شك في أن حوكمة الشركات في الجزائر تعتبر من بين الرهانات الكبرى التي يجب عليها أن تسعى إلى تحقيقها، إلا أن هذا ليس بالأمر الهين نظرا للتأخر الذي تشهده شتى الميادين القانونية ، المالية، و الإدارية... الخ . والتي تحول دون تحقيق سير آليات الحوكمة فيها وبالتالي الوصول إلى التنمية .

كما تؤثر المعلومات المحاسبية في توقعات صنع القرار بالنسبة للأحداث القائمة بحيث يصبح العائد المتوقع من القرار أكبر ما يمكن و بمعنى آخر عندما يكون بوسع صانع القرار أن يحسب احتمالات حدوث واقعة معينة على أساس المعلومات التي تتضمنها التقارير و فإنه يكون في مركز أفضل لتقييم النتائج المتوقعة من قرارات عديدة ممكنة ، حيث تعتبر المعلومات المحاسبية مفيدة في أداء كل من الأنشطة الإدارية حيث تتحدد معها بحيث تصبح الإدارة أكثر كفاءة عندما يقوم المحاسبون بمد الإدارة بمعلومات دقيقة وكاملة وعلى أساسها يتم اتخاذ القرار .

وبالتالي فان مستخدمي المعلومات في حاجة إلى معلومات أخرى وان يكون هناك تناظر في المعلومات المحاسبية التي تساعد على اتخاذ القرارات السليمة في العصر الحديث ، و تسعى الباحثتان لدراسة مدى تأثير آليات حوكمة الشركات خاصة منها مجلس الادارة، لجان المراجعة و كذا المراجعة الداخلية و المدقون الخارجيون على درجة الافصاح عن المعلومات المحاسبية في المؤسسة .

مقدمة

أولاً : الإشكالية

مما سبق ذكره تبرز معالم إشكالية البحث كما يلي :

ما مدى تأثير آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية في شركة إسمنت تبسة ؟

ثانياً : التساؤلات الفرعية :

وللتدرج في هذا السؤال الرئيسي للبحث يمكن طرح التساؤلات الفرعية الآتية :

- هل يوجد تأثير لآلية مجلس الإدارة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية في شركة اسمنت تبسة ؟ ؛
- هل يوجد تأثير لآلية لجان المراجعة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية في شركة اسمنت تبسة ؟ ؛
- هل يوجد تأثير لآلية المراجعة الداخلية في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية في شركة اسمنت تبسة ؟ ؛
- هل يوجد تأثير للمراجع الخارجي في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية في شركة اسمنت تبسة ؟ .

ثالثاً : فرضيات البحث

وقصد الإجابة على التساؤلات المطروحة تم طرح الفرضية الرئيسية الآتية :

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين دور اليات الحوكمة و الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية في شركة إسمنت تبسة .

وضمن هذه الفرضية الرئيسية تتدرج جملة من الفرضيات الفرعية تتمثل فيما يلي :

- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين آلية مجلس الادارة و الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية ؛

مقدمة

- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين الية لجنة لجان المراجعة و الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية ؛
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين الية المراجعة الداخلية و الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية ؛
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين الية المدققون الخارجيون و الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية .

رابعاً : أهمية البحث

تبرز أهمية البحث فيما يلي :

- الربط بين الجوانب العلمية لآليات حوكمة الشركات للتعرف على دورها تجاه مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية ؛
- التركيز أكثر على آليات حوكمة الشركات لما لها من أهمية بالغة في ضمان جودة التقارير المالية و الاهتمام بمبدأ الإفصاح و الشفافية ؛
- إن موضوع عدم تناظر المعلومات المحاسبية من المواضيع التي تحضى باهتمام بالغ في مجال البحوث المحاسبية ؛
- موضوع آليات حوكمة الشركات وعلاقتها بمشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية في حاجة إلى دراسة أكثر في شركة إسمنت تبسة .

خامساً: أهداف البحث

يهدف هذا البحث أساساً إلى تحقيق جملة من الأهداف الفرعية الآتية :

- التعرف على مفهوم الحوكمة أهميتها وخصائصها و أهميتها و آلياتها في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية ؛
- التعرف على مفهوم نظرية الوكالة ودراسة مشاكلها التي من بينها مشكلة عدم تناظر المعلومات المحاسبية ؛
- الوقوف على مفهوم عدم تناظر المعلومات المحاسبية و أنواعه و المشاكل المترتبة عنه ؛

مقدمة

- التعرف على دور الآليات الداخلية في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية ؛
- التعرف على دور الآليات الخارجية في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية .

سادسا : أسباب اختيار البحث

تتمثل أهم الدوافع التي دفعت إلى اختيار هذا الموضوع فيما يلي :

- ملائمة البحث مع طبيعة التخصص المدروس ؛
- الرغبة في معالجة الموضوع وإثراء المعارف في ميدان التخصص ؛
- محاولة التعرف على دور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية في شركة إسمنت تبسة .

سابعا : المنهج المتبع

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بحوكمة الشركات و مشكلة عدم تناظر المعلومات المحاسبية ، إضافة إلى إتباع هذا المنهج في الدراسة الميدانية كما تم الإعتماد على المنهج الإستقرائي في اختبار فرضيات البحث ، و المنهج الاستنباطي في صياغة مشكلة و فرضيات البحث إضافة إلى المنهج التاريخي في تتبع الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع .

ثامنا : حدود البحث

و من أجل الإحاطة بإشكالية البحث وفهم جوانبها المختلفة تم تحديد الإطار الزمني و المكاني

كالآتي :

- 1- الحدود المكانية : وتتمثل في مكان إجراء الدراسة الميدانية و المتمثل في شركة إسمنت تبسة .
- 2- الحدود الزمنية : طبقت هذه الدراسة خلال السداسي الثاني من السنة الجامعية للموسم

2021/2020

تاسعا : هيكل البحث

فيما يخص المنهجية التي تم إتباعها هي هيكلية الدراسة و وضع خطة لها فإنه تم تقييم الدراسة إلى فصلين ، فصل متعلق بالإطار النظري لحوكمة الشركات و مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية وفصل متعلق بالدراسة الميدانية و فيما يخص الفصل الأول تم تناول ثلاثة مباحث

المبحث الأول كان بعنوان الإطار النظري للدراسة (حوكمة الشركات، عدم تناظر المعلومات المحاسبية) ، أما المبحث الثاني فقد تناول دور آليات حوكمة الشركات في الحد من عدم تناظر المعلومات المحاسبية ، أما في ما يخص المبحث الثالث فقد تم تناول الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة أما فيما يخص الفصل الثاني فقد تم التطرق فيه إلى الدراسة الميدانية بعنوان:

دراسة حالة مؤسسة الاسمنت -تبسه- و تم تقسيمه الى مبحثين المبحث الأول كان عبارة عن نبذة عن مؤسسة الاسمنت -تبسه- ، أما المبحث الثاني فكان تحت عنوان تحليل البيانات و اختبار الفرضيات.

عاشرا : صعوبات البحث

من أهم الصعوبات التي واجهت هذا البحث :

- صعوبة تنسيق الطلبة مع بعضهم البعض لعدم تركهم في الإقامة الجامعية وذلك بسبب الدراسة بالدفعات ؛
- صعوبة التواصل مع مؤسسة الاسمنت- تبسه- في ظل ظروف جائحة وباء كورونا ؛
- قلة المراجع التي تناولت ربط متغيرات الدراسة مع بعضها البعض.

الفصل الاول



الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية لدور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية في الشركة

أصبح موضوع حوكمة الشركات من الموضوعات الهامة التي تطبق سواء في الشركات الخاصة أو العامة على حد سواء ، ولقد تعاظم الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات في العديد من الاقتصاديات المتقدمة و الناشئة خلال العقود القليلة الماضية ، و خاصة في أعقاب الانهيارات الإقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول العالم في عقد التسعينيات من القرن العشرين ، وكذلك ما شهده الإقتصاد الأمريكي من تداعيات الانهيارات المالية و المحاسبية لعدد من أقطاب الشركات الأمريكية العالمية .

كما تعد المعلومات المحاسبية من العناصر الأساسية التي يعتمد عليها المستثمر في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية في الوحدات الاقتصادية ، كما أن هؤلاء المستثمرين يستجيبون بسرعة جدا لأي معلومات محاسبية جديدة يتم نشرها ، و بالتالي فإن الإفصاح المحاسبي عن هذه المعلومات يتطلب ضرورة توفر الخصائص الكمية و النوعية للمعلومات المحاسبية وذلك لمقابلة احتياجات مستخدمي هذه المعلومات المحاسبية حتى يكون هناك تماثل في المعلومات المحاسبية التي تساعد على اتخاذ القرارات السليمة في العصر الحديث.

وفي هذا الفصل سيتم التفصيل في تقديم هذه المفاهيم و استعراض مجموعة من الدراسات السابقة و التعقيب عليها. وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى :

- المبحث الأول : الإطار النظري للدراسة (حوكمة الشركات، عدم تناظر المعلومات المحاسبية)
- المبحث الثاني : دور آليات حوكمة الشركات في الحد من عدم تناظر المعلومات المحاسبية
- المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية لدور آليات الحوكمة في الحد من عدم تناظر المعلومات المحاسبية.

المبحث الأول : الإطار النظري للدراسة (حوكمة الشركات، الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية)

تعتبر حوكمة الشركات أحد المواضيع الهامة و الحديثة في المجال العلمي و المحاسبي و نظرا لما تمثله الشركات بالنسبة للاقتصاد الوطني ، و يجب تنميتها و الحفاظ عليها، لما لها من أهمية وعلاقة تربطها بالمعلومات المحاسبية التي بدورها تعددت الجهات المستخدمة لها ولقد نشأ عن هذا التعدد مشكلة رئيسية هي مشكلة عدم تناظر المعلومات المحاسبية. وعلى هذا الأساس سيتم تقسيم المبحث كما يلي:

- **المطلب الأول : عموميات حول حوكمة الشركات**
- **المطلب الثاني : التأصيل الفكري و النظري لمشكلة عدم تناظر المعلومات المحاسبية**

المطلب الأول : ماهية حوكمة الشركات

حضي مفهوم حوكمة الشركات في السنوات الأخيرة باهتمام كبير لما تعود به من نفع على الشركات والمجتمع بأسره ، وقد برزت أهمية الحوكمة في الآونة الأخيرة عندما أطاحت الأزمة المالية العالمية ، وهذا ما جعل العالم ينظر نظرة جديدة إلى مفهوم حوكمة الشركات .وسيتم التطرق في هذا المطلب إلى تقديم عام حول حوكمة الشركات من خلال مفهومها، خصائصها أهميتها، مبادئها ، و آلياتها .

أولاً : مفهوم حوكمة الشركات

برزت في الآونة الأخيرة بعض المصطلحات المرتبطة بعلم الاقتصاد كالعولمة، الخصخصة، لعبة الأوراق المالية، وعلى غرار هذه المصطلحات ظهر مصطلح حوكمة الشركات التي تعددت معاني الترجمة له.

1- تعريف حوكمة الشركات

يعد مصطلح الحوكمة الترجمة المختصرة التي راجت لمصطلح Corporate Governance أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح والتي اتفق عليها، فهي أسلوب ممارسات سلطات الإدارة الرشيدة.

تعرف حوكمة الشركات على أنها "نظام متكامل للرقابة المالية و غير المالية و الذي عن طريقه يتم إدارة الشركة و الرقابة عليها¹.

كما تم تعريفها بأنها "مجموعة من القوانين و النظم و القرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة و التميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة و الفعالة لتحقيق خطط و أهداف الشركة"، وبمعنى آخر فإن الحوكمة تعني النظام أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي

¹طارق عبد العال حماد ،"حوكمة الشركات ،المفاهيم المبادئ ،التجارب "، (الطبعة الثانية ،مصر، 2005 م) ، ص54.

الفصل الاول: الأدبيات النظرية و التطبيقية لدور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية في الشركة

تؤثر في الأداء، كما يشمل مقومات تقوية الشركة على المدى البعيد و تحديد مسؤولية المسؤول¹.

كما تعرف الحوكمة على أنها " نظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة، و مراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها، والوفاء بالمعايير اللازمة و النزاهة و الشفافية². و كذلك تعرف بأنها "مجموع الآليات و الإجراءات و القوانين و النظم و القرارات التي تتضمن الانضباط و الشفافية والعدالة، و بالتالي تهدف حوكمة الشركات إلى تحقيق الجودة و التميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة المؤسسة الاقتصادية فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة و للمجتمع ككل³.

نستنتج من التعريفات السابقة ما يلي:

- أن حوكمة الشركات نظام تدار و تراقب به الشركة.
- حوكمة الشركات مجموعة من الطرق و الإجراءات التي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم.

و من خلال هذه التعاريف تلخص حوكمة الشركات بأنها "آلية إدارة الشركات و مراقبتها وفقا للقوانين و القواعد و العلاقات التعاقدية التي تحكم عمل الشركة و تساعد في تحقيق أهدافها و الوفاء بالمعايير اللازمة كما أنها تساهم في تعظيم ثروة المساهمين و أصحاب المصالح".

¹ عبدالرحمن بن عيسى، "دور حوكمة الشركات في رفع كفاءة الأسواق المالية"، (دراسة حالة تطبيقية)، (أطروحة مقدمة لنيل الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية و محاسبة، الجزائر، 2008-2009)، ص 35 .

² طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 03

³ عبد الوهاب نصر، "مراجعة الحسابات حوكمة الشركات"، (الدار الجامعية، مصر، 2008م)، ص 70.

2 خصائص حوكمة الشركات

يشير مصطلح الحوكمة إلى العديد من الخصائص، والتي تتمثل فيما يلي :

أ- **الانضباط** : إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح ويتحقق ذلك من خلال توريد بيانات واضحة للجمهور، وجود حافز لدى الإدارة اتجاه تحقيق سعر عادل للسهم، التقدير السليم لحقوق الملكية، استخدام الديون في مشروعات هادفة وإقرار نتيجة الحوكمة في التقدير السنوي¹.

ب- **الإفصاح و الشفافية**: تتحقق بتقديم صورة واضحة وحقيقة عن كل ما يحدث ، يتم ذلك من خلال الإفصاح عن الأهداف المالية بدقة ، نشر التقرير السنوي في موعده ، نشر التقارير المالية السنوية البيئية في المناسب ، الإفصاح العادل عن النتائج السنوية تطبيق المعايير المحاسبية و المراجعة ، توفير إمكانية وصول المستثمرين في الإدارة العليا وتحديث المعلومات على شبكة الانترنت².

ج- **الاستقلالية**: ويتحقق ذلك من خلال ، المعاملة العادلة للمساهمين من قبل مجلس الإدارة العليا ، وجود رئيس مجلس الإدارة المنسق عن الإدارة ، وجود لجنة لتحديد المرتبات و المكافآت يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل ، تدعيم وجود مراجعين مستقلين .

د- **المساءلة** : بمعنى إمكانية تقويم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية و يتحقق ذلك من خلال ، ممارسة العمل بعناية و مسؤولية والترفع عن المصالح الشخصية ، التصرف بشكل فعال ضد الأفراد الذين يتجاوزون حدود مسؤوليتهم ، التحقيق الفوري في حالة إساءة الإدارة العليا و وضع آليات تسمح بمعاقبة الموظفين التنفيذيين و أعضاء مجلس الإدارة في حالة تجاوز مسؤولياتهم و

سلطاتهم³

¹ خليل أبو سليم ،"قياس أثر الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات على جذب الاستثمارات الأجنبية " ، (مجلة جازان ،المجلد الأول،العدد1،المملكة العربية السعودية، 2004) ، ص 168

² سليمان محمد ، "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي و الإداري " ،(الدار الجامعية ، مصر ، 2008م)، ص70 .

³ قباجة عدنان ،"أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات " ،(رسالة دكتوراه في المحاسبة ،غير منشورة ، العربية ،كلية التجارة ،جامعة عمان ، 2009 م) ،ص83 .

الفصل الاول: الأدبيات النظرية و التطبيقية لدور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية في الشركة

هـ-المسؤولية : وتكون المسؤولية أمام جميع الأطراف من ذوي المصلحة في المؤسسة ويتحقق ذلك من خلال ، عدم قيام مجلس الإدارة بالإشراف بدور تنفيذي ، وجود أعضاء لمجلس الإدارة مستقلين و من غير الموظفين ، الاجتماعات الدولية والكاملة لمجلس الإدارة ، وجود لجنة مراجعة ترشح المراجع الخارجي وتراقب أعماله ، بالإضافة لمراجعتها لتقارير المراجعين الداخليين و الإشراف على أعمال المراجعة الداخلية .

و-العدالة : احترام حقوق كل المجموعات ذات المصلحة ، و يتحقق ذلك من خلال المعاملة العادلة لمساهمي الأقلية من قبل المساهمين أصحاب الأغلبية ،حق كافة حملة الأسهم في الدعوة إلى الاحتجاجات العامة ،سهولة الأداء بالأصوات ،والمكافآت العادلة لأعضاء مجلس الإدارة، و إعطاء المساهمين حق الاعتراض عند إساءة حقوق المشاركة في تعيين المديرين وأيضا في اتخاذ القرارات.

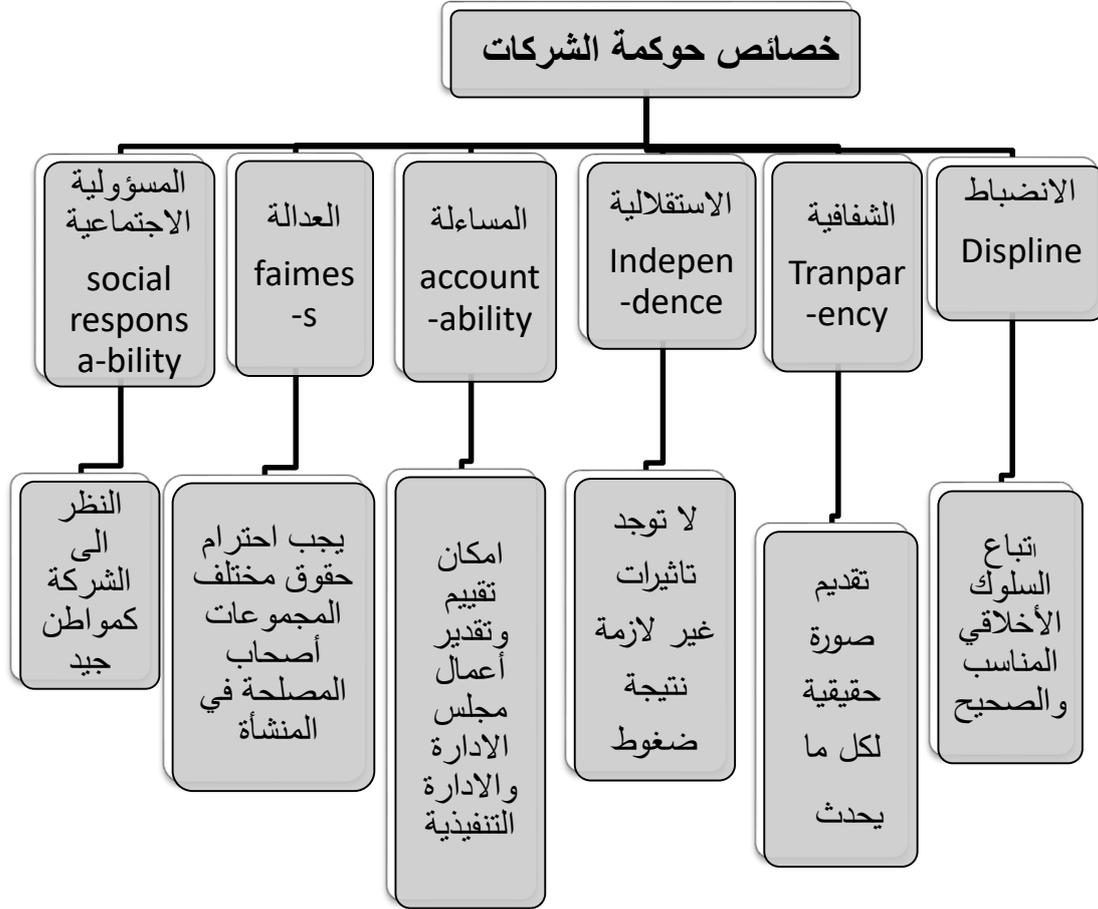
ز- المسؤولية الاجتماعية : أي النظر للمؤسسة كمواطن صالح ، ويتحقق ذلك من خلال وجود سياسة واضحة تؤكد على التمسك بالسلوك الأخلاقي ، وجود سياسة توظيف واضحة و عادلة ووجود سياسة واضحة عن المسؤولية البيئية¹.

والشكل الآتي يلخص لنا خصائص حوكمة الشركات :

¹عطا الله وارد خليل ، محمد عبد الفاتح العشاوي ، "الحوكمة المؤسسية لمكافحة الفساد في المؤسسة العامة والخاصة " (مكتبة الحرية للنشر و التوزيع، مصر، 2008م) ،ص 130

الفصل الاول: الأدبيات النظرية و التطبيقية لدور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية في الشركة

الشكل (01) : خصائص حوكمة الشركات



المصدر : طارق عبد العال حماد ، مرجع سابق ، ص 23

يتبين من الشكل السابق أن خصائص الحوكمة المتمثلة في الانضباط ، الشفافية ، الاستقلالية ، المساءلة ، العدالة ، المسؤولية الاجتماعية والتي تمثل الجوانب الفكرية للحوكمة عن طريقها يتم تحقيق أهداف الحوكمة

3- أهمية حوكمة الشركات

حظي مفهوم حوكمة الشركات بقدر من الاهتمام و ذلك نتيجة للعديد من الانهيارات و الفضائح المالية التي شهدها العالم و بوجه الخصوص كبريات الشركات بالولايات المتحدة و دول شرق آسيا و

الفصل الاول: الأدبيات النظرية و التطبيقية لدور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية في الشركة

الاضطرابات الإقتصادية الحالية المستمرة التي تشهدها العديد من الدول كلها عوامل ساعدت على ظهور مفهوم حوكمة الشركات وتجعله في الزيادة، بالإضافة إلى إجراءات العولمة مثل تحرير الاقتصاد و التطور في وسائل الاتصالات و تكامل أسواق المال و كذا التحولات في أشكال ملكية الشركات مع زيادة المستثمرين المؤسسيين و الخصخصة و زيادة نشاط المساهمين كل هذا ساهم في زيادة الحاجة إلى حوكمة الشركات¹.

و من هنا يمكن تلخيص أهمية حوكمة الشركات في النقاط الآتية :

- الحد من الفساد المالي و الإداري في الشركات ؛
- ضمان حفظ حقوق كافة أصحاب المصالح و حملة الأسهم والإدارة و مجلس الإدارة وعدم تعارض المصالح ؛
- تقادي وقوع أخطاء مقصودة أو غير مقصودة تؤثر على تحقيق أهداف الشركة ؛
- المساعدة في حصول الشركات بمعايير الشفافية و الإفصاح العالمية ؛
- ظهور العولمة الاقتصادية و تحرير السوق و ظهور شركات عالمية ذات منافسة عالية للشركات المحلية².

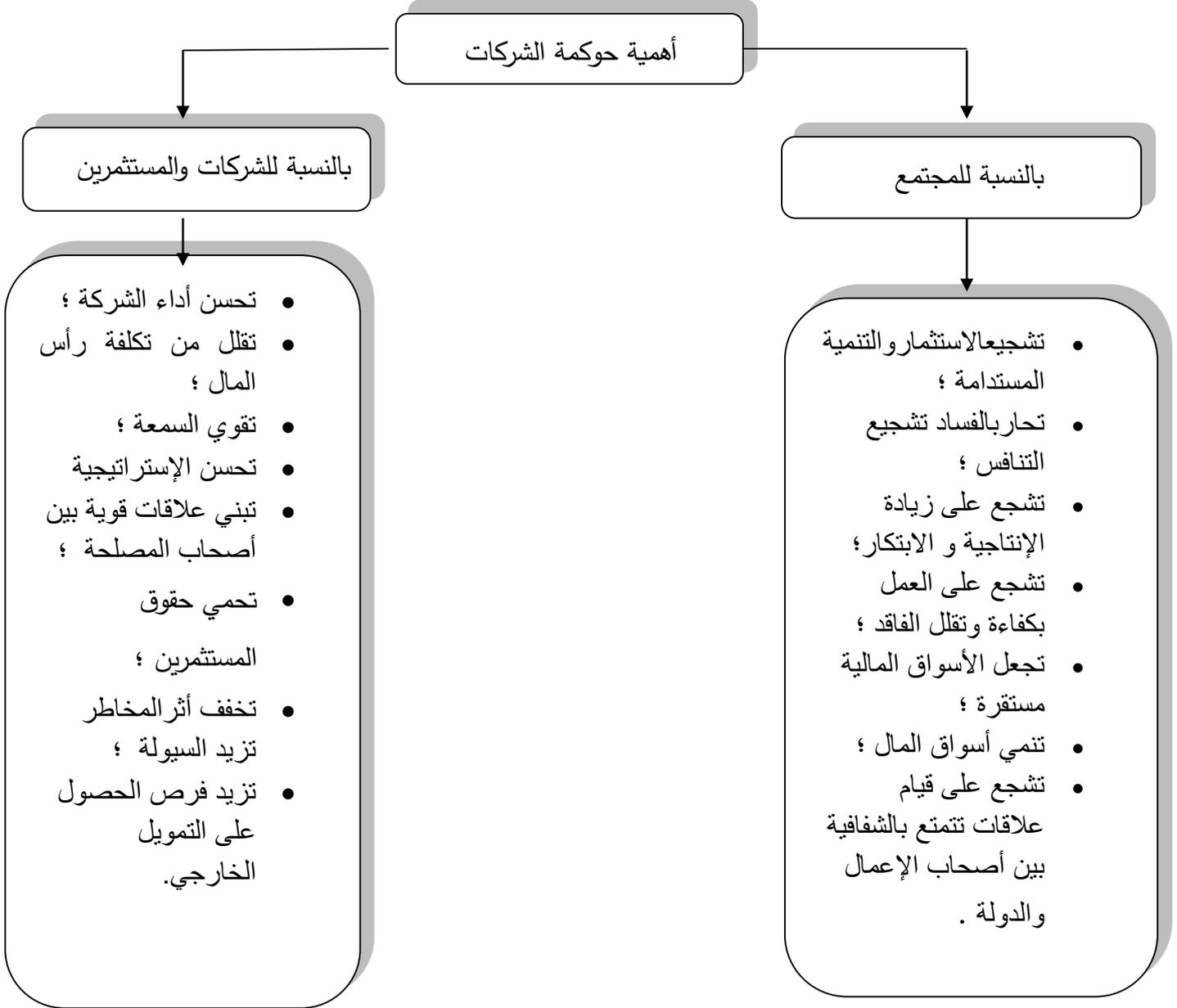
كما أن للحوكمة أهمية من منظور المجتمع ، المستثمرين والشركات والشكل الآتي يوضح ذلك :

¹فاتح غلاب، "تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ و معايير التنمية المستدامة"، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، تخصص إدارة أعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة ، الجزائر ، 2011م) ، ص 15

²John Sullivan & others , " Corporate Governance in the Twentieth" , (center for international Private Enterprise , Washington , 2003) , p 339

الفصل الاول: الأدبيات النظرية و التطبيقية لدور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية في الشركة

الشكل (2) : أهمية حوكمة الشركات



المصدر: ميكرا كراسينكي ، "حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة " (مركز المشروعات الدولية CIPE ، نصائح إرشادية لتحقيق الإصلاح ، أوت 2008 م) ، ص6.

يتبين من الشكل السابق أن للحوكمة أهمية بالغة بالنسبة للمجتمع و الشركات والمستثمرين تعود على الاقتصاد بالنمو و الازدهار.

ثانيا : آليات حوكمة الشركات

يتركز هيكل حوكمة الشركات على مجموعة من الآليات التي وضعت لحل مشكلة الوكالة ، التي تنشأ بين الإدارة وحملة الأسهم عموما ، وبين الأقلية من حملة الأسهم وبين الأغلبية المسيطرة¹، و تقوم الآليات بالوظائف الإدارية والإشرافية والرقابية والتحفيزية ، وتنظم العلاقات بين الأطراف المختلفة في الشركة ، وتنقسم آليات الحوكمة إلى :

1- الآليات الداخلية لحوكمة الشركات

يقصد بالآليات الداخلية لحوكمة الشركات مجموعة من القواعد و الأساليب التي تتبع من داخل الشركة للرقابة والإشراف على أنشطتها وفعاليتها ، وذلك لزيادة جودة التقرير المالي ، و لضمان الالتزام بمتطلبات التقرير الإلزامية ، وتمثل في :

1-1 آلية مكافآت المديرين التنفيذيين : يعد من العيوب الرئيسية في شكل الملكية العامة للشركة ، الفصل بين الإدارة و الملكية ، والمديرون الذين يديرون الشركة يفترض بهم أن يتصرفوا بما يحقق مصالح المساهمين، و لكن قد يستغلون سلطتهم الرقابية في إشباع رغباتهم الخاصة، وغالبا ما يلحق ذلك ضررا بمصلحة المساهمين، و للسيطرة على سلوك المديرين يتم الربط بين مصالح المديرين و مصالح المساهمين من خلال برامج للحوافز تتضمن أسهم و خيارات الأسهم، حيث أن حوافز الأسهم تقلل هذا الصراع بين من يملكون الشركة ومن يديرونها ، و عندما يعمل التنفيذيون جاهدين على زيادة سعر سهم الشركة على المدى الطويل ، يجني المساهمون و المديرون فائدة معا ، وتشمل الحوافز التي يتم تعويض المديرين التنفيذيين بها عدة أنواع، منها من يحصلون على راتب أساسي و من الممكن أن يحصلوا على حوافز طويلة المدى ، إلا أن هناك احتمال أن مكافآت التنفيذيين المبنية على الأسهم لا ترتبط بأهداف المساهمين و بالتالي الحد من تكلفة الوكالة، و يرجع ذلك إلى أن هناك عدد من المشاكل التي ترتبط

¹ طارق عبد العال حماد ، "حوكمة الشركات و الأزمات المالية العالمية" ، (الدار الجامعية ، مصر ، 2009) ، ص 481-482 .

الفصل الاول: الأدبيات النظرية و التطبيقية لدور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية في الشركة

باستخدامها تتمثل في التلاعب في الأرباح المحاسبية من خلال استخدام أساليب المحاسبة الإبتكارية ، والشركات التي تستخدم خيارات يكون لديها ميل لاختيار إستراتيجية أعمال محفوفة بالمخاطر¹ .

1-2 آلية مجلس الإدارة: يعتبر مجلس الإدارة أكثر الوسائل فعالية لمراقبة سلوك الإدارة ، إذ انه يحمي حقوق المساهمين من سوء استغلال الإدارة ، وذلك من خلال تحقيق أهداف الشركة التي وضعها المساهمون كما أن المجلس يشارك في وضع السياسة التي تتوافق مع أهداف المساهمين ، و إصدار القرارات المهمة ، كتعيين كبار التنفيذيين و المراجعين ، واختيار المدراء ، ومراقبة الشركات والأداء التنفيذي ، وتحديد مرتبات المدراء و كذلك على مجلس الإدارة تأسيس نظم للرقابة الداخلية و مراقبتهم والإشراف عليها للتأكد من أن أعمال ومهام الشركة تتم وفق القانون ، ولتعزيز فعالية مجلس الإدارة كأحد آليات الحوكمة ، يتطلب توافر محددتين رئيسيين في المجلس² :

- الأول: وظائف مجلس الإدارة و أدواره ، التي تتمثل في الرقابة وتقديم المعلومات والموارد و الإدارة ؛
- الثاني: حجم و استقلالية المجلس ، وذلك أن يكون بين أعضاء مجلس الإدارة و الأعضاء غير التنفيذيين ، يؤدي المجلس وظيفة هامة من وظائف الحوكمة ، ولأن هذا المجلس هو جزء لا يتجزأ من الهيكل التنظيمي للشركة حيث يعتلي المجلس قمة التدرج الهرمي في الشركة ، لذلك يعد من أهم آليات الحوكمة.

1-3 آلية لجنة المراجعة

تعد لجنة المراجعة من أهم أدوات الرقابة على الشركات المساهمة العامة، باعتبارها ركيزة أساسية لضمان جودة وتحسين التقارير المالية ، و تضيي عليها مزيدا من الثقة ، وهي من أهم آليات تطبيق حوكمة الشركات ، حيث تعمل كحلقة وصل بين مجلس الإدارة و كل من المراجع الداخلي و الخارجي ،

¹مدثر طاهر أبو الخير ، " دور المعلومات المحاسبية في تقييم آليات الحوكمة الناتجة عن خصصة الشركات المصرية " ، (مجلة الدراسات و البحوث التجارية ، المجلد الأول ، العدد الأول ، مصر ، 2007م) ، ص 361 .

²عبد المطلب عثمان محمود ، " نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق حوكمة الشركات " ، (الدار الجزائرية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى الجزائر، 2015 م) ، ص ص 80-81 .

الفصل الاول: الأدبيات النظرية و التطبيقية لدور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية في الشركة

وتتشكل لجنة المراجعة من أعضاء مستقلين يتوفر لديهم المهارات المالية والمحاسبية وأن يعطوا الوقت الكافي لأداء تلك المهمة ، وتقوم لجنة المراجعة بالحفاظ على استقلال المراجع الخارجي ، وذلك من خلال تعيين وتحديد أتعاب المراجع الخارجي ، واتخاذ قرار عزله ، حيث أن سحب هذه الاختصاصات من الشركات يدعم استقبال مراجع ، كما تساهم لجنة المراجعة في حل أوجب عدم الاتفاق التي قد تنشأ بين المراجع الخارجي والإدارة حول المشاكل الهامة المتعلقة بالإفصاح ، وبذلك تؤدي لجنة المراجعة دورا حيويا في الحوكمة من خلال تعيين مراجع متخصص في عمل الشركة ، مما يمكن إسنادها لمراجع الشركة دون أن يفقد استقلاليته ، وجميع ما تقوم به لجنة المراجعة من تلك المهام والوظائف التي تهدف إلى المحافظة على حقوق المساهمين و تعظيم العائد على الاستثمارات ، ودعم وتحديد مسؤوليات مجلس الإدارة و هو ما تسعى حوكمة الشركات لتحقيقه ، لذلك أصبحت لجان المراجعة من الدعائم الأساسية لتفعيل حوكمة الشركات¹.

1-4 آلية المراجعة الداخلية

أثر تطور مفهوم و معايير المراجعة الداخلية على تفعيل حوكمة الشركات ، حيث بدأ الفكر المحاسبي في التوجه نحو تغيير الدور التقليدي للمراجعة الداخلية بحيث تصبح أنشطتها المستجدة ذات قيمة اقتصادية ، وفي ذلك الوقت تضيف مهارات جديدة للمراجع الداخلي ، تؤدي إلى تحسين أداءه في مجالي التأكيد و الاستشارات ، وأن هذه المحاولات من قبل الجهات المهنية المتصلة بأعمال المراجعة الداخلية تؤدي إلى دعم حوكمة الشركات . و للمراجعة الداخلية محاور أساسية وفق مفهومها الجديد²:

- المراجعة الداخلية نشاط مستقل عن الإدارة التنفيذية يقدم تقاريره لمجلس الإدارة و المساهمين ؛

¹بروش زين الدين ، دهيمي جابر ، " دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي و الإداري " ، (الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، الجزائر ، 2012 م) .

²حساني رقية و آخرون ، " آليات حوكمة الشركات و دورها في الحد من الفساد المالي و الإداري " ، (الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، الجزائر ، 2012 م) .

الفصل الاول:الأدبيات النظرية و التطبيقية لدور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية في الشركة

- أن المراجعة الداخلية نشاط موضوعي يقوم بتنفيذ أعمال المراجعة من خلال أشخاص مهنيين ذوي خبرة و مهارة عالية سواء من داخل أو خارج الشركة ؛
 - التزام المراجعون الداخليين بتطبيق معايير المراجعة الدولية الداخلية أكثر الاعتبارات التنظيمية ، والقانونية المتبعة بالشركة ، وهذا يدع العمل وفق المتطلبات الدولية ؛
 - توسيع نطاق المراجعة الداخلية يشمل الخدمات الاستشارية ، وهذا تأكيد لخدمة العملاء التي تتخطى المهام التقليدية ، وتدخل دائرة إدارة و تقييم المخاطر و دعم نظام حوكمة الشركات .
- و كخلاصة فإن الآليات الداخلية تساهم في تحديد و مكافآت المديرين بطرق صحيحة والسيطرة على الإختيالات الممكنة ، وأن لآلية مجلس الإدارة دورا مهما للحد من مشكلة الوكالة داخل الشركة، و بالنسبة لآلتي لجنة المراجعة و المراجعة الداخلية فهما يساهمان في زيادة الثقة والشفافية في التقارير المالية الخاصة بالشركة.

2-الآليات الخارجية لحوكمة الشركات

تمثل الآليات الخارجية لحوكمة الشركات القوى التي تقع خارج الشركة ، خصوصا في بيئة تتميز بقوة التشريعات في هذا المجال ، و من بين تلك الآليات ، آلية السوق ، آلية المدققين الخارجيين و آلية مراقبة الدائنين .

2-1 السوق

تؤدي الآليات الداخلية غير الفعالة بحوكمة الشركات إلى تدخل السوق من أجل التحكم في الشركة ، و من بين آليات التدخل عمليات الشراء ، الاندماج ، و الاستحواذ ، ولكن تبقى الآليات السابقة محل التساؤل كونها آليات تساهم في تحسين ثروة مساهمي الشركات المطبقة عليها¹ ، وقد يكون للسوق دور غير مباشر للشركة:

- أولا: قد يؤدي مجرد تهديد لعمليات شراء ، إلى زيادة كفاءة الشركة ؛

¹Klaus Gugler and B.Burcin Yutoglu ,Book , “The economics of Corporate governance and mergers”, (Cheltenham :Edward ,2008) , p 08

الفصل الاول: الأدبيات النظرية و التطبيقية لدور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية في الشركة

- ثانيا: الشركات المحمية من عمليات الشراء السوق لها أسعار أسهم أقل¹ .

2-2 المدققون الخارجيون

يقوم المدققون بتقييم البيانات المالية لضمان مطابقتها للمعايير المحاسبية المعمول بها ، و يقدم المدققون الخارجيون رأيا حول الحالة الحقيقية والعادلة للصحة المالية للشركة ، كما يفحص المدققون الخارجيون الالتزام ، من خلال قواعد و معايير معينة² ، و بالتالي فهم يقدمون نظرة مستقلة لحالة الشركة المالية، وفي دراسة حول مساهمة المدققين الخارجيين في حوكمة .

الشركات في الأسواق الناشئة ، توصل الباحثان فان و وونغ إلى أن المدققين الخارجيين يؤدون دورا مخففا لنزاعات الوكالة³.

2-3 مراقبة الدائنين

ترتبط بعض الشركات بالدائنين بصورة وثيقة ، بسبب حجم ديونها الذي يكون كبيرا في بعض الأحيان ، و بالتالي تكون الشركة عرضة لتدخل هؤلاء الدائنين في حالة حدوث مشاكل في حوكمة الشركة ، وقد بين شلا يفر و فيشني (1997) أن الدائنين الكبار يؤدون دورا ممثلا للمساهمين الكبار ، لأن هؤلاء الدائنين يملكون استثمارات كبيرة في الشركة ، وبالتالي دافع قوي لمراقبة الإدارة⁴.

¹ Luis Correia Da Silva & others , " Dividend policy and corporate governance" , (new york : oxford university press inc , 2004) , p 29 .

²Oliver Marnet ,Book , "Behaviour and Rationality in Corporate Governance" , (Oxen : Routledge ,2008) ; p 29 .

³Joseph P.H Fan and T.J Wong , "Do external auditors perform a corporate Governance Role in EmergingMarket ? " (Evidence from east Asia , in journal of accounting research , USA , vol. 43, N1 , 2005)

⁴Luis Correia Da Silva et al., op.cit. , p 31 .

المطلب الثاني : التاصيل الفكري و النظري لمشكلة عدم تناظر المعلومات المحاسبية

يعد ظهور نظرية الوكالة كمحاولة لحل مشكلة تضارب المصالح ، وذلك من خلال نظرتها إلى الشركة على أنها سلسلة من التعاقدات الاختيارية بين الأطراف المختلفة في الشركة ، من شأنها الحد من سلوك الإدارة بفصل مصالحها الشخصية على مصالح الأطراف الأخرى ، و تتفرع هذه النظرية إلى مجموعة من الفرضيات من بينها فرضية عدم تناظر المعلومات المحاسبية و سيتم التطرق إليها أكثر من خلال هذا المطلب .

أولاً مدخل لنظرية الوكالة

1- مفهوم نظرية الوكالة

سيتم التطرق في هذا العنصر إلى:

1-1 تعريف نظرية الوكالة :

نظرية الوكالة بالانجليزية (Agency Theory) طريقة دراسية تعتمد على تحديد العلاقة بين وسيط أفضل الحوافز الخاصة في الأفراد ، والتي تظهر نتائج الصفقات التجارية ، كما تساهم في الحد من النفقات التي قد تظهر نتائج الصفقات التجارية ، كما تساهم في الحد من النفقات التي قد تظهر بسبب حدوث خلافات بين الوسيط والعملاء¹.

وتعرف نظرية الوكالة بأنها "فرضية تساهم في تفسير العلاقات بين المدراء و الوكلاء في بيئة العمل ، و تسعى هذه النظرية لحل المشكلات التي من الممكن أن تؤثر على أهداف العمل ، أو تؤدي إلى زيادة مستويات المخاطرة ، ومن الأمثلة على نظرية الوكالة بيئة العمل ، العلاقة بين المساهمين في رأس المال و المدراء ، التنفيذيين للشركات².

¹ Agency Theory , " Business Dictionary" , Retrieved 8-3 -2017 Edited .

² Agency Theory , "Investopedia" , Retrived 8-3-2017 Edited .

الفصل الاول: الأدبيات النظرية و التطبيقية لدور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية في الشركة

من التعريفات الأخرى لنظرية الوكالة "هي عقد يقوم بموجبه فرد أو مجموعة من الأفراد بتوكيل أو تكليف أشخاص آخرين من أجل النهاية عنهم في تنفيذ عمل ما¹ .

تهتم نظرية الوكالة في متابعة طبيعة الخلافات الظاهرة نتيجة للرغبات أو الأهداف الخاصة في الوكيل و الموكل ، وقد تحدث هذه الخلافات بسبب عدم معرفة الموكل بالتصرفات أو القرارات الصادرة عن الوكيل ، مثل أن يرى المدير التنفيذي للشركة بأنه من الضروري المشاركة في الأعمال التجارية ضمن أسواق متنوعة من خلال زيادة الإنتاج المعتمد على رفع التكاليف الإنتاجية ، من أجل المساهمة في الحصول على أرباح أعلى في المستقبل ، بينما يرغب المساهمون في نمو رأس المال الحالي بدلا من رفع تكاليف إنتاج إضافية .

2-فرضيات نظرية الوكالة

تعتمد نظرية الوكالة على مجموعة من الفرضيات هي²:

أ- **فرضية كفاءة السوق** : من فرضيات نظرية الوكالة المرتبطة بالعلاقة بين قيمة الأدوات المالية في السوق مثل الأسهم، ومدى تأثيرها على سوق الأوراق المالية ، ويتم الحصول على المعلومات المالية الخاصة في كفاءة السوق من خلال تقارير أداء المنشآت والقوائم المالية ، تعتمد فرضية كفاءة السوق على إمكانية تحديد القيمة الخاصة في الشركة عن طريق قيمة أسهمها و تنقسم هذه الفرصة إلى ثلاثة أنواع هي:

1_ **كفاءة السوق الضعيف**: هي الكفاءة التي تستخدم أسعار الأسهم من أجل معرفة المعلومات التاريخية الخاصة في حجم تداول الأوراق المالية ، مع متابعة الفوائد قصيرة الأجل والمتغيرات الأخرى ، وفي هذا النوع لا يمكن للمستثمر أن يحقق عوائد مالية مقابل معلومات الأسعار المتوفرة

¹مهدي شرفي ، "مراقبة المديرين التنفيذيين في ضوء نظرية الوكالة" ، (المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية ، الجزائر ، 2015 ، العدد 1) ، ص 135 .

²بتول نوري ، علي سليمان ، "حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل الوكالة" ، (مقدمة إلى : الملتقى الدولي حول الإبداع و التغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، العراق) ، ص 15 .

الفصل الاول: الأدبيات النظرية و التطبيقية لدور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية في الشركة

أ2_ كفاءة السوق شبه القوي: هي الكفاءة المرتبطة بأسعار السوق الخاصة بالأوراق المالية، والتي تساعد على توفير المعلومات التاريخية والجديدة ، و تتضمن كافة السياسات المالية الخاصة بالشركات ، إذ يعتمد السوق شبه القوي على استخدام المعلومات الخاصة في السوق الضعيف ، لذلك لا يستطيع المشاركون في هذا السوق تحقيق العوائد المالية المعتادة من خلال تحليل المعلومات المتوفرة أو الجديد، و لكن عندما يتم توفير معلومات أسعار الأوراق المالية بشكل محدود، عندها من الممكن تحقيق عوائد مالية ممتازة من خلال شراء أو بيع الأوراق المالية بعد الإعلان النهائي عن المعلومات الجديدة .

أ3_ كفاءة السوق القوي: هي الكفاءة التي تساهم في توفير كافة المعلومات عن كل الأوراق المالية ، مما يؤدي إلى تحقيق استجابة سريعة من قبل أسواق الأوراق المالية للمعلومات المتوفرة عند المتعاملين معها ، ويساهم ذلك في ظهور ردود أفعال سريعة من المستثمرين من خلال الإستعانة بالتحليل المالي .

ب_ فرضية التصرف الرشيد: من فرضيات نظرية الوكالة المرتبطة يسعى وكلاء الأعمال إلى تعظيم مصالحهم الخاصة على حساب المساهمين في الشركات ، إذ أن الوكلاء يستطيعون العمل على تحقيق مصلحتهم الشخصية و تفصيلها على المصلحة الخاصة في المساهمين ، بسبب الإختلاف لأسباب بينهم.

ج_ فرضية اختلاف التفضيلات: هي الفرضية المرتبطة بالاختلاف بين تفضيلات الإدارة و المساهمين ، إذ يسعى المساهم إلى أن يحقق المدير أكبر جهد ممكن مقابل حصوله على أجر مناسب بينما يسعى المدير إلى تحقيق منفعته الخاصة عن طريق الحصول على أكبر كمية من الحوافز و المكافآت مع تقديم جهد أقل .

د_ فرضية تحمل المخاطر: هي الفرضية التي تشير إلى اختلاف المواقف الخاصة بين المدراء و المساهمين اتجاه المخاطر، إذ غالبا يكون المساهم محايدا في التعامل مع المخاطرة ، يعكس المدير الذي يحرص على تجنبها أو الابتعاد عنها ، لذلك من الواجب على المساهم تشجيع المدير حتى يتحمل كل أو جزء من المخاطرة من أجل حماية مصالحه من التعرض للضرر، والتي لا تؤثر لاحقا على مصالح المدير، و يعني هذا الشيء تحقيق المشاركة في تحمل المخاطرة .

الفصل الاول: الأدبيات النظرية و التطبيقية لدور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية في الشركة

هـ_ فرضية عدم تناظر المعلومات: هي فرضية من فرضيات نظرية الوكالة و التي تفترض أن صاحب العمل غير قادر على متابعة و مراقبة كافة الأعمال الإدارية¹، و أنها قد لا تتشابه مع الأعمال المفصلة عنه ، و يحدث ذلك بسبب الاختلاف بين أهداف المدير و صاحب العمل ، أو نتيجة لتقديم المدير معلومات تخدع صاحب العمل ، ويطلق على هذا الشيء عدم تناظر المعلومات .

3مشاكل نظرية الوكالة

لقد تمخض عن الفصل بين الملكية والإدارة أن أصبحت العلاقة بين المساهمين و بين إدارة الشركة علاقة توكيل و من هنا أصبح هناك مجالاً للتعارض في المصالح بين المساهمين و بين الإدارة و ما يسمى بتعارض الوكالة أو تضارب المصالح بين الأصيل و الوكيل حيث أن مصالح المساهمين تقتضي تعظيم ثروتهم من خلال تعظيم قيمة السهم في السوق ، بينما قد تكون مصالح بالحصول على منافع خاصة من خلال الدخول في الاستثمارات منخفضة المخاطر لضمان بقائها في منصبها ، أو الاهتمام بالاستثمارات التي تكون مربحة في المدى القصير و لكنها تحقق خسائر على المدى الطويل .

وقد أظهرت الأبحاث وجود خمسة نواحي أساسية يظهر فيها تعارض المصالح وهي :

- اختلاف الأهداف و الأولويات ؛

- احتجاز الأرباح ؛

- تجنب المخاطرة والأفق الزمني ؛

- عدم تماثل المعلومات .

وفيما يلي سنستعرض هذه المفاهيم بالتفصيل²:

¹بتول نوري ، علي سليمان ، مرجع سابق ، ص ص 16 -17 .

²خالد الزعبي ، " محاسب عربي قانوني معتمد ACPA "، (الورقة الرابعة -التشريعات ، 2013 م) ، ص ص 03-

الفصل الاول: الأدبيات النظرية و التطبيقية لدور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية في الشركة

1- اختلاف الأهداف و الأولويات: يعتبر اختلاف الأهداف و الأولويات بين المساهمين و بين الإدارة السبب الأول لظهور مشكلة الوكالة ، حيث يتضمن ذلك على وجود دوافع معنوية لدى الإدارة لتقوم بتغليب مصالحها الخاصة على مصلحة الشركة ، فلو كان مدير الشركة نفسه هو المالك الشركة نفسه هو المالك سيكون هدفه الأساسي البحث عن استثمارات مجدية والسعي لتطوير الشركة وزيادة قيمتها السوقية ، و كلما قلت حصة هذا المدير في الشركة كلما أصبح هدفها ممثل بالحصول على حوافز و منافع شخصية بلا من البحث عن تحقيق مصالح الشركة ، و قد أكدت بعض الدراسات بأن بعض الإدارات قد تلجأ أحيانا لاختيار الاستثمارات التي تتناسب مع قدراتهم و مهاراتهم الشخصية ، وهذا يزيد عن قيمة هذه الإدارة للشركة و بالتالي يزيد من تكاليف استبدالها ، يمكنهم استغلال الشركة والحصول على مكافآت كبيرة.

2- احتجاز الأرباح: وجدت الدراسات التي أجريت على مكافآت الإدارة بأنها تتزايد مع ازدياد حجم الشركة ونموها ، وهذا يعطي للإدارة حافز كبير للتركيز على تنمية حجم الشركة بلاد من التركيز على تعظيم عوائد المساهمين، وهذا يتم من خلال اللجوء لاحتجاز الأرباح و إعادة استثمارها لزيادة حجم الشركة. وهنا يظهر التعارض في الإدارة تسعى لاحتجاز الأرباح بينما يسعى المساهمون للحصول على أكبر قدر ممكن من التوزيعات، و خاصة عندما لا تكون الاستثمارات ذات جدوى كبيرة جدا فالإدارة تستفيد من الأرباح المحتجزة في توسيع استثمارات الشركة وزيادة حجمها، مما يعطيها هيبة و سلطة و سيطرة أكبر على مجلس الإدارة ، بالإضافة إلي قدرتهم على منح أنفسهم مكافآت مرتفعة.

3- تجنب المخاطرة: إن تجنب المخاطرة يعتبر أحد الأسباب التي تؤدي للتعارض بين الإدارة و المساهمين لأن الإدارة تفضل الاستثمارات المضمونة منخفضة المخاطرة خوفا من الفشل و بالتالي إنهاء عقدها أو استبدالها. كما أن فشل الاستثمارات التي تقوم بها الإدارة سيلحق الأذى بسمعتها في السوق و بالتالي سيضر بفرصها الوظيفية مستقبلا و من هنا فإن الإدارة تسعى لتقليل المخاطر إلى أدنى حد ممكن حفاظا على مصالحها، بينما قد يكون في مصلحة المساهمين الدخول أحيانا في استثمارات ذات مخاطر أعلى لتحقيق عوائد أكبر .

الفصل الاول: الأدبيات النظرية و التطبيقية لدور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية في الشركة

4-الأفق الزمني: يظهر التعارض بين المساهمين و بين الإدارة على موضوع توقيت التدفقات النقدية فالمساهم يهتم بجميع التدفقات النقدية المستقبلية للشركة لأنها تدخل في معادلة تقييم السهم ، بينما تهتم الإدارة بالتدفقات النقدية للشركة خلال فترة إدارتها و هذا يدفع الإدارة للاهتمام بالعوائد قصيرة الأجل على حساب الاهتمام بالاستثمارات المجدية طويلة الأجل .

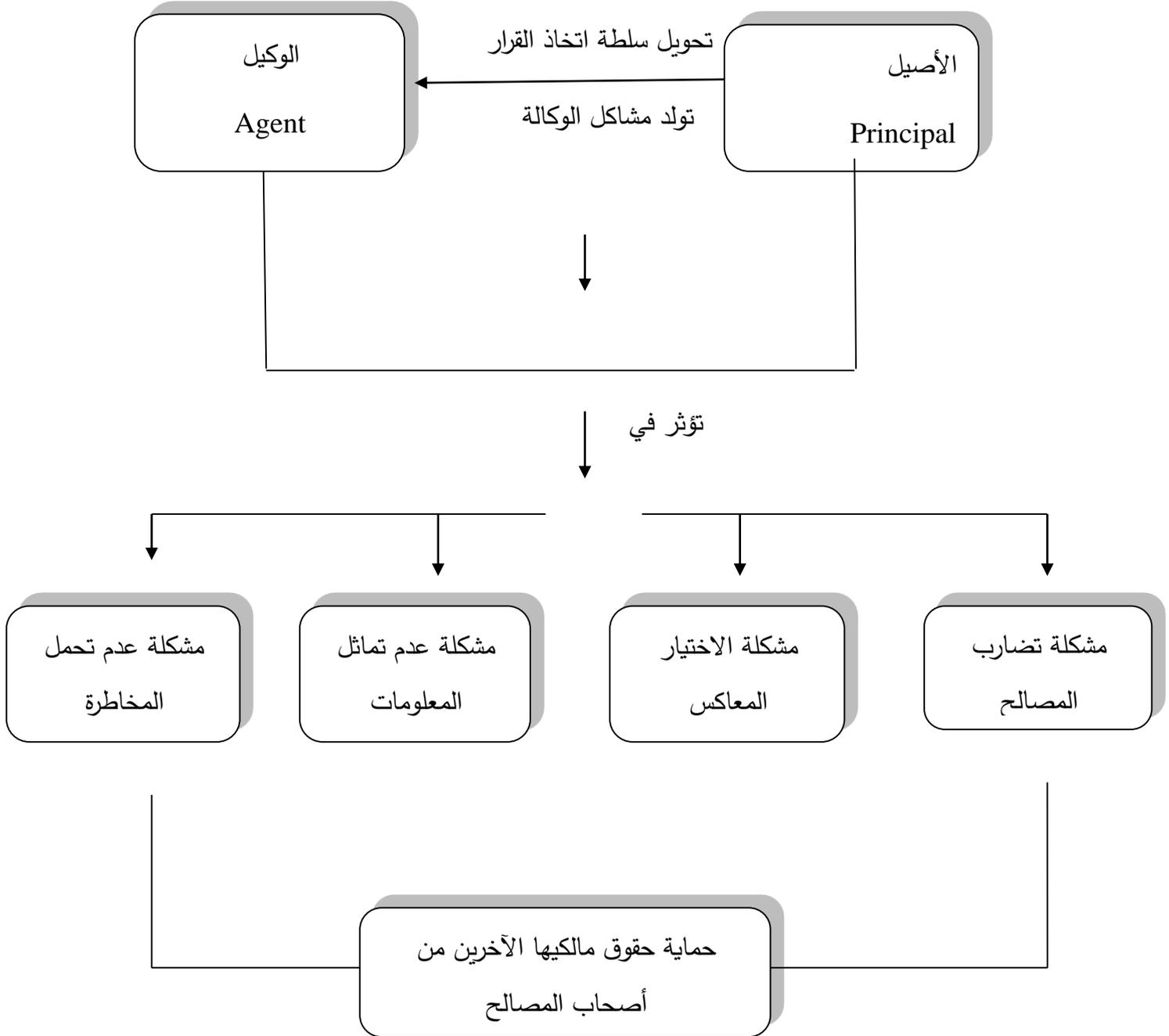
5-عدم تناظر المعلومات : نظرا لان المساهمين لا يملكون جميع المعلومات المتوفرة لدى الإدارة ،هذا سبب عدم تماثل المعلومات بين الإدارة و المساهمين ، وقد يمنح الإدارة مجالا واسعا للتحرك بدون علم المساهمين بحث تستعمل معلومات لتحقيق مصلحتها الشخصية حتى لو تعارضت مع مصلحة المساهمين¹.

¹خالد الزعبي ، مرجع سابق ، ص 04

الفصل الاول: الأدبيات النظرية و التطبيقية لدور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية في الشركة

والشكل الأتي يوضح مشاكل نظرية الوكالة :

الشكل (03) : مشاكل نظرية الوكالة



المصدر : مسير ، رباب وهاب ، " دور المعلومات المحاسبية في تقويم الأداء الاستراتيجي في ظل مفاهيم نظرية الوكالة " ، (رسالة ماجستير في المحاسبة ، العراق ، 2009) ، ص 34

الفصل الاول: الأدبيات النظرية و التطبيقية لدور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية في الشركة

يتبين من الشكل السابق أن تحويل سلطة اتخاذ القرار تولد مشاكل بين الموكل و الوكيل متمثلة في مشكلة تضارب المصالح ، مشكلة الاختيار المعاكس ، مشكلة عدم تماثل المعلومات ، مشكلة عدم تحمل المخاطرة .

ثانيا : مفهوم المعلومات المحاسبية

تلعب المعلومات المحاسبية دورا أساسيا في تحريك و تنمية الاقتصاد و تنمية الاستثمارات في ظل النظم الاقتصادية المختلفة ، و تزداد أهمية الدور الذي تلعبه هذه المعلومات عندما تنتهج الدول فلسفة الاقتصاد الحر ، حيث تعتبر احد العناصر الأساسية التي يرتكز عليها سوق رأس المال.

1-تعريف المعلومات المحاسبية :

تعرف المعلومات المحاسبية بأنها كل المعلومات الكمية، وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها و التقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية ، وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا¹.

ولقد عرفت الجمعية الأمريكية للمحاسبة بأنها "معطيات عديدة مرتبطة بظاهرة إقتصادية حدثت في الماضي، الحاضر أو المستقبل لكيان ما من خلال ملاحظة معينة وفقا للقواعد معينة"². والمعلومات المحاسبية "هي البيانات التي تتم معالجتها للحصول على مؤشرات ذات معنى تستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرارات، ويتعين التوازن في إعداد هذه المعلومات من حيث الحاجة إلى التفصيل فيها من جهة و مدى اختصارها على شكل دلالات رقمية مركزة من جهة أخرى لتكون ذات منفعة لمتخذي القرار"³.

¹قاسم محسن الحبطي، زياد هاشم سقا ، " نظم المعلومات المحاسبية " ، (وحدة الحدياء للطباعة و النشر ، العراق ، 2003 م) ، ص 27 .

²Nadédjo Bigou Lare , **Le sycoa et la pertinence de l'information comptable** , voir site internet , www.listoo/ãfccca/archives/docs-congres. Date de visite 21/03/2021

³نضال محمود الرمحي ، زياد عبد الحليم الذبيبة ، "نظم المعلومات المحاسبية " ، (دار المسرة ، عمان ، 2010 م) ،

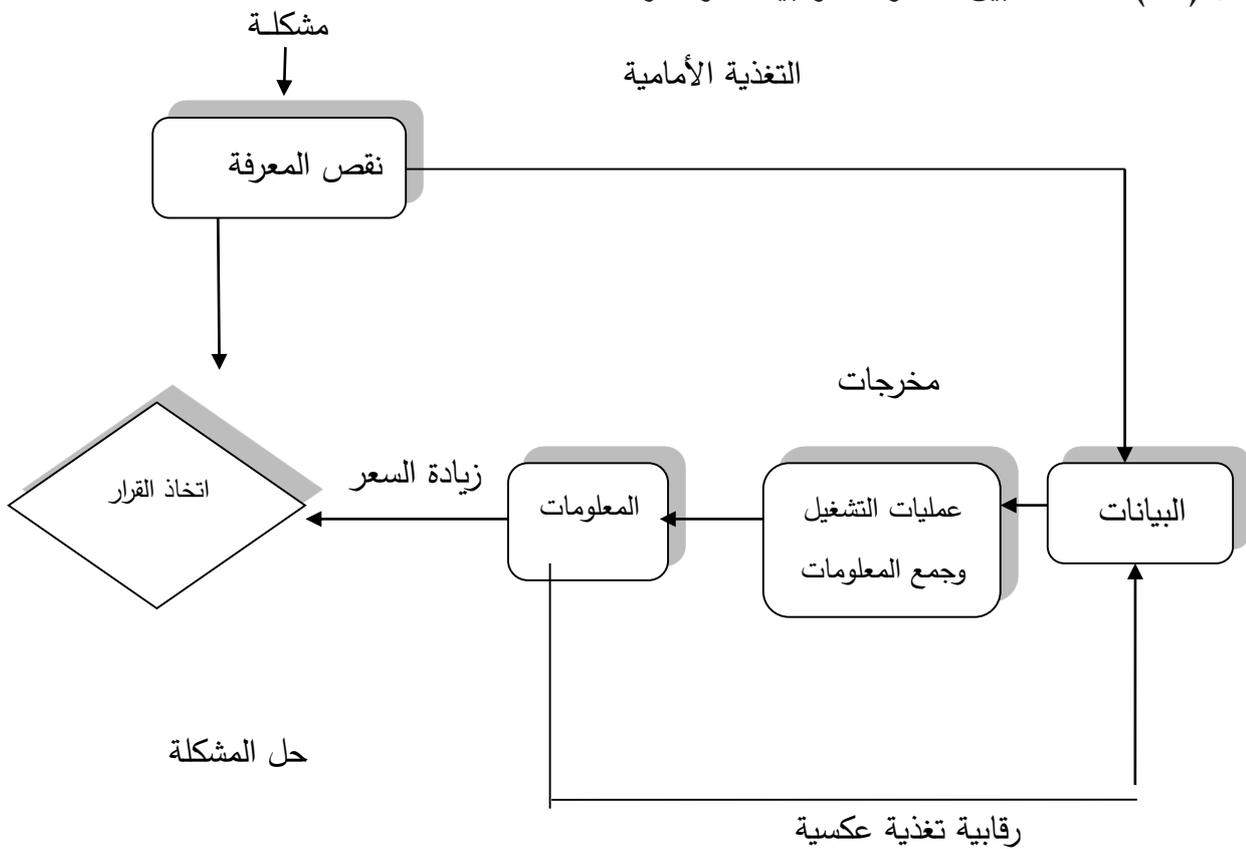
الفصل الاول: الأدبيات النظرية و التطبيقية لدور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية في الشركة

كما أن هنا من يعرف المعلومات المحاسبية على أنها "المعرفة التي لها معنى و تفيد الفرد الذي تقدم إليه في تحقيق أهدافه¹.

مما تقدم نرى أن المعلومات المحاسبية هي "مدخلات نظام المعلومات والتي تتم معالجتها في الحصول على المعلومات و المعلومات المحاسبية هي بيانات أصبحت ذات فائدة في اتخاذ القرارات الرشيدة " ، كما نرى أن كل من البيانات والمعلومات المحاسبية مكونات أساسية لنظام المعلومات المحاسبية وغالبا ما تستخدم كمصطلحات مترادفة بقصد الدلالة على معنى واحد .

والشكل الآتي يوضح لنا العلاقة بين المعلومات و البيانات و المعرفة :

الشكل (04) : العلاقة بين المعلومات والبيانات والمعرفة



المصدر : عبد الحي مرعي ، عطية عبد الحي مرعي ، " المحاسبة الإدارية " ، (الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، مصر) ، ص 03 .

¹ السيد عبد المقصود ، محمد ديبان ، ناصر نور الدين عبد اللطيف ، " نظم المعلومات المحاسبية و تكنولوجيا المعلومات " ، (الدار الجامعية ، مصر ، 2004 م) ، ص 15 .

الفصل الاول: الأدبيات النظرية و التطبيقية لدور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية في الشركة

يبين الشكل السابق العلاقة بين المعلومات و البيانات و المعرفة ، حيث أن نقص المعرفة يولد تغذية أمامية مع البيانات ، و المعلومات عبارة عن مخرجات من البيانات المقدمة ، و بهذه العلاقة يكون هناك اتخاذ للقرار وحل للمشكلة .

2- خصائص المعلومات المحاسبية :

حتى تكون المعلومات المحاسبية ذات فائدة أكبر لمستخدميها لا بد أن يتوفر لها مجموعة من الخصائص الأساسية (الملائمة، الموثوقية والقابلية للفهم)، و مجموعة من الخصائص الثانوية (القابلية للمقارنة و الثبات)

أ- الخصائص الأساسية:

الملائمة: تعرف المعلومات الملائمة بأنها تلك المعلومات القادرة على أحدثت تغيير في اتخاذ القرار، وذلك من خلال زيادة تأثيرها في التحكم بالحاضر واستيعاب الماضي من أجل التنبؤ بالمستقبل بموضوعية ، تسهل على مستخدمي تلك المعلومات عملية صنع اتخاذ قرار أدق و أكفأ ، مما لو كانت تلك المعلومات غير ملائمة¹، ولكي تكون المعلومات ملائمة يجب أن تكون لها قيمة تنبؤية استرجاعية، وأن تكون بالتوقيت المناسب .

الموثوقية و القابلية للفهم: وهي خاصية المعلومات في التأكد بأن المعلومة خالية من الأخطاء و التحيز بدرجة معقولة، وأنها تمثل بصدق ما ترغم تمثيله²، و لكي تكون المعلومات ذات صفة الموثوقية لا بد أن تتصف بالحياد، الصدق في التعبير و القابلية للتحقيق .

ب- الخصائص الثانوية:

الثبات: و يقصده أن تطبق المنشأة نفس الأساليب والطرق لنفس الأحداث المحاسبية من فترة محاسبية لأخرى .

¹كمال عبد العزيز النقيب، "مقدمة في نظرية المحاسبة"، (دار وائل للنشر ، الأردن، 2005) ، ص 293 .

²شارف خوخة، "مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية"، (الملتقى الوطني الأول ، مستجدات الألفية الثالثة، الجزائر، 2007م) ، ص 04 .

الفصل الاول: الأدبيات النظرية و التطبيقية لدور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية في الشركة

القابلية للمقارنة: ويقصد بها استخدام نفس طرق القياس السائد في المؤسسة الأخرى التي تمارس نفس النشاط الاقتصادي ، حتى يتيح لمستخدميها اتخاذ القرار بعد إجراء مقارنات مع المؤسسات المماثلة ، الأمر الذي يزيد من فعالية القرارات¹.

ثالثا : مفهوم عدم تناظر المعلومات المحاسبية

باعتبار أن المعلومات قد أصبحت محددًا رئيسيًا للتعاملات بين الأطراف فإنها لابد من إن تتميز ببعض الخصائص النوعية لتضفي الرشادة في اتخاذ القرارات ، و أن كان خلاف ذلك فإننا في حالة عدم تماثل المعلومات

1- تعريف عدم تناظر المعلومات المحاسبية

عرف عدم التناظر بأنه "معرفة الإدارة الأطراف الداخلية معلومات حول الأداء الاقتصادي الحالي و المستقبلي للشركة إما بشكل يفوق حياة الأطراف الخارجية لها مثل المستثمرين الدائنين و المحليين الماليين، وإما بشكل يحجب عنهم المعلومات² .

ويرى البعض الآخر بأنه " حياة مستثمر أو أكثر معلومات خاصة حول قيمة الشركة بينما يوجد مستثمرون آخرون لم تصل إليهم تلك المعلومات بعد ، وأن درجة استفادتهم تقف عند المعلومات العامة فقط مما يؤثر على قدراتهم بشأن التميز بوضوح بين الأرباح الحقيقية و الأرباح المحاسبية المقرر عنها³.

وعرفت أيضا بأنها " مصطلح يراد به أن الإدارة هي أكثر الأطراف معرفة بوضع الشركة لما يتوافر لديها من معلومات عن الموقف المالي والقيمة المستقبلية للشركة ، حيث تحاول إدارة الشركة كشف

¹قاسم الحبيطي ، مرجع سابق ، ص 05 .

²Goerge Akerlof , " Quality unvertainty and the Market Mechenism ",(vol184,N03,1970) , p p488-500

³صفا محمود السيد ، " التوسع في الإفصاح و عدم تماثل المعلومات بالبورصة المصرية " ، (المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية ،المجلد الرابع ، العدد الأول ،مصر ، 2013 م) ،ص 189 .

الفصل الاول: الأدبيات النظرية و التطبيقية لدور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية في الشركة

العديد من المعلومات ونقلها إلى السوق من خلال مصادر المعلومات الأخرى غير القوائم المالية مثل المحللين الماليين مما يؤدي إلى وجود مستوى عال من عدم تناظر المعلومات¹.

عرفت ايضا بأنها تحدث عند عدم المساواة بامتلاك معلومات معينة بين الإدارة والأطراف الداخلية من جهة الأطراف الخارجية من جهة أخرى ، وبالتالي يمكن للإدارة تحقيق عائد غير عادي نتيجة امتلاكها ميزة معلوماتية².

كما عرفت أيضا على أنها " حياة الإدارة أو الأطراف الداخلية لمعلومات حول الأداء الاقتصادي الحالي و المستقبلي للشركة ، بشكل أكثر من حياة الأطراف الخارجية لها مثل المستثمرين والدائنين والمحللين وغيرهم من المتعاملين في السوق"³ .

ومن خلال ما سبق و في محاولة منا لتوضيح عدم تناظر المعلومات بشكل أكثر تفضيلا نود الإشارة إلى أنها "سلوك معتمد من قبل الأطراف التي تمتلك ميزة معلوماتية بهدف تحقيق عائد غير عادي ، فقد تلجأ الإدارة إلى ذلك بقصد تحقيق منافع شخصية مباشرة أو غير مباشرة من خلال عدم الإضرار بمركز الشركة التنافسي" .

أيضا عدم تماثل المعلومات تعنى أن المعلومات بين الأطراف المختلفة غير كاملة ، و بصورة عامة يمكن القول أن هناك خطرا عندما يمكن لأحد أطراف العقد إلحاق الضرر بالطرف الآخر .

2-أنواع عدم تناظر المعلومات المحاسبية

يعرض الفكر المحاسبي أن هناك نوعين من عدم تماثل وهما⁴:

¹خاسف جمال الدين ، "فلسفة التوريق والأزمات المالية العالمية " ، (الملتقى العلمي الدولي حول الأزمات المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ، 2009 م) ، ص 637 .

²أحمد أبو الفتوح ، " آثار عدم تماثل المعرفة في الأسواق المالية على تشكيل الملامح الأساسية للهيكل المالي المعاصر " ، (المجلة العلمية للتجارة و التمويل ، المملكة العربية السعودية ، المجلد الثاني ، العدد الثاني ، 2005 م) ص 11 .

³صفا محمود السيد ، مرجع سابق ، ص 08

⁴أحمد رجب عبد الملك ،"دور الإفصاح عن تقرير تطبيقات الإدارة في تخفيض عدم تماثل المعلومات في البورصة المصرية " ، (مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، المجلد الثامن والعشرون ، العدد الأول ، مصر ، 2014م) ، ص 25 .

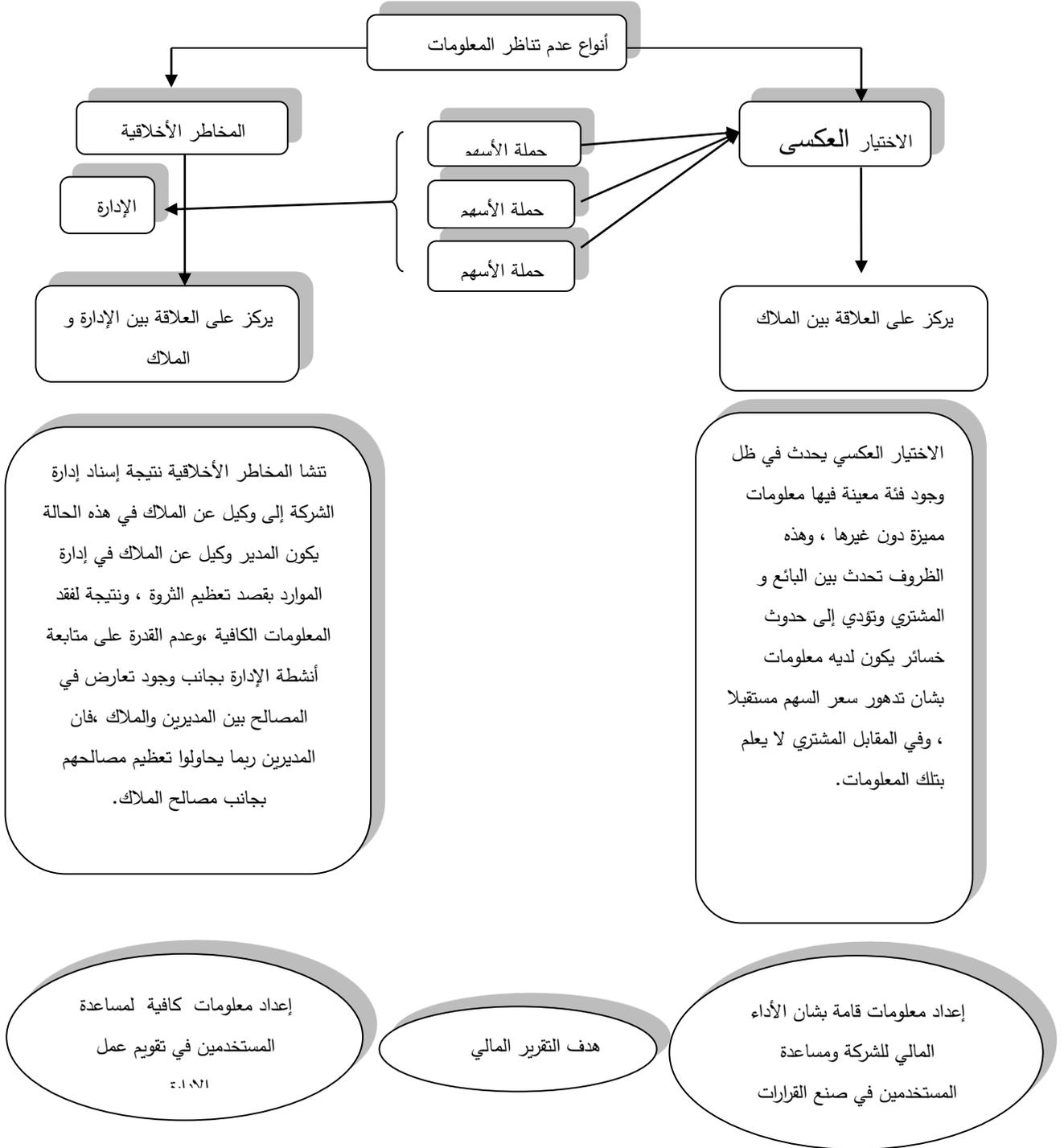
الفصل الاول: الأدبيات النظرية و التطبيقية لدور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية في الشركة

2-1 الاختيار العكسي (والذي يركز على العلاقة بين الملاك) : الاختيار العكسي يحدث في ظل وجود فئة معينة يكون فيها معلومات مميزة دون غيرها، وهذه الظروف تحدث بين البائع و المشتري في عملية تؤدي إلي حدوث خسائر لطرق على سبيل المثال مالك الشركة يكون لديه معلومات بشأن تدهور سعر السهم مستقبلا ، وفي المقابل المشتري لا يعلم بتلك المعلومات ، و في مثل تلك الظروف سوف يخفف المشتري الخسائر نتيجة التعامل على الأسهم .

2-2 المخاطر الأخلاقية (والذي يركز على العلاقة بين الإدارة و الملاك) : تنشأ المخاطر الأخلاقية نتيجة لإسناد إدارة الشركة إلى وكيل عن الملاك في هذه الحالة يكون المدير وكيال عن الملاك في إدارة الموارد بقصد تعظيم الثروة و نتيجة لفقد المعلومات الكافية ، وعدم القدرة على متابعة أنشطة الإدارة بجانب وجود تعارض في المصالح بين المديرين و الملاك ، فإن المديرين ربما يحاولوا تعظيم مصالحهم بجانب مصالح الملاك و يمكن إيضاح ذلك في الشكل الآتي :

الفصل الاول: الأدبيات النظرية و التطبيقية لدور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية في الشركة

الشكل (05) : أنواع عدم تناظر المعلومات المحاسبية



المصدر : أحمد رجب عبد الملك ، مرجع سابق ص 25

الفصل الاول: الأدبيات النظرية و التطبيقية لدور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية في الشركة

يتبين من الشكل السابق و كخلاصة له أن الاختيار العكسي في أنواع عدم تناظر المعلومات المحاسبية ينقسم إلى الاختيار العكسي الذي يركز على العلاقة بين الملاك ، و المخاطر الأخلاقية التي تركز على العلاقة بين الإدارة والملاك .

3-المشاكل المرتبطة بعدم تناظر المعلومات:

ترتبط مشكلة عدم تناظر المعلومات بمجموعة من المشاكل ، لكن قبل التطرق إليها نفترض وجود أطراف يرغبون في جمع الأموال لتمويل مشاريعهم ولا يملكون التمويل اللازم¹، تبرز هذه المشاكل بما يلي²:

3-1مشكلة الاختيار العكسي : لفهم هذه المشكلة نفترض أن كل مقترض يسعى لتمويل مشروع واحد

و لتبسيط الصورة نفترض أيضا أن تكلفة المشروع متساوية (k) و تمويلها يعتمد بصفة كلية على الحصول على قرض و بطبيعة الحال فإن مرد ودية (R) كل مشروع متغير عشوائي، في حالة كون التوزيع الاحتمالي للمردودية مختلفة بين المشاريع ووحدة المستثمر بعلم أن توزيع تخضع له مردودية مشروعه فإن المقرض قد يختار المشاريع السيئة، يصطلح على هذا المشكل أنه مشكل سابق للتعاقد طالما أن المشكل موجود قبل التعاقد. تنشأ هذه الحالة في العديد من الأسواق مثلا بالنسبة لمؤسسات التأمين ترغب في تأمين في تأمين السائقين الجيدين لكن لا تستطيع التفرقة بين نوعية السائقين المؤمنين.

3-2مشكلة سوء النية (التصرفات الخفية): يستطيع المقترض بعد حصوله على القرض أن يستمر في

عدة مشاريع، وهذه المشاريع تختلف من حيث المردودية باعتبارها تخضع لقوانين توزيع احتمالية مختلفة، يواجه المقرض خطر سوء النية من طرف المقترض إذا لم يكن باستطاعته معرفة وجهة القرض الذي منحه للمقترض و في أي المشاريع تم استخدامه، يصطلح على هذا المشكل أنه لاحق للتعاقد طالما أنه يظهر بعد التعاقد تنشأ هذه الحالة في العديد من الأسواق، مثلا شركة توظيف تشغل عمالا لكن لا تستطيع التفرقة بين مستوى الجهد الذي يقدمه كل منهم.

¹ هذا الافتراض شرط أساسي عند دراسة المشاكل المرتبطة بعدم تناظر المعلومات

² Hiller .B , "The economics of asymmetric information", (edition pal macmilliam) , p 03 .

الفصل الاول: الأدبيات النظرية و التطبيقية لدور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية في الشركة

3-3 مشكلة تكاليف المراقبة : لفهم هذه المشكلة نعتبر الآن أن مرد ودية المشاريع (R) مستقلة و تخضع لنفس قوانين التوزيع الاحتمالية ، و بالنسبة لمختلف المستثمرين وفي الوقت نفسه معروفة من طرف المقرض ، فضلا عن أن المقرض بإمكانه التأكد من وجهة القرض وبالتالي فإن المقرض لا يواجه مشكلتي الاختيار العكسي و سوء النية، كما سوف نفترض أن مردودية المشروع ملاحظة فقط من طرف المقرض، مما يعطيه الدافع بعدم التصريح بتحقيقه مردودية المشروع في صورة إرسال مراقبين ومدققين لمؤسسة المقرض _يصطلح هذا المشكل على غرار مشكل سوء النية بأنه مشكل لاحق للتعاقد ex post على أساس أنه ينشأ أيضا بعد التعاقد.

3-4 مشكلة الوكالة : تعتبر نظرية الوكالة تغييرا للعلاقة التعاقدية بين طرفين ، الأصل *principale* و الموكل *Agent* و نفترض أن الطرف الأكثر معرفة بظروف الشركة والعمل هو الوكيل ، حيث أنه يملك أكثر معلومات عن أوضاع الشركة ، كما نفترض إنصاف الطرفين بالرشد الاقتصادي و بالتالي فإن تصرفات الوكيل سوف تنصب بالأساس نحو تحقيق مصلحة الخاصة بما يؤدي إلي جملة من المشاكل بينه و بين الأصل نتيجة تعارض مصالح الإدارة (الوكيل) مع مصالح المساهمين (الأصل) طالما أن كل طرف يبحث عن تعظيم منفعته المتوقعة .

المبحث الثاني : دور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية

تساعد حوكمة الشركات على تحقيق العدالة و النزاهة و الشفافية لتوفير معلومات كافية ، إذ أن آليات حوكمة الشركات لها دور في الحد من عدم تناظر المعلومات و ذلك من خلال ما تضمنه من ثقة و شفافية و مصداقية للتقارير التي تحتوي على معلومات مالية معدة على أساس المعايير المحاسبية .

المطلب الأول : مساهمة الآليات الداخلية في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية

تعد الآليات الداخلية للحوكمة من الآليات التي يتم تصميمها من داخل الشركة لضمان التزام الشركة بمبادئ حوكمة الشركات و من ثم تحقيق الهدف و تنفيذ الإطار العام الحوكمة الشركات التي بدورها تساعد في الحد من عدم تناظر المعلومات المحاسبية .

أولاً: دور آلية مجلس الإدارة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات

وفي ظل مفهوم حوكمة الشركات فان مجلس الإدارة سوف يقوم بصفة محددة نيابة عن المستثمرين بمساءلة المديرين ومحاسبتهم عن أدائهم لتحقيق أهداف الشركة وتحقيق مصالح المستثمرين، وهذا هو السبب في وجوب إعطاء درجة كافية من الاستقلال لمجلس الإدارة تمكنه من تقنين قدرته في رقابة المديرين وفصلهم إذا لم يحققوا أداء المطلوب، وبالتالي فان الحوكمة الجيدة للشركة تؤدي عن طريق المحاسبة أمام مجلس الإدارة إلى أداء اقتصادي أفضل ، إذ أن التأكيد على المحاسبة عن المسؤولية يؤدي ببساطة إلى تحسين قدرة الشركة على إنتاج الثروة ، كما أن المعرفة المؤكدة بالخضوع للتدقيق والمراجعة تعمل على تحسين تحمل المسؤولية والأداء على كافة المستويات في المنشأة، وهناك العديد من الدراسات التي اهتمت بدراسة العلاقة بين الحوكمة الجيدة والأداء الناجح للشركة، وكانت النتيجة أن هناك علاقة كبيرة لها وزنها من الناحية الإحصائية بين الشركات التي تتبع ممارسات جيدة للحوكمة والتي تم قياسها عن طريق وجود مجالس

الفصل الاول: الادبيات النظرية والتطبيقية لدور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية في الشركة

إدارة نشطة مستقلة والأداء الأفضل للشركات وهذا يؤكد على أهمية الدور الذي يلعبه مجلس الإدارة بالنسبة لأداء الشركة ولحماية حقوق المستثمرين¹.

ومن ناحية أخرى فإن الحوكمة الجيدة من خلال إشراف ورقابة مجلس الإدارة تزيد من احتمالات سرعة استجابة الشركة للتغيرات في بيئة الأعمال والأزمات والفترات لحتمية للهبوط في الأعمال بما يؤكد للمستثمرين أن استثماراتهم ستظل في أمان كما أن إشراف مجلس الإدارة ينبغي أن يعمل على منع التهاون الإداري وعلى تركيز اهتمام المديرين على منع التهاون الإداري على تحسين أداء المنشأة كما ينبغي أن يعمل على ضمان استبدال المديرين الذين يخفقون في أداء أعمالهم ، وان حوكمة الجدة للشركات عن طريق إشراف مجالس الإدارة ، توفر تخفيض تكلفة رأس المال إلى جانب الثقة في دخول الأسواق والبقاء فيها، ونظرا لأهمية الثقة حوكمة الشركات ، فان المستثمرين يرحبون بتقديم مبلغ اكبر للشركات ذات الممارسات الجيدة في حوكمة عما قد يرغبون في دفعة لشركة ذات ممارسات سيئة ، وبالتالي فان الشركات في جميع أنحاء العالم وسواء أكانت الشركة مملوكة لعدد كبير من المستثمرين أو عدد قليل من الأفراد ومنشأة تسيطر عليها، يمكن أن تقوم بتحسين تقييم الشركات عن طريق تحسين نوعية ممارسات حوكمة الشركة ، وان ذلك سيحقق الكسب لكافة الأطراف التي يعينها الأمر، فالشركة ستستفيد عن طريق خفض تكلفة رأس المال وتحسين مستوى الأداء والمساهمون يستفيدون عن طريق ارتفاع تقييم الأسهم والدولة ستستفيد عن طريق تحسين درجة الاستقرار الاقتصادي وكافة الفوائد المترتبة عليه ، كما أن أولئك المسيطرين على المنشأة قد يصبحون أكثر ثراء عن طريق التحسن الذي يطرأ على القيمة الكلية لأصول المنشأة .

وبصفة عامة ، فانه عن طريق الإشراف على المديرين التنفيذيين بالشركة ، يمكن لمجالس الإدارة الجيدة أن تضمن الأداء الاقتصادي الجيد ، كما أن وجود الحوكمة وقدرتها على تحقيق معدلات مرتفعة من الأداء تؤدي إلى تخفيض تكاليف رأس المال وزيادة قيمة ما يملكه المساهمون ، وعلى هذا يمكن القول بأن مجلس الإدارة يعتبر نقطة البداية و الأساس الذي يقوم عليه التطبيق السليم لمفهوم حوكمة الشركات .

¹ جلاب محمد ، "حوكمة الشركات في المنظومة المصرفية ضمن التحولات الاقتصادية العالمية " ، (مذكرة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة ، جامعة الجزائر 3 ، ص 95 .

ثانيا : دور لجان المراجعة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات

تؤكد الحوكمة على ضرورة وجود لجان للمراجعة كونها الإطار الذي يضمن أكثر دقة و موثوقية في إذ تقوم على الأشراف على كل من المراجعة الداخلية و الخارجية ، كما أنها لجان مستقلة هي الأخرى و من خلالها يمكن تقديم مستويات الحكومة المطبقة و ما يمكنها أن تؤثر على حركة أسهم المنشآت في الأسواق المالية مجلس الإدارة يعتبر نقطة البداية و الأساس الذي يقوم عليه التطبيق السليم لمفهوم حوكمة الشركات .

أشار برنامج تفعيل دور لجان المراجع الذي ينظمه مركز المديرين المصري إلى دور لجنة المراجعة بان الشركة التي ترغب في خفض درجة المخاطر التي تتعرض لها و التي ترغب في ضمان حسن الأداء و الاستمرارية تعتمد على نظام كامل للرقابة و المراجعة يبدأ بوضع نظام داخلي للرقابة و تقويم الأداء و إدارة المخاطر ثم إنشاء إدارة قطاع للمراجعة الداخلية و بعد ذلك يأتي دور لجنة المراجعة و أخيرا دور مراقب الحسابات الخارجي¹ .

و تتضح أهمية حوكمة الشركات في الحد من الممارسات الخاطئة للإدارة العليا للشركات و كذلك الدور المهم لمراقب الحسابات في فحص و مراجعة وإبداء الرأي على القوائم المالية و لا يمكن أن يكون هناك حوكمة شركات فعالة بدون تدعيم فاعلية الاستقلال و المهنية لكلا من لجنة المراجعة الداخلية و الخارجية.

ثالثا : دور المراجعة الداخلية في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات :

تولى حوكمة الشركات أهمية كبيرة للمراجعة الداخلية لما لها دور في تدعيم الرقابة الداخلية و تقويم العمليات بغية تقويمها وكذا تحقيق الضبط الداخلي ، هذا و تستمد المراجعة الداخلية أهميتها كونها مستقلة و تابعة في نفس الوقت كرئيس مجلس الإدارة² .

¹محمد سمير بلال ، " الرقابة على جودة المراجعة في تحقيق أهداف حوكمة الشركات " ، (مؤتمر حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية و الإدارية و الاقتصادية ، مصر ، 2005 م) ، ص ص 1-49 .

² صفا محمود السيد ، مرجع سابق ، ص 25

المطلب الثاني : مساهمة الآليات الخارجية في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية

تعد الآليات الخارجية الحوكمة الشركات من الآليات التي يتم تصميمها من خارج الشركة ، بواسطة صانعي القرارات في الدولة ، لضمان التزام الشركة بمبادئ حوكمة الشركات والتي لها دور فعال في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية .

أولاً : دور المراجع الخارجي

يعتبر تفعيل دور المراجع الخارجي من أهم متطلبات الحوكمة كونه العنصر الأهم في القضاء على عدم الحد من التعارض بين المساهمين و الإدارة و الحد من المخاطر الأخلاقية الناتجة عن عدم تناظر المعلومات .

ثانياً : كيف يساهم السوق في تعزيز الإفصاح الذي بدوره له أهمية بالغة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية ؟ :

يعتبر الإفصاح و الشفافية مفهومان متلازمان كما يندرجان تحت بند واحد من خلال مبادئ الحوكمة ، و بتوفرهما يمكننا الحصول على معلومات ذات جدوى وقادرة على تحقيق الكفاءة في السوق المالي إلا إن ذلك يعتمد على الاستيعاب الجيد لهذين المفهومين و تقويمهما بشكل يحقق الغاية منهما وذلك من خلال ما يلي :

أ- الاهتمام بالإفصاح عن معلومات غير مالية : من الأخطاء الشائعة الاهتمام بالمعلومات المالية فقط في التقارير المالية و التي ما هي إلا جزء من المعلومات التي يمكن أن تؤثر على تسعير الأسهم في سوق الأوراق المالية و بالتالي قد يؤدي ذلك إلى ضعف كفاءة السوق كما قد يكون السبب في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات نظراً لتأثير المعلومات غير المالية كذلك ، و بالتالي لا بد من الإفصاح عنها هي الأخرى .

ب- ضرورة أن يكون الإفصاح إلزامياً : حيث يشير إلى وجود إفصاح اختياري و آخر إجباري حسب درجة إلزاميته ، فقد افترضت العديد من الدراسات أن يكون هناك إفصاح للمعلومات عام و كامل في التوقيت المناسب حيث يعتبر الإفصاح الاختياري وحده غير مناسب لحل مشكلة عدم تناظر المعلومات لأن

الفصل الاول: الادبيات النظرية والتطبيقية لدور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية في الشركة

أساس المشكلة هو عدم رغبة الإدارة في الإفصاح عن كل المعلومات وذلك باستخدامها في تحقيق عوائد غير عادية و بالتالي يجب أن يكون هناك إفصاح إجباري عن العناصر التي يمكن أن يسبب إخفاؤها أضرارا لبعض المتعاملين في السوق .

ج-تدعيم الإفصاح الالكتروني : يساعد الإفصاح الالكتروني عن استمرار نشر المعلومات المالية و غير المالية في التوقيت المناسب ، وبذلك فهو يساعد أساسا على تخفيض درجة عدم تناظر المعلومات إضافة إلى تحقيق التغذية العكسية و سهولة الوصول إلى المعلومات المطلوبة .

المبحث الثالث : الأدبيات التطبيقية لدور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية

تعد الدراسات السابقة من أهم الخطوات الأساسية عند إجراء دراسة ما ، ويمكن أن تساعد في توسيع القاعدة المعرفية لجوانب البحث كما أنها تعطي معنى لنتائج البحث عن طريق المقارنة بينها وبين النتائج المتوصل إليها حيث انه نال موضوع الحوكمة و عدم تناظر المعلومات المحاسبية اهتمام العديد من الباحثين في جميع التخصصات العلمية المختلفة ، وذلك بدراسة المتغيرين بشكل منفصل في مجموعة من الدراسات ، و أيضا توفر دراسات أخرى تضمنت المتغيرين معا وسيتم عرضها في المطالب الموالية :

• **المطلب الأول : الدراسات العربية والمحلية عن حوكمة الشركات و مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية**

• **المطلب الثاني: دراسات أجنبية عن حوكمة الشركات و عدم تناظر المعلومات المحاسبية**

المطلب الأول : الدراسات العربية و المحلية عن حوكمة الشركات و مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية

سيتم في ها المطلب تناول مجموعة من الدراسات العربية و المحلية حول متغير الحوكمة و عدم تناظر المعلومات المحاسبية و ذلك قصد التزويد بالمعلومات حول الموضوع المدروس كما يلي :

أولا : الدراسات العربية والمحلية عن حوكمة الشركات

1-دراسة خالد عبد القادر مفتاح عثمان 2014م (الإمارات العربية المتحدة)¹ :

هدفت الدراسة إلى فهم حوكمة الشركات و أثارها على أداء الشركة في مجال اقتصادي و سياسي و اجتماعي مختلف مثل منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و خاصة الإمارات العربية المتحدة من خلال

¹خالد عبد القادر مفتاح عثمان ، "حوكمة الشركات وأداء الشركة في الشركات المدرجة ففي الإمارات العربية "، (أطروحة دكتوراة ، الإمارات العربية المتحدة، 2014) .

الفصل الاول: الادبيات النظرية والتطبيقية لدور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية في الشركة

دراسة اثر عدة متغيرات و استقلالية لجنة التدقيق على أداء الشركة الذي يعبر عنه بمؤشرات هي : العائد على الأصول و العائد على حقوق الملكية .

استنتجت الدراسة أن آليات و مبادئ حوكمة الشركات تؤثر على الأداء المالي و القيمة السوقية للشركة، كما أنها هامة لكل أصحاب المصلحة و أن الحوكمة المرتكزة على نموذج صاحب المصلحة مناسبة للإمارات العربية المتحدة . و قد وضحت الدراسة أن مبادئها المطبقة في الشركات المدرجة و ثقافة المجتمع الإماراتي تعتبران العائق الأساسي ، الواسع لمعايير المحاسبة الدولية أهم عنصر مساعد على تطبيقها .

تناولت هذه الدراسة دراسة أثر آليات الحوكمة على الأداء المالي للشركة ، بينما الدراسة الحالية ركزت على دور هذه الآليات في الحد من عدم تناظر المعلومات المحاسبية .

2-دراسة عبد المطلب عثمان محمود (السودان)¹

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى تطبيق الشركات المدرجة في السوق الخرطوم للأوراق المالية لقواعد و آليات حوكمة الشركات ، و بناء نموذج كمي للعلاقة بين قواعد و آليات حوكمة الشركات و كفاءة سوق الأوراق المالية و اختبار تلك العلاقة ، و لقد تم توزيع استبيان على الأطراف الرئيسية للحوكمة في شركات المساهمة المدرجة في سوق الخرطوم (أعضاء مجالس الإدارة ، المدراء التنفيذيون لتلك الشركات ، المدراء الماليين ، المراجعون الداخليون و الخارجيون ، شركات الوكالة ، المستثمرون) وبلغ حجم العينة . 184

استنتجت الدراسة تقديم إطار مقترح يتضمن العلاقة بين كفاءة السوق و بين آليات حوكمة الشركات ، من خلال النتيجة التي توصل إليها و هي انه يوجد تأثير ايجابي لتطبيق حوكمة الشركات إلى كفاءة السوق المالي .

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين قواعد وليات حوكمة الشركات و كفاءة سوق الأوراق المالية ، بينما ركزت الدراسة الحالية على العلاقة بين الحوكمة والحد من عدم تناظر المعلومات المحاسبية .

¹عبد المطلب عثمان محمود، "نموذج مقترح لقياس اثر تطبيق حوكمة الشركات"، (جامعة العلوم والتكنولوجيا ، السودان ، 2015).

الفصل الاول: الادبيات النظرية والتطبيقية لدور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية في الشركة

3-دراسة ريم بن عيسى (الجزائر)¹ :

هدفت الدراسة إلى توضيح اثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية المسجلة في البورصة .

استنتجت الدراسة أن هناك علاقة ارتباط موجبة بين مقاييس الأداء الثلاثة العائد على الأصول ، معدل العائد على المبيعات ، معدل العائد على حقوق الملكية و بين الآليات الداخلية للحوكمة دور مجلس الإدارة آليات مكافأة التنفيذيون . كما تتأثر مقاييس الأداء ايجابيا بالآليات الخارجية للحوكمة .

تناولت هذه الدراسة اثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية المسجلة في البورصة ، بينما أضافت الدراسة الحالية اثر تطبيق آليات حوكمة الشركات في الحد من تناظر المعلومات المحاسبية لمؤسسة الاسمنت -تيسه-

ثانيا : الدراسات العربية و المحلية عن مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية

1-دراسة الزبيدي ، شذى عبد الحسين جبر علي (العراق)²

هدفت الدراسة إلى تحليل و اختبار العلاقة بين قرارات هيكل رأس المال و مقسوم الأرباح المتخذة في ضوء الميزة المعلوماتية للإدارة تحقق عوائد غير اعتيادية لا يمكن أن يحققها المستثمرون في السوق، الدراسة شملت 15 شركة في قطاع التكنولوجيا المكونة لمؤشر ((SFP 500) في سوق نيويورك للأوراق المالية للمدة 2008 .

استنتجت الدراسة ما يلي :

¹ريم بن عيسى، "تطبيق آليات الحوكمة و أثرها على الأداء" ، (مذكرة ماجستير في اقتصاد و تسيير مؤسسة ، جامعة قاصدي مرياح ورقلة ، 2012).

²الزبيدي، شذى عبد الحسين جبر علي ، " العلاقة بين هيكل رأس المال و مقسوم الأرباح وأثرهما في لا تماثل المعلومات " ، (أطروحة دكتوراه بحث منشور ، العراق، 2009) .

الفصل الاول: الادبيات النظرية والتطبيقية لدور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية في الشركة

1- انخفاض نسب مقسوم الإرباح في الشركات و ذلك لوجود فرص استثمارية تحتاج لتمويل ، وكذلك لتحسين موقف السيولة فيها.

2- أن الشركات لا تطبق الالتقاط في تمويل رؤوس أموالها ،وان نتائج تحليل لا تماثل المعلومات موافقة مع عدم إتباع الشركات الالتقاط ، إذ أثبتت النتائج انخفاض لا تماثل المعلومات بين الإدارة و المستثمرين ، كما أن أغلب الشركات المدروسة لم تحقق عوائد غير اعتيادية لأسهمها بل بالعكس كان العائد المتوقع اكبر من العائد المتحقق لأسهم الشركات و أوصت الدراسة بما يلي :

- توجيه الباحثين بالتركيز و الاهتمام من الناحية المعرفية و التطبيقية بموضوع لا تماثل المعلومات و أثرها على القرارات المالية التي مازالت بحاجة إلى المزيد من الدراسة الحالية التوسيع فيها.

تناولت هذه الدراسة اختبار تماثل المعلومات بين قرارات هيكل الاستثمار و مقسوم الإرباح ، بينما تناولت الدراسة الحالية دور آليات الحوكمة في الحد من عدم تناظر المعلومات المحاسبية.

2-دراسة منة الله محمد 2014 (مصر¹)

هدفت الدراسة إلى قياس اثر التغير في مستوى الإفصاح في القوائم المالية المرحلية على عدم تماثل المعلومات المحاسبية

استنتجت الدراسة عدم التزام الشركات المقيدة في البورصة المصرية بمتطلبات الحد الأدنى من الإفصاح الذي ألزم به المعيار المصري، بالإضافة إلى قيام الشركات بالإفصاح الاختياري عن معلومات مالية و غير مالية ، أدى إلى اختلاف مستويات الإفصاح من شركة إلى أخرى ، بالإضافة إلى تغييره في نفس الشركة من فترة إلى أخرى ، مما يؤدي إلى عدم تناظر المعلومات بين الإدارة و المستثمرين و قد يعطي انطباعا سيئا لدى المستثمرين .

تناولت هذه الدراسة قياس اثر الإفصاح في القوائم المالية على عدم تناظر المعلومات المحاسبية ، بينما تناولت الدراسة الحالية عدم تماثل المعلومات بصفة مفصلة

¹منة الله محمد خالد غازي، "التغير في مستوى الإفصاح للقوائم المالية المرحلية وأثره على عدم تماثل المعلومات المحاسبية" ،(رسالة ماجستير غير منشورة ، مصر ، 2014).

3- دراسة ياسين العايب 2014 (الجزائر)¹

تناولت الدراسة مخاطر عدم تماثل المعلومات بين قصور صيغ التمويل التقليدية وحلول الصناعة المالية الإسلامية، و تمثلت مشكلة الدراسة في عدد التساؤلات وهي هل تبرز الصناعة المالية الإسلامية خصوصية في مجال التكيف مع طبيعة كل عملية مالية وكيف يمكن معالجة مشاكل التمويل التقليدية من منظور إسلامي.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الإطار النظري لعدم تماثل المعلومات المحاسبية و مختلف مشاكل التمويل المتعلقة بعدم تماثل المعلومات ، و إبراز نقائص و قصور صيغ التمويل التقليدي على مواجهة مشاكل التمويل المتعلقة بعدم تماثل المعلومات ، و اختبار صيغ التمويل الإسلامي على إيجاد حلول للانتقادات الموجهة لنظريات عدم تماثل المعلومات ، و أوصت الدراسة بضرورة تعميق الباحث في النظريات التقليدية و تحليلها من منظور الاقتصاد الإسلامي ، و ضرورة تعميم إجبارية التكوين في الاقتصاد الإسلامي في مختلف الشعب التقنية و الإسلامية ، و فتح تخصصات بذاتها في كليات العلوم الاقتصادية .

تناولت الدراسة مخاطر عدم تماثل المعلومات بين قصور صيغ التمويل التقليدية وحلول الصناعة المالية بينما تناولت الدراسة الحالية آليات الحوكمة ودورها في الحد من عدم تناظر المعلومات المحاسبية

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية عن حوكمة الشركات و عدم تناظر المعلومات

سيتم في هذا المطلب تناول مجموعة من الدراسات الأجنبية حول متغير الحوكمة و عدم تناظر المعلومات المحاسبية و ذلك قصد التزويد بالمعلومات حول الموضوع المدروس كما يلي :

أولا : الدراسات الأجنبية عن الحوكمة

1- دوغلاس نانكا بروس حوكمة الشركات و الأداء متعدد الأبعاد (اسبانيا)²

¹ياسين العايب، مخاطر عدم تماثل المعلومات المحاسبية بين قصور صيغ التمويل التقليدية وحلول الصناعة المالية الإسلامية "، (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2012).

²Douglas nanka-rusem , " Corporate governance and Multi-dimensional performance" , (doctorat thesis , universitat autonoma de bercolona :spain:may 2009).

الفصل الاول: الادبيات النظرية والتطبيقية لدور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية في الشركة

هدفت الدراسة إلى بحث اثر بعض متغيرات حوكمة الشركات على الأداء، من خلال جمع بيانات من 17 بلد ينتمي إلى منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية ، من بينها 16 بلد من الاتحاد الأوروبي إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كما تمت دراسة اختلافات كفاءة التقنية و الإنتاجية بين البلدان و القطاعات الصناعية المدروسة، و قد تم إعداد مؤشر للحوكمة مكون من مجموعة من خصائصها المتمثلة في نوع و تركيز ملكية الشركة ، حجم و تركيبة مجلس الإدارة ، الفصل بين مناصبي المدير التنفيذي و رئيس مجلس الإدارة و سياسة الشركة المالية.

استنتجت الدراسة إن تركيز الملكية يؤدي إلى قيمة سوقية اقل للشركة ، لكنه يرفع من كفاءتها التقنية و له اثر على ربحيتها ، لحجم مجلس الإدارة اثر سلبي على اغلب مؤشرات الأداء ، بينما ليست هناك أهمية تفرق للفصل بين واجبات المدير التنفيذي و رئيس مجلس الإدارة على أداء الشركة ، و يؤثر وجود أعضاء خارجيين في المجلس أثرا ايجابيا على القيمة السوقية للشركة و أثرا سلبيا على الكفاءة التقنية ، و اثار غير ذات دالة على مقاييس الأداء الأخرى .

تناولت هذه الدراسة إلى بحث اثر بعض متغيرات حوكمة الشركات على الأداء ، بينما تناولت الدراسة الحالية آليات الحوكمة ودورها في الحد من عدم تناظر المعلومات المحاسبية

2- كوم وديني هينتيغالا معلومات حوكمة الشركات و أداء الشركات السيرلانكية المدرجة (استراليا)¹

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين ممارسات حوكمة الشركات و الأداء المالي للشركة في سيرلانكا ، كنتيجة لتبني ميثاق للممارسات المثلى الحوكمة الشركات سنة 2003 و مدى التغيرات في ممارسات حوكمة الشركات بعد أربع سنوات 2007 ، خلال هذه الفترة تأثرت الشركات التي عملت في سريلانكا بعدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي ، ومع ذلك أدت البورصة أداء جيدا، وقد ركزت الدراسة على عينة مكونة من 37 شركة تم اختيارها من بين 50 The Lanka Monthly Digest 2003 و 2007 .

استنتجت الدراسة أن هناك تطورا ملحوظا في ممارسات حوكمة الشركات خلال فترة الدراسة بالنسبة لتركيبه المجلس ، و الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة ، و كنتيجة لتحسن تلك الممارسات في سنة

¹Kumudini heentigala, "Corporate governance practices and firme performance of listed companies in srilanka ",(Doctorat Thesis , Victoria university , Australia,april ,2011).

الفصل الاول: الادبيات النظرية والتطبيقية لدور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية في الشركة

2007 وضحت النتائج أن هناك علاقة ايجابية لفصل القيادة ، تركيبة المجلس، لجانه و أداء الشركة المرتكز على العائد في حقوق الملكية ، فمجلس الإدارة و لجان المجلس على علاقة ملحوظة مع الأداء المقاس ب Tobins Q في سنة 2007 ، و كل ذلك يشير إلى أن الشركات نفذت استراتيجيات حوكمة نتجت في ربحية اكبر و أداء سعر سهم أفضل .

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين ممارسات حوكمة الشركات و الأداء المالي للشركة في سيريلنكا ، بينما تناولت الدراسة الحالية دور آليات الحوكمة في تخفيض مشاكل عدم تماثل المعلومات.

ثانيا : الدراسات الأجنبية عن مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية

1- بالريش كومار ناريمان و كيسين واي زينغ (الصين)¹:

هدفت الدراسة إلى تحقيق ثلاثة قضايا أساسية:

1- مخاطر السيولة فيما إذا كانت مقبولة على أساس أسعار الأسهم في بورصة الأسهم الصينية.

2- دور عامل السيولة في توليد معلومات غير متماثلة .

3- إذا كانت المعلومات غير المتماثلة تسبب انهيار السوق ، وتم اختبار ذلك من خلال الاستفادة من

البيانات عن الفترة من جانفي 1995 إلى مايو 2009 المتعلقة ببورصة شنغهاي الصينية .

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- الاختلافات المتماثلة لعوائد معدل المخاطرة في السوق للسيولة و ذلك بسبب أن عوامل خطر السيولة يقيم في البورصة على أساس ثلاث نماذج للبدائل الشرعية .
- تشير الأدبيات أن المعلومات غير المتماثلة هي العامل المحدد لأسعار الأصول .

¹Paresh kumar narayan and xinwei zheng” , **asymmetric information and market collap: evidence from the Chinese market** (economics series ,Faculty of Business and Law , Australia , 2010) .

الفصل الاول: الادبيات النظرية والتطبيقية لدور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية في الشركة

تتبع هذا المسار أو الخط التالي للبحث و المستند أو بناءا على السيولة المسعرة بصورة شائعة، و اختبرت الدراسة الفرضية القائلة بان السيولة تشير إلى عدم تماثل المعلومات ، ونجد هذا حالة بورصة شنغهاي الصينية.

تناولت هذه الدراسة إلى دور عامل السيولة في توليد المعلومات الغير متماثلة بينما تناولت الدراسة الحالية دور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية.

2-جافا رد مرادي و آخرون (إيران)¹

هدفت الدراسة إلى اختبار ملائمة قيمة المحتوى المعلوماتي للتدفقات النقدية و الأرقام المحاسبية ، في الحالات التي تكون فيها المعلومات غير متماثلة و مقارنة محتوى المعلومات المتعلقة مع بعضها ، لتوضيح دور الأرقام المحاسبية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار و تخفيض مشاكل الوكالة خصوصا الناتجة من عدم تماثل المعلومات في الأسواق الناشئة .

توصلت الدراسة و بناء اختبار عينة متكونة من 76 شركة من الشركات المسجلة في بورصة طهران للأوراق المالية خلال عام 2005 إلى 2011 و النتائج الأولية تدعم أن الأولوية للأرقام المحاسبية على التدفقات النقدية في السوق من ناحية أخرى عندما تكون المعلومات غير متماثلة ، و الأرقام المحاسبية لا تزال أكثر ملائمة من التدفقات النقدية ، و الحصول على مزيد من المحتوى المعلوماتي الملائم ، و في الوقت نفسه في الشركات الصغيرة ملائمة قيمة الأرقام المحاسبية بالمقارنة مع التدفقات النقدية هو أكثر من ذلك ، إما في الشركات الكبيرة ، و المحتوى المرتبط بأرقام الحسابات و أرقام التدفق النقدي لا تختلف كثيرا ، و أوصت الدراسة بما يلي :

- تكثيف الجهود لإعداد الدراسات حول موضوع لا تماثل المعلومات و ربطها بمتغيرات البيئة
- المعاصرة كما في الدراسات التي تجري على سوق طوكيو للأوراق المالية .
- تزويد كافة مستخدمي المعلومات المحاسبية باحتياجاتهم منها .

¹Java moradi and others , " asymmetric information and the role of accounting in emerging markets evidences from TSE,(Research Journal of Applied Sciences, Engineering and Technology, vol.4, 2013).

الفصل الاول: الادبيات النظرية والتطبيقية لدور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية في الشركة

تناولت هذه الدراسة المعلومات الغير متماثلة ودور المحاسبة في الأسواق الناشئة الأدلة في بورصة طهران ، بينما الدراسة الحالية دور آليات الحوكمة في الحد من عدم تناظر المعلومات المحاسبية .

3-دراسة عبد اللطيف Abdellatif¹:

تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى إثبات دليل تطبيقي حول إمكانية استخدام آليات حوكمة الشركات (الداخلية و الخارجية) للرقابة على تخفيض مشكلة عدم تماثل المعلومات من خلال :

- اختبار بعض متغيرات حوكمة الشركات على عدم تماثل المعلومات .
- اختبرت الدراسة اثر حوكمة الشركات باستخدام قيم مؤشرات خدمات المساهمين المؤسسية (ISS) على عدم تناظر المعلومات .
- اختبرت الدراسة إمكانية استخدام متغيرات حوكمة الشركات كوسيلة للتنبؤ بدرجة عدم تناظر المعلومات و تقييم مؤشرات حوكمة الشركات .

باستخدام عينة عددها 392 من الشركات البريطانية غير المالية المدرجة في سوق لندن للأوراق المالية، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- وجدت الدراسة أن حجم و أنشطة المجلس و اللجان و الاستقلالية ، وتعويزات المديرين التنفيذيين ، و عدد المستثمرين داخل الشركة و طريقة تمويل الدين ترتبط سلبيا بعدم تماثل المعلومات ، أما الداخليين المالكين عدد المؤسسين ترتبط ايجابيا بعدم تناظر المعلومات .
- إن المؤشرات الفرعية لحوكمة الشركات التي ترتبط بمجلس الإدارة ، التدقيق وتعويزات المديرين التنفيذيين ترتبط بشكل سلبي بمشكلة عدم تماثل المعلومات .
- إن مؤشرات حوكمة الشركات و المتعلقة بالصناعة ترتبط سلبيا بعدم تناظر المعلومات ، بأن جودة حوكمة الشركات تؤدي إلى تخفيض مشكلة عدم تناظر المعلومات .

¹Abdellatif ,Ahmed Elbadry Mohamed, **Corporate Governance Mechanism and Asymmetric Information**" An Application on U.K , capital market,(Doctorat thesis , School of Management, University of Surrey (United Kingdom), 2009).

الفصل الاول: الادبيات النظرية والتطبيقية لدور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية في الشركة

تناولت هذه الدراسة آليات الحوكمة وعدم تماثل المعلومات (تطبيق على سوق رأس المال البريطاني)، بينما تناولت الدراسة الحالية دور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية (تطبق في شكل استبيان على شركة الإسمنت -تبسة-) .

الفصل الاول: الادبيات النظرية والتطبيقية لدور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية في الشركة

خلاصة

من خلال ما عرض في هذا الفصل تم التوصل إلى أن حوكمة الشركات تساعد على تحقيق العدالة و النزاهة و الشفافية في المعلومات ، و ذلك من خلال عمليات المتابعة و الرقابة و الضبط و التحكم لغرض اكتشاف و تصحيح الانحرافات ، إضافة إلى آلياتها التي لها دور في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية و ذلك من خلال ما تضيفه من ثقة و شفافية و مصداقية للتقارير التي تحتوي على معلومات معدة على أساس المعايير المحاسبية .

كما تم التطرق إلى مفهوم عدم تناظر المعلومات المحاسبية على انه عدم المساواة في كمية و نوعية المعلومات المتحصل عليها بين الأطراف المتعاقدة أي انه يمكن لأحد الأطراف أن يكتسب معلومات ليست في حوزة الآخر ، و التي يمكن أن يستغلها لتحقيق مصالحه الذاتية ، فعلى سبيل المثال فان مدراء المؤسسات هم أكثر الناس معرفة عن وضع مؤسستهم نظرا لما تتوفر لديهم من معلومات عن قيمتها الحالية و الواقعية فضلا عن المستثمرين .

إضافة إلى عرض آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية بشكل مفصل ، و كأخر ما تم التطرق له في هذا الفصل الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع .



الفصل الثاني



المبحث الأول: التحضير للدراسة الميدانية و تنفيذها

تمهيد :

من أجل إثراء الدراسة وتقديم صورة صحيحة و واضحة عن الموضوع توجب القيام بدراسة تطبيقية ، وقد وقع الاختيار على شركة الإسمنت - تبسة- وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية على مستوى المؤسسة ، وستكون محاولة تجسيد ما تم دراسته نظريا من خلال معرفة أهم التغيرات على مستوى المؤسسة ، والإجابات على تساؤلات الدراسة و اختبار فروضها من خلال الإجابة على مشكلة الدراسة .

وسيتم التطرق إلى تعريف بالشركة محل الدراسة والتعريف بأهدافها وأهميتها إضافة شرح هيكلها التنظيمي ، كما تم توضيح مختلف مراحل إعداد الاستبيان وكيفية اختيار مجتمع الدراسة بالإضافة إلى عرض وتحليل إجابات أفرادها ، وفي الأخير يتم اختبار فرضيات الدراسة للتوصل إلى نتائج التي يمكن الخروج بها من هذا البحث وسيتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

- المبحث الأول: التحضير للدراسة الميدانية و تنفيذها

- المبحث الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية

المبحث الأول: التحضير للدراسة الميدانية وتنفيذها

تعتبر مؤسسة الإسمنت من المؤسسات العمومية الاقتصادية متفرعة عن مؤسسة الإسمنت ومشتقاته للشرق والغرب ، وتعمل على إنتاج منتج بالموصفات الدولية ، سنحاول من خلال هذا المبحث التعريف بمؤسسة الإسمنت -تبسة- وعرض كيفية تنظيمها والهيئات التي تشرف على تسييرها ، والتطرق إلى الإطار المنهجي للدراسة الميدانية ، ودوافع ومبررات اختيار مؤسسة الإسمنت محلا للدراسة ، هذا ما سيتم تناوله من خلال المطالب الآتية :

- **المطلب الأول: تقديم شركة إسمنت تبسة ومجال أنشطتها وأهدافها؛**
- **المطلب الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية ؛**
- **المطلب الثالث: دوافع ومبررات اختيار شركة إسمنت تبسة محلا للدراسة ؛**

المطلب الأول: تقديم شركة إسمنت تبسة ومجال أنشطتها وأهدافها

أولا: التعريف بالشركة

شركة إسمنت تبسة هي شركة عمومية اقتصادية متفرعة عن مؤسسة الإسمنت ومشتقاته للشرق والغرب، تأسست بتاريخ 29 نوفمبر 1993 تحت اسم شركة الإسمنت ومشتقاته للشرق (مصنع الماء الأبيض) ثم انفصلت عن هذه الأخيرة لتصبح شركة قائمة بذاتها برأس مال اجتماعي مقدر ب 800.000.000 دج ينقسم إلى 8000 سهم قيمة كل منه 100.000 دج وكانت المساهمات من رأس المال الاجتماعي الابتدائي 200.000.00 دج على النحو التالي:

- ERCE مؤسسة الاسمنت ومشتقاته للشرق ب: 1200 سهم أي بنسبة 60% ؛
- ERCD مؤسسة الاسمنت ومشتقاته للغرب ب: 400 سهم أي بنسبة 20% ؛
- ERDE مؤسسة الاسمنت ومشتقاته للشلف ب: 400 سهم أي بنسبة 20% .

بينما الباقي كان على شكل قرض من BAD البنك الخارجي الجزائري

للإشارة فإن مشروع إنجاز هذه المؤسسة هو أحد برامج المخطط الرباعي الرابع (80/67) للتنمية والذي دخل حيز التنفيذ سنة 1985 وذلك تحت إشراف المؤسسة الوطنية لتوزيع مواد البناء .

1-التعريف بالمصنع:

يقع مصنع الاسمنت -تبسة- بدائرة الماء الأبيض يشغل مساحة 32 هكتار، حيث يتكون من سلسلة إنتاجية قدرها 525 ألف طن يوميا من الاسمنت والمصنع مجهز بتكنولوجيا حديثة ، ومعدات ونظم المراقبة ، التشغيل، الصيانة ، التسيير، ومجهز بحاسوب يوفر قيادة أوتوماتيكية ، كما يتوفر على تجهيزات إنتاج موزعة و متسلسلة و متماشية وفقا للطبيعة الإنتاجية .

ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أن مدة إنجاز المصنع هي حوالي 67 شهرا أي خمس سنوات و 7 أشهر من يوم البناء 1990/02/25 إلى غاية 1995/02/11 تاريخ نهاية الأشغال وكانت انطلاقة المشروع كالتالي:

- 1994/01/11 تاريخ إشعال الفرن ؛
- 1991/10/14 تاريخ الحصول على أول كلنكار؛
- 1994/10/16 تاريخ الحصول على مادة الإسمنت لأول مرة ؛
- 1995/03/12 تاريخ توزيع أول كمية من مادة الإسمنت .

ثانيا: الشركات التقنية المشاركة في إنشاء هذا المصنع

وقد ساهم في إنشاء هذا المصنع المؤسسات التالية:

- FLS هي شركة متعددة الجنسيات دانمركية ، إسبانية ، قامت بدراسة تقنية لإنجاز و كذا تمويله بالسلع والمعدات اللازمة ، إضافة إلى عملية الإشراف على تركيب وتسيير الأجهزة الميكانيكية والكهربائية ؛
- MGC هي مؤسسة فرنسية تكفلت بالتركيب الكهربائي ؛
- COSIDER هي مؤسسة جزائرية تكفلت بأداء كل الأشغال الهندسة المعمارية ؛
- BATIMETAL والتي تكفلت بتركيب الهياكل المعدنية من مستودعات و ورشات الميكانيك ؛
- SONELGAZ والتي تكفلت بتزويد المصنع بالغاز الطبيعي والكهرباء حيث أن الغاز الطبيعي يمول عن طريق الخط الجزائري الإيطالي ؛
- ETURAT والتي تكفلت بعملية التزويد بالماء بقوة ضخ 16 لتر على الثانية .

ثالثا: أهمية الشركة

كما تبرز أهميتها في أن صناعة الإسمنت محليا تحد من تدفق العملة الصعبة التي تخصص لتغطية الطلب على هذه المادة ، حيث وصل الجزء المستورد منها سنة 1985 إلى 8.5 مليون طن، بينما كان الإنتاج الوطني 6 مليون طن بنسبة 45% وتبقى 55% منها مستوردة، أما سنة 1995 أعطى الإنتاج الوطني نسبة 90% وبقيت فقط 10% منها مستوردة ومنه نستنتج أن مصنع الإسمنت الماء الأبيض ساهم في تغطية الطلب بالإنتاج المحلي، بالإضافة إلى أنه يساهم بشكل كبير في امتصاص البطالة وتوفير مناصب الشغل.

رابعا: أهداف الشركة

تتمثل أهداف الشركة كما جاء في الوثائق القانونية ما يلي:

إن شركة الاسمنت تبسة تهدف إلى إنتاج ، نقل وتسويق وممارسة جميع النشاطات الخاصة بمادة الإسمنت ومواد البناء في الوطن وخارجه وسائر العمليات المالية والعقارية وغير العقارية الخاصة والمرتبطة ارتباطا مباشرا وغير مباشر بمادة الإسمنت إلى جانب ذلك هناك أهداف أخرى ظاهرة وضمنية نجملها فيما يلي:

- تدعيم المجهود الوطني في مجال التشغيل ؛
- تصحيح انحرافات المجهودات التنموية من حيث إعادة التوازن الجهوي في المجال الاقتصادي ؛
- إنتاج منتج بالمواصفات الدولية يسمح بالمنافسة.

خامسا: إمكانية الشركة

(ا) الإمكانيات المادية ونجملها كالآتي :

حيازة الشركة على ثلاثة مقالع :

- مقلع الحجر الكلسي ويحتوي على ما قيمته 90 مليون طن من مادة الكلس ؛
- المقلع الطيني ويحتوي كاحتياطي على 33200 طن من الطين ؛
- مقلع الرمل ويحتوي على 9 ملايين طن كاحتياطي .

وتعتبر هذه المقالع المصادر الأولية لصناعة الإسمنت بالإضافة إلى :

- مادة الجبس وتستخرج من وحدة بئر العائر ؛

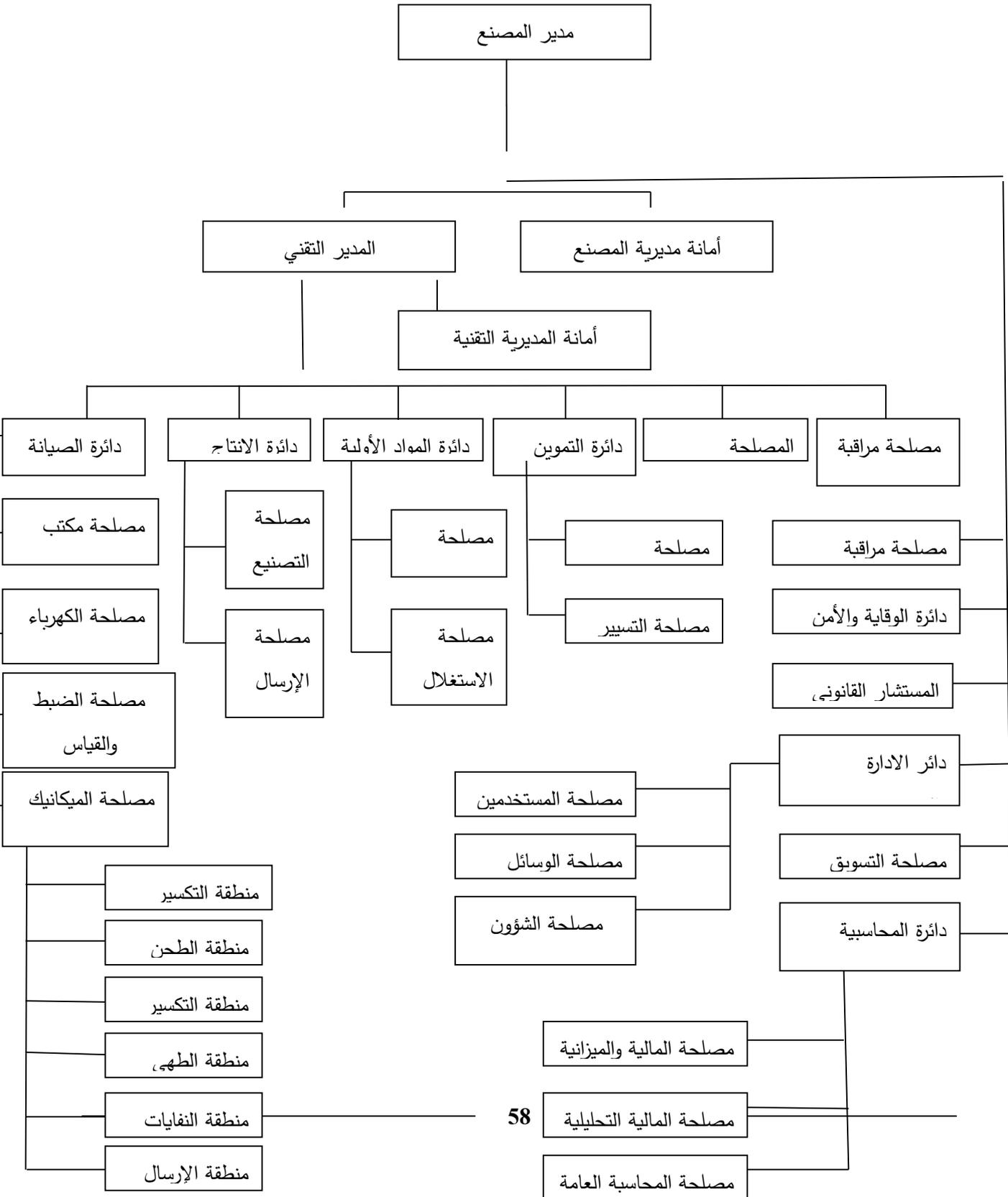
- الحديد الخام من وحدة منجم بوخضرة .

سادسا: الهيكل التنظيمي للشركة (مصنع الإسمنت الماء الأبيض -تبسة -)

الفصل الثاني : دراسة حالة شركة إسمنت تبسة فرع- الماء الأبيض -

لشركة اسمنت تبسة كغيرها من المؤسسات الاقتصادية هيكلًا تنظيميًا يعمل على تقسيم الوظائف والمهام الموكلة لكل قسم من أقسامه ، حيث أن الهيكل التنظيمي داخل الشركة يحدد بدقة العلاقات الإدارية والوظيفية بين الأقسام والشكل الموالي يوضح ذلك :

الشكل(06) : الهيكل التنظيمي لشركة إسمنت الماء الأبيض - تبسة-



الفصل الثاني : دراسة حالة شركة إسمنت تبسة فرع- الماء الأبيض -

يتكون الهيكل التنظيمي لشركة إسمنت -تبسة- من:

- **مدير المصنع:** وهو رئيس مديرية المصنع حيث يشرف على مختلف الأقسام والمصالح في المصنع، من بين وظائف هذا القسم، تنظيم، تطوير، مراقبة سير العمليات، وهي تابعة مباشرة للمدير العام ؛
- **المدير التقني:** يرأس هذا المسؤول مصلحة مراقبة الفرعية ، المصلحة الإعلامية ، دائرة التموين ، دائرة المواد الأولية ، دائرة الإنتاج ، دائرة الصيانة ؛
حيث أن كل قسم من الأقسام المذكورة أعلاه تنقسم بدورها إلى مصالح توضح في الشكل السابق.
- **دائرة التموين:** تتفرع منها مصلحة المشتريات حيث تعني بتوفير كل الاحتياجات الخاصة بدوائر الإنتاج والصيانة... الخ، بالإضافة إلى مصلحة تسيير المخزون، والتي تعني بمراقبة مستويات المخزون وبرمجة مواعيد إعادة التموين ؛
- **دائرة المواد الأولية:** وتنقسم إلى مصلحة صيانة العتاد ومصلحة الاستغلال والتكسير، حيث تتولى هذه الدائرة صيانة التجهيزات التي تتولى عمليات التكسير والتوزيع والطهي ؛
- **دائرة الإنتاج:** وتنقسم بدورها إلى مصلحتي التصنيع والإرسال، حيث أن من بين مهامها إعداد وتحضير البرنامج الشهري للإنتاج والسهر على تنفيذه من قبل مختلف المصالح، والسهر على التجسيد الفعلي للمخطط السنوي للإنتاج ... الخ ؛
- **دائرة الصيانة:** وتتفرع إلى الكثير من المصالح كما هو موضح في الشكل السابق، مثل مصلحة مكتب الدراسات، مصلحة الكهرباء، مصلحة الضبط والقياس ... الخ، وتعمل هذه المصالح فيما بينها لضمان صيانة العتاد وكل التجهيزات في المؤسسة ؛
- **دائرة الإدارة والمستخدمين:** ولها 3 أقسام هي:
مصلحة المستخدمين ، مصلحة الوسائل العامة ، مصلحة الشؤون الاجتماعية ، وتعني هذه الدائرة بتسيير الملفات الإدارية الخاصة بالعمال منذ التوظيف إلى ما بعد التقاعد، تحضير ودفع الرواتب والأجور الشهرية، وتسيير العطل السنوية الاستثنائية، استقبال طلبات التوظيف.... الخ ؛
- **دائرة المحاسبة والمالية:** وتنقسم إلى 3 مصالح هي:
مصلحة المالية والميزانية ، مصلحة المحاسبة التحليلية ، مصلحة المحاسبة العامة .

الفصل الثاني : دراسة حالة شركة إسمنت تبسة فرع- الماء الأبيض-

لكن ما تجدر الإشارة إليه هو عدم ظهور قسم التدقيق الداخلي بشكل واضح في الهيكل التنظيمي للمؤسسة ، وذلك لأن مشروع إدراجه ضمن هذا الأخير لازال قرارا لم يصادق عليه بعد .

سابعا : مراحل العملية الإنتاجية بالشركة

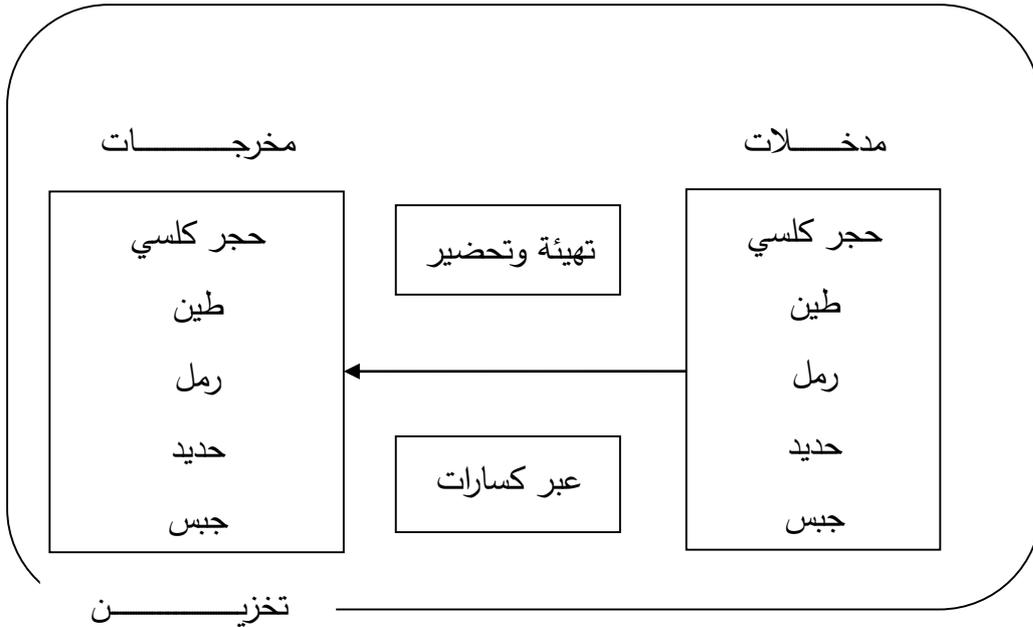
إن العناصر الأساسية المكونة للبيئة الكيميائية للإسمنت هي أكسيد الكالسيوم، أكسيد السيليوم، أكسيد الألمنيوم وأكسيد الحديد، إن هذه العناصر لا توجد ضمن مادة أولية واحدة بالنسبة المطلوبة لهذه العناصر، وأكثر المواد غني بها هي: الحجر الكلسي، الطين، الحديد الخام وكذلك الرمل.

تعتبر هذه المكونات فكرة عامة لمكونات مادة الإسمنت ، وفيما يلي سير العملية الإنتاجية في مؤسسة الإسمنت :

أولا: المرحلة الإنتاجية الأولى: التهيئة والتحضير للمواد الأولية

إن الإسمنت المنتج في المؤسسة يسمى (البورتلاندي) الاصطناعي من نوع (CPJ45) وفق الطريقة التي تتم على أساس خلط الحجر الكلسي بنسبة (75%)، الطين بنسبة (23%)، الرمل (0,5%) والحديد بنسبة (15%). وذلك بعد أن تتم عليها عملية التحضير والتي تتمثل في مرورها عبر كسارات لتحويلها من وضعها الطبيعي الكبير الحجم إلى أحجام صغيرة تتراوح بين 0 إلى 25 ملم، يتم جلب هذه المواد بواسطة شاحنات وآلات مخصصة لذلك، كل مادة على حدة ثم يتم نقلها نحو التخزين عبر أشرطة مطاطية مخصصة لذلك كمرحلة إنتاجية أولى، ويظهر ذلك في المخطط التالي:

شكل رقم (07): سير العملية الإنتاجية الأولى



المصدر: بناء على معلومات مقدمة من مصلحة الإنتاج.

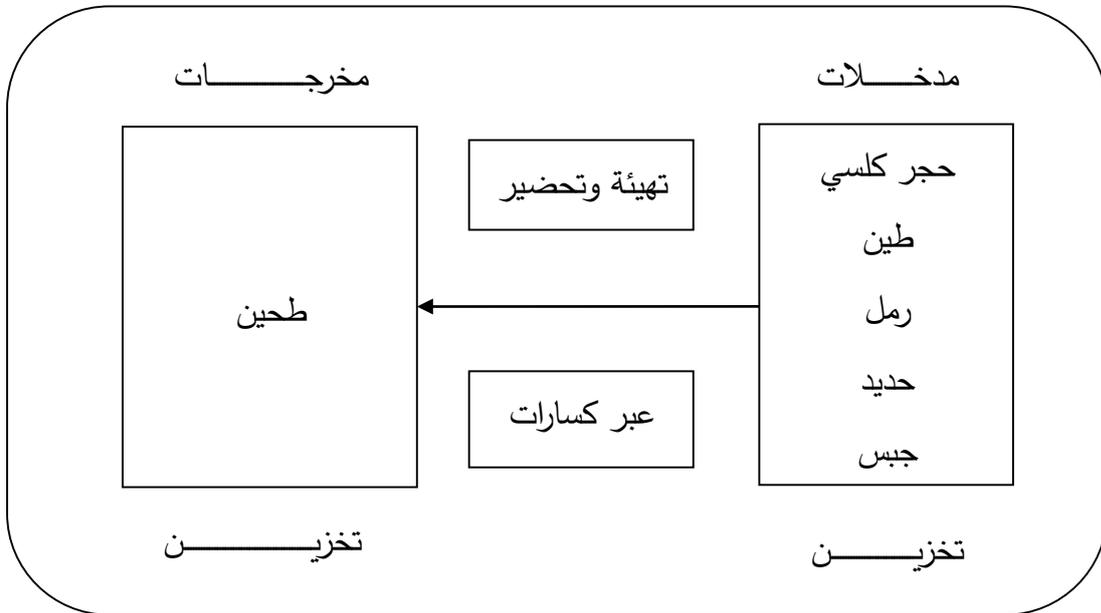
الفصل الثاني : دراسة حالة شركة إسمنت تبسة فرع- الماء الأبيض-

ثانيا: المرحلة الإنتاجية الثانية: الطحن والمجانسة الأولية

بعد عملية التخزين تُنقل المواد السابقة الذكر ما عدا الجبس إلى المخطط الساحق الذي توجد به غرفتان، تحوي كل واحدة بداخلها مجموعة الأجسام الطاحنة (كرات حديدية) ، الأولى تحوي كرات من الطحين والثانية على كرات أقل تعمل على تحويل هذه المواد الخشنة إلى مواد ناعمة يُطلق عليها اسم الطحين . ويتكون كم النسب المذكورة سابقا المحققة للمعايير الكيميائية الواجب توافرها في مادة الإسمنت، وهذه النسب يمكن التحكم فيها عن طريق نظام آلي وذلك عن طريق عملية التحليل للعينات من الطحين عند مخرج المخطط، وتراقب نعومته عند مخرج المخطط السابق بواسطة حارق هوائي والذي يقوم بفرز المواد المطروحة من المخطط إلى مواد ناعمة وأخرى خشنة، حيث تعود الخشنة مع مواد التغذية لإعادة طحنها ويتم تجفيف خليط المواد عند مدخل المخطط بواسطة حارق خاص وبمساعدة الهواء الساخن القادم من الفرن.

يتم متابعة هذه العملية بالنقل عبر أشرطة مطاطية إلى المخزونات للتخزين والمجانسة والتي تتم عبرها عملية الخلط الجيد للطحين، وذلك عن طريق بث الهواء بضغط عال من أسفل المخرجات بحيث تجري هذه العملية بدرجة تحكم آلي كمرحلة إنتاجية ثانية . وتبلغ طاقة مخرجات المجانسة 16000 طن إجماليا ، ويظهر ذلك في المخطط التالي:

شكل رقم (08): سير العملية الإنتاجية الثانية



المصدر: بناء على معلومات مقدمة من مصلحة الإنتاج

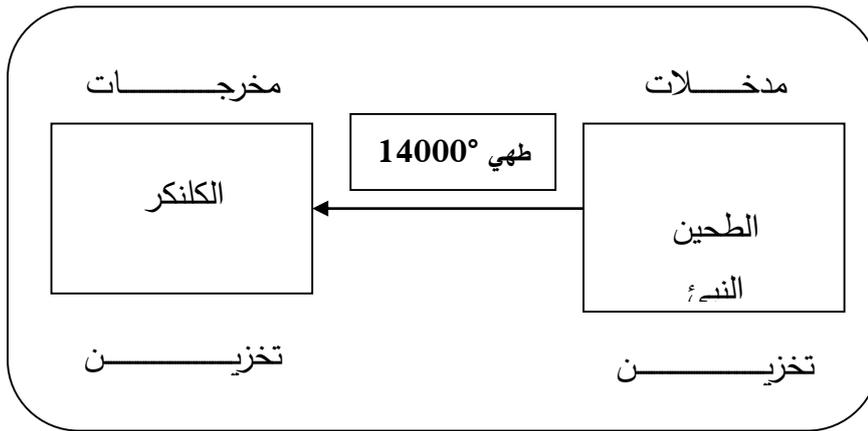
الفصل الثاني : دراسة حالة شركة إسمنت تبسة فرع- الماء الأبيض-

ثالثا: المرحلة الإنتاجية الثالثة: الطهي

يعتبر الطحين المتحصل عليه في المرحلة الثانية المادة الأساسية بالنسبة للفرن باعتباره يخضع لعملية تحويل إنتاجي، حيث يتلقى الفرن الطحين بعد عملية التجانس لطهيه والذي يُنقل إلى المسخن الأولي ليتم تحضير مادة الكلنكر تدريجيا إلى عدة مراحل .

إن الفرن المزود بحارق يشتغل بالغاز الطبيعي ويمكن التحكم في اللهب الناتج عنه، حيث إن التسخين يعاكس اتجاه التغذية ولذا يسخن الطحين تدريجيا بدرجات متفاوتة لتصل إلى 1400 درجة مئوية، ويتم تبريد ناتج عملية الطهي وهو مادة الكلنكر عند مخرج الفرن بواسطة المواد الخارجية داخل مبرد ثم يخزن في مخزونات مخصصة لذلك لطحنه فيما بعد، علما بأن طاقة التخزين الإجمالية لها تقدر ب: 18000 طن. والمخطط التالي يوضح ذلك :

شكل رقم (09): سير العملية الإنتاجية الثالثة



المصدر: بناء على معلومات مقدّمة من مصلحة الإنتاج

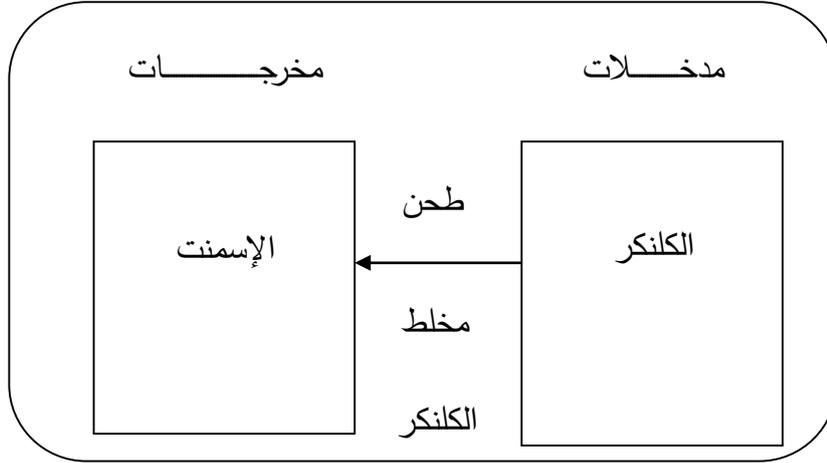
رابعا: المرحلة الإنتاجية الرابعة: الطحن والمجانسة النهائية

يمر الكلنكر من عملية الطهي إلى مخطط الكلنكر المخصص لذلك بعد إضافة مادة الكلس المحضرة في المرحلة الأولى والجبس، إن عملية طحن الكلنكر لا تختلف كثيرا عن طحن المواد الخام من حيث تركيب الدارة، إذ يوجد في مدخله مرش لرداذ الماء حتى يمنع مرور الجبس داخل الخليط، كما يوجد آخر عند مخرجه لتبريد مادة الاسمنت أي المنتج التام للمرحلة الإنتاجية الرابعة. يُرسل المنتج التام إلى المخازن أين تتم عملية التوزيع بواسطة ثلاثة آلات تعبئة وخط لتوزيع المنتج غير المعبأ، والطاقة الإجمالية للمخازن

الفصل الثاني : دراسة حالة شركة إسمنت تبسة فرع- الماء الأبيض -

تقدر بـ 18000 طن وطاقة توزيع 2000 طن في اليوم ، هذه الأخيرة تتغير حسب طلبات الزبائن. وفيما يلي مخطط مرحلة العملية الإنتاجية الرابعة

شكل رقم (10): سير العملية الإنتاجية الرابعة



المصدر: بناء على معلومات مقدمة من مصلحة الإنتاج

ومما سبق يتضح أن شركة إسمنت -تبسة- لها مكانة هامة في ولايات الشرق من حيث إنتاجها لمادة الإسمنت وتزويد الأسواق بهذه المادة، وذلك نظرا للموقع الاستراتيجي الواقع في الماء الأبيض نتيجة القرب من المادة الأولية وهذا يكسبها فرصة للتوسع في السوق، وعلى الرغم من ذلك لا بد من تطوير إمكانياتها لرفع حصتها السوقية والتميز في المنافسة أمام المؤسسات الأخرى.

ثامنا : تقييم الالتزامات الاجتماعية لشركة إسمنت - تبسة -

تلعب شركة إسمنت - تبسة - دورا أساسيا في الإقتصاد الوطني، حيث تُزوّد السوق المحلي بمادة الإسمنت، وبات واضحا أن نشاطها يتضمن آثارا بيئية واجتماعية يتطلب منها أخذ الإجراءات اللازمة للحد منها وإلا ستشكل هذه الآثار إختلالات بيئية يصعب التحكم فيها، لذا بادرت المؤسسة بمجموعة من السياسات التي تهدف إلى حماية البيئة والاعتناء بالمجتمع.

• عملية الرقابة على تلوث الهواء والأرض

من أجل الحد من انبعاث الغبار والذي يؤدي من جهة إلى ضياع 3665 طن من الإنتاج وإلى تلوث الهواء من جهة أخرى، قامت المؤسسة في 2007/11/14 بشراء جهاز لتصفية الغبار من فرنسا ويسمى مصفاة الهواء الأمريكية بقيمة 333.085.33064 دينار جزائري وبدأ العمل به سنة 2011 وهو أكبر حجما بتقنية أكثر حداثة من الجهاز القديم، كما أنه يسترجع حوالي 80% من الغبار المنبعث، وقد ساهم

الفصل الثاني : دراسة حالة شركة إسمنت تبسة فرع- الماء الأبيض-

هذا الاستثمار في التخفيض من الضريبة البيئية التي كانت 72 مليون سنتيم وأصبحت 48 مليون سنتيم ابتداء من 2011¹ ؛

• بعض الأنشطة المحققة من طرف الشركة في مجال المسؤولية الاجتماعية

شرعت مؤسسة الإسمنت بتنفيذ عدة برامج في مجال المسؤولية الاجتماعية يتم إنجازها في الآتي:

- في مجال الصحة والأمن:²

- ✓ تكوين العمال في مجال الأمن الصناعي ؛
- ✓ الحد من الأخطار المهنية وحوادث العمل ؛
- ✓ توفير ظروف عمل صحية تتوفر على عنصر السلامة المهنية (الخوذة، الحذاء الأمن، اللباس...)
- ✓ القيام باتفاقية طب العمل لفحص العمال مرتين خلال العام ؛
- ✓ توفر المصنع على آلة للكشف عن الأشعة السينية X (دوزيمتر) وذلك قصد حماية العمال ؛
- ✓ يحتوي المصنع على سيارتين للإسعاف وسيارتين للحماية المدنية ؛

- في مجال التكوين المهني:³

حيث تهدف المؤسسة إلى توفير للشباب والبنات خاصة ضحايا التسرب المدرسي فرصة للاندماج في سوق العمل من خلال تكوينهم وتدريبهم ؛

- في مجال البيئة والمجتمع:⁴

- ✓ التحكم في تسيير النفايات الناجمة عن نشاطات المؤسسة وجميع نشاطاتها الأخرى؛
- ✓ الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية المستعملة؛
- ✓ التكفل بالعناصر الملوثة للبيئة الناجمة عن كل نشاطات المؤسسة؛
- ✓ الحفاظ على المياه من الهدر وتقليل تكاليفها؛
- ✓ القيام بتحاليل كيميائية للمياه وذلك كل سنة؛
- ✓ استخدام المصنع جهاز امتصاص الغازات HOTO على مستوى المخبر التحليلي؛
- ✓ السعي في استغلال الطاقة الشمسية بدل الطاقة الكهربائية؛
- ✓ القيام بعملية بل الطرق بالتنظيف وهذا للحد من الغبار، وهي عملية تلعب دورا أساسيا للتقليل من تلوث البيئة والمحيط؛

¹- مصلحة المراقبة والتنوعية.

²- مصلحة الأمن والبيئة والجودة.

³- إدارة التسويق.

⁴- مصلحة الأمن والبيئة والجودة.

الفصل الثاني : دراسة حالة شركة إسمنت تبسة فرع- الماء الأبيض -

✓ تتوفر المؤسسة على آلة شطف للمواد النصف مصنعة، وهي عبارة عن شاحنة خاصة تمتص كل ما تم تصنيعه واسترجاعه في الأماكن المخصصة لذلك؛

✓ جمع مياه الصرف في مكان ومعالجتها لكي لا تلوث المحيط الخارجي للمصنع؛

✓ استعادة المصنع من الأشياء التي تستدعي إعادة التصنيع بتسويقها إلى شركات أخرى لإعادة تكريرها، ومثال ذلك: الزيوت والشحوم التي تُستخدم في وسائل النقل تُجمع في حاويات ويتم إرجاعها إلى شركة نفضال، وكذا بقايا الحديد الناتجة عن تحطُّم الآلات يتم بيعها إلى شركة في الجزائر العاصمة لإعادة استعمالها ؛

✓ قيام المؤسسة بعمليات تشجير كل شهر أو شهرين بالاستعانة بتلاميذ المدارس، في المقابل تقوم المؤسسة بإعطاء هؤلاء التلاميذ هدايا رمزية، وكذا السماح لهم بجولة داخل المصنع، وهذا يعطي سمعة جيّدة للمؤسسة ؛

بالإضافة إلى العناصر السابقة هناك نشاطات أخرى تقوم بها المؤسسة تندرج ضمن مبدأ المسؤولية الاجتماعية:¹

✓ الامتثال الصارم للقوانين والمعايير المطبقة على نشاطات المؤسسة ؛

✓ قيام المؤسسة بإعداد دورات تكوينية لعمالها على حسابها الخاص ؛

✓ المصادقية في الإعلان ؛

✓ وضع تسهيلات أمام العمال من أجل اقتناء الأجهزة الكهرومنزلية ؛

✓ قيام المؤسسة بقرعة الحج والعمرة للعمال .

مما سبق يُستنتج أن مؤسسة الإسمنت تقوم بعدة مبادرات في مجال المسؤولية الاجتماعية سواء مسؤولية اجتماعية داخلية خاصة بعمالها، وتوفير كل عناصر السلامة المهنية وظروف العمل المناسبة، ومسؤولية اجتماعية خارجية تخص البيئة والمجتمع ككل .

المطلب الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

سيتم التعرف عن ما إذا كانت آليات حوكمة الشركات تساهم في الحد من مشاكل عدم تناظر

المعلومات المحاسبية في شركة إسمنت - تبسة - من خلال الإستبيان الموجه لعينة من الموظفين في

المؤسسة. يحتوي الإستبيان على مجموعة من الأسئلة وذلك لتحديد بعض المفاهيم وإبراز دلالات تفيد

الدراسة.

أولا : أداة الدراسة

¹إدارة الموارد البشرية.

الفصل الثاني : دراسة حالة شركة إسمنت تبسة فرع- الماء الأبيض -

لكل بحث علمي إطاره المنهجي الذي من خلاله يقوم الباحث بحصر جوانب البحث في مجموعة من المراحل للتسهيل، تتبع هذه الدراسة لعرض النتائج والتحليلات اللازمة والإجابة عن مختلف التساؤلات في هذه الدراسة والتحقق من الفرضيات المقدمة ، حيث اشتملت الدراسة على عدد من الموظفين في مؤسسة - الإسمنت - من مختلف الأقسام الموجودة بها، وذلك في الفترة الممتدة من 19 أبريل إلى 19 ماي 2021.

ثانيا: اختبار الاستبيان

من أجل الوصول إلى تقييم موضوعي تم إعداد استبيان وذلك لأخذ انطباعات الموظفين الإداريين حول تطبيقات دور آليات حوكمة الشركات في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية في المؤسسة، ولتبيان مدى دقة أداة البحث وكذلك مدى صلاحية الاستبيان فإنه من الضروري اختبار هذا الأخير، إذ يعتمد هذا الاستبيان على مؤشرين هما: الصدق والثبات.

ثالثا : صدق أداة الدراسة

يقصد بصدق الاستبيان مدى قدرة الاستبيان على تحقيق الهدف الموضوع لأجله، حيث تم حساب معامل ارتباط "Pearson correlation" بين كل عبارة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وبالدرجة الكلية للإستمارة.

الجدول رقم (01): معامل الارتباط بيرسون بين كل محور وآخر

المحاور	المحور الأول	المحور الثاني
معامل ارتباط بيرسون للمحور الأول	1	0.784
معامل ارتباط بيرسون للمحور الثاني	0.784	1

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج الاستبيان

يتضح من الجدول أعلاه أن قيم معامل الارتباط بيرسون بين كل محور و آخر موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل ، مما يشير أن جميع محاور الاستبيان تتمتع بدرجة صدق مرتفعة .

الفصل الثاني : دراسة حالة شركة إسمنت تبسة فرع- الماء الأبيض -

رابعاً: ثبات أداة الدراسة

يقصد بثبات الاستبيان مدى دقة وتوافق نتائجه ، أي أنه ما إذا تم تطبيق الاستبيان أكثر من مرة على نفس المجموعة، وفي نفس الظروف لكن في أوقات مختلفة ، يمكننا الحصول على نفس النتائج أو على الأقل نتائج مقاربة ، وبالتالي في هذه الحالة يمكن اعتبار أن الاستبيان ثابت.

حيث تم التحقق من ثبات الاستبيان من خلال طريقة معامل " ألفا كرونباخ " ويمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات (قيمة ألفا)
المحور الأول: دور آليات الحوكمة	20	0.886
المحور الثاني: عدم تناظر المعلومات المحاسبية	17	0.867
كامل الاستمارة	37	0.882

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على نتائج الاستبيان

من الجدول أعلاه يلاحظ أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة في كل محاور الاستبيان حيث بلغت 0.886 في المحور الأول 0.867 في المحور الثاني، كذلك فإن قيمة ألفا كرونباخ لجميع عبارات الاستبيان كان 0.882 ، وهي نسبة مرتفعة تدل على أن الاستمارة بجميع محاورها تتمتع بدرجة عالية من الثبات والمصدقية، ويمكن الاعتماد عليها في التحليل .

1. عينة الدراسة

شملت الدراسة عدد من الموظفين في مؤسسة -الإسمنت- والأقسام الموجودة فيها حيث تركزت هذه الدراسة أساساً على الفئات من الموظفين الذين هم أكثر استخداماً لهذه المعايير داخل المؤسسة حيث أخذنا منهم عينة تتكون من 50 موظف.

تم اختيارهم بصفة عشوائية حيث أننا لم نحدد الأفراد بحد ذاتهم ولكن اكتفينا بكونهم يستعملون هذه الآليات ، واشتملت العينة المأخوذة معظم الأقسام ، هذا حتى تكون العينة ممثلة أكثر لمجتمع الدراسة، حيث قمنا بتوزيعه يوم 19-04-2021 وتم استرجاعه يوم 25-04-2021.

الفصل الثاني : دراسة حالة شركة إسمنت تبسة فرع- الماء الأبيض -

الجدول رقم (03): عينة الدراسة لشركة إسمنت - تبسة -

عدد أفراد العينات	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المسترجعة	عدد الاستبيانات غير المسترجعة	عدد الاستبيانات الصالحة
50	50	43	07	43

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج الاستبيان

II. تصميم الاستبيان

صممنا استبياننا لجميع البيانات اللازمة لفحص فرضيات الدراسة الحالية، يتكون من 37 سؤالاً متنوعاً (أنظر الملحق رقم 01)، حيث يقيس الأبعاد الرئيسية والفرعية للبحث، هذا ويشتمل كل المجالات التي تضمنتها الدراسة، وصغناه على شكل عدد من الفقرات (الأسئلة) الكافية لقياس كل مجال من هذه المجالات، وركزنا في اختيارنا لهذه الأسئلة على أن تكون :

- واضحة من حيث الصياغة وخالية من الحشو اللغوي ؛
- سهلة الإجابات وبعيد عن أي غموض في فهم الأسئلة ؛
- ملائمة للبعد الذي وضعت فيه ؛
- شاملة للمجال الذي تنتمي إليه ؛

حيث قيست درجات الاستجابات المحتملة على الفقرات إلى تدرج خماسي فقط ، والذي يتراوح من غير موافق بشدة إلى موافق بشدة، كما هو موضح في الجدول الموالي :

الجدول رقم (04): مقياس درجة الموافقة

درجة الموافقة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
عدد النقاط	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج الاستبيان .

تم تصميم الاستبيان المكون من قسمين ، قسم يحتوي على البيانات الشخصية لعينة الدراسة ، والقسم الثاني يحتوي على البيانات الأساسية الذي بدوره مقسم إلى محورين ، المحور الأول يحتوي على ستة

الفصل الثاني : دراسة حالة شركة إسمنت تبسة فرع- الماء الأبيض -

محاور فرعية وفيما يخص المحور الثاني فهو غير مقسم ، حيث قمنا بوضع مجموعة من الأسئلة سهلة و واضحة وذلك لسببين رئيسيين هما :

- لتفادي ضجر وملل المستجوبين الناتج عن قراءة الأسئلة المطولة ، وكذلك في الرد عليها فالأسئلة المطولة والمفتوحة عادة ما تتطلب تفكير أكثر من الأسئلة التي تحدد إجابتها مسبقا ؛
- تسهيل عملية الإجابة وتفاذي أي غموض في فهم الأسئلة وذلك لتحقيق أكبر استجابة من طرف الموظفين.

كما تم تحديد طول خلايا مقياس ليكارت للتدرج الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) حيث تم حساب المدى (5-4 = 1) ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي 4-5 = 0.80 وبعد ذلك تم إضافة القيمة إلى بداية المقياس وهي واحد وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية ويمكن توضيح طول الخلايا في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي

عدد أفراد العينات	طول الخلية	الدرجة	الدلالة
الفئة الأولى	من 1 إلى أقل من 1.80	غير موافق بشدة	منخفض جدا
الفئة الثانية	من 1.80 إلى أقل من 2.60	غير موافق	منخفض
الفئة الثالثة	من 2.60 إلى أقل من 3.40	محايد	متوسط
الفئة الرابعة	من 3.40 إلى أقل من 4.20	موافق	مرتفع
الفئة الخامسة	من 4.20 إلى أقل من 5	موافق بشدة	مرتفع جدا

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج الاستبيان .

هدفت الدراسة إلى تحليل دور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات داخل مؤسسة الإسمنت - ، فبعد استرجاع الاستبيان تمت مراجعته للتأكد من صحة بياناته ومن ثم الشروع في تحليله وذلك بالاعتماد على برنامج SPSS

خامسا : أدوات التحليل الإحصائي

في الدراسات الوصفية ودراسات العلاقات بين متغيرين وأكثر فإن الباحث يعتمد على الطرق الإحصائية حتى يتمكن من وصف المتغيرات وتحديد نوعية العلاقة بينها، وللإجابة على أسئلة الدراسة واختبار صحة فرضياتها تم الاعتماد على أدوات الإحصاء الوصفي والتحليلي وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS) ** حيث تضمنت المعالجة الإحصائية استخدام مقاييس الإحصاء الوصفي من تكرارات ونسب مئوية ومتوسطات حسابية وانحرافات معيارية، والتي استخدمت لوصف خصائص عينة الدراسة وترتيب الأبعاد تنازليا.

1- التكرارات والنسب المئوية

حيث استخدمت في وصف خصائص مجتمع الدراسة، ولتحديد الاستجابة تجاه محاور أداة الدراسة، وتحسب بالقانون الموالي:

$$\text{النسبة المئوية} = \frac{\text{تكرار المجموعة}}{\text{المجموع الكلي للتكرارات}} \times 100$$

2- معامل الثبات "ألفا كرونباخ"

أستخدم لتحديد معامل ثبات أداة الدراسة، ويُعبّر عنه بالمعادلة الموالية:

$$a = \frac{n}{n-1} \left[1 - \frac{\sum v_i}{vt} \right]$$

n: يمثل حجم العينة؛

v_i : يمثل التباين لأسئلة المحور؛

vt : يمثل التباين في مجموع أسئلة الاستمارة.

3- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

تم حسابهما لتحديد استجابات أفراد الدراسة نحو محاور وأسئلة أداة الدراسة.

3-1- المتوسط الحسابي

يُعبّر عنه بالعلاقة الموالية:

$$\bar{X} = \frac{\sum X_i}{n}$$

X_i : عدد القيم؛

الفصل الثاني : دراسة حالة شركة إسمنت تبسة فرع- الماء الأبيض -

\bar{X} : المتوسط الحسابي؛

n: حجم العينة.

3-2- الانحراف المعياري

الانحراف المعياري هو عبارة عن مؤشر إحصائي يقيس مدى التشتت في التغيرات، وهو الجذر التربيعي للتباين ويُعبّر عنه بالعلاقة الموالية:

$$\delta = \sqrt{\frac{\sum(x_i - \bar{X})^2}{n}}$$

x_i : عدد القيم.

\bar{X} : المتوسط الحسابي.

n: حجم العينة

4- معامل ارتباط بيرسون

يُعرف الارتباط بأنه "مقياس لاتجاه وقوة العلاقة الخطية بين متغيرين كميّين، ويُرمز له بالرمز r "، فالارتباط هو مقياس لاتجاه العلاقة الخطية ويكون لتحديد مدى ارتباط متغيرات الدراسة ببعضها، ويتم حسابهم انطلاقاً من برنامج الحزم الإحصائية "SPSS"، ويُعبّر عنه بالعلاقة الموالية:

$$r_{xy} = \frac{\sum(x_i - \bar{X})(y_i - \bar{y})}{(n - 1)S_x S_y}$$

حيث:

n: عدد المشاهدات.

X_i : قيم المتغير الأول.

Y_i : قيم المتغير الثاني.

S_x : الانحراف المعياري للمتغير الأول.

S_y : الانحراف المعياري للمتغير الثاني.

5- الانحدار الخطي

يُستخدم هذا الاختبار بشكل أساسي لدراسة العلاقة السببية بين متغيرين كميّين أحدهما مستقل والآخر تابع، ويُستخدم كذلك للتنبؤ بقيم المتغير التابع نتيجة التغير الحاصل في المتغير المستقل، ولبناء نموذج رياضي يقوم على التنبؤ باستخدام الانحدار الخطي البسيط لا بد من رسم خط الانحدار للوصول إلى معادلة

$$Y = ax + b$$

الفصل الثاني : دراسة حالة شركة إسمنت تبسة فرع- الماء الأبيض -

حيث أن a تمثل انحدار الخط المستقيم (ميله) ونعني به معدل التغير في y عندما تتغير قيمة المتغير المستقل x ، أما b فتتمثل معامل التقاطع (ثابت المعادلة).

من خلال الأسئلة الموضوعية تم التعرف على مميزات أفراد العينة المدروسة (الجنس، السن، الوظيفة، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة) بالنسبة لمؤسسة - الإسمنت - .

المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج

هدفت الدراسة إلى تحليل دور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية بمؤسسة الإسمنت - تبسة- ، فبعد استرجاع الاستبيان تمت مراجعته للتأكد من صحة بياناته ومن ثم الشروع في تحليله وذلك بالاعتماد على برنامج SPSS.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة.

قبل الشروع في التحليل الإحصائي للبيانات المجمعّة يجب أولاً التحقق من مدى ملائمة البيانات للتحليل الإحصائي، وذلك عن طريق اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات والتحقق كذلك من ثبات الاستبيان من خلال اختبار معامل الثبات ألفا كرونباخ كما يلي:

أولاً: اختبارات التحقق من مدى ملائمة البيانات للتحليل الإحصائي:

1- اختبار توفر خاصية التوزيع الطبيعي للبيانات:

تم الاعتماد على اختبار Kolmogorov-Smirnov Test للتأكد من توافر خاصية التوزيع الطبيعي في بيانات الدراسة، والنتائج موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (06) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

المحاور	عدد المشاهدات	المعنوية	النتيجة
المحور الأول	43	0.057	يتبع التوزيع الطبيعي
المحور الثاني	43	0.172	يتبع التوزيع الطبيعي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستعانة ببرنامج SPSS

الفصل الثاني : دراسة حالة شركة إسمنت تبسة فرع- الماء الأبيض-

بما أن المعنوية لكلا المحورين أكبر من 0.05 فإن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي

ثانيا: التحليل الإحصائي للبيانات:

من خلال الأسئلة الموضوعة في الجزء الأول من الاستبيان، تم التعرف على مميزات أفراد العينة المدروسة (الجنس، السن، الوظيفة، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة) بالنسبة لمؤسسة الإسمنت.

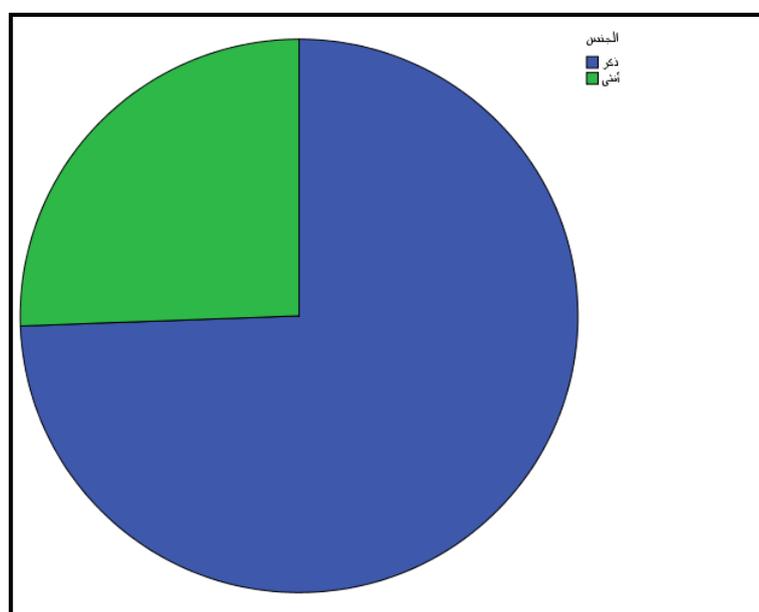
1- الجنس: يوضح كل من الجدول والشكل المواليين عدد ونسبة الذكور والإناث في العينة المدروسة.

الجدول رقم (07): عدد الذكور والإناث في العينة

النسبة %	التكرار	الجنس
74.4	32	ذكر
25.6	11	أنثى
100	43	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج الاستبيان

الشكل رقم (11): نسبة الذكور والإناث في العينة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستعانة ببرنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن أفراد العينة المدروسة للذكور أكبر نسبة من العينة المدروسة

للإناث، حيث بلغت نسبة الذكور 74.4 بالمائة والإناث 25.6 بالمائة.

الفصل الثاني : دراسة حالة شركة إسمنت تبسة فرع- الماء الأبيض-

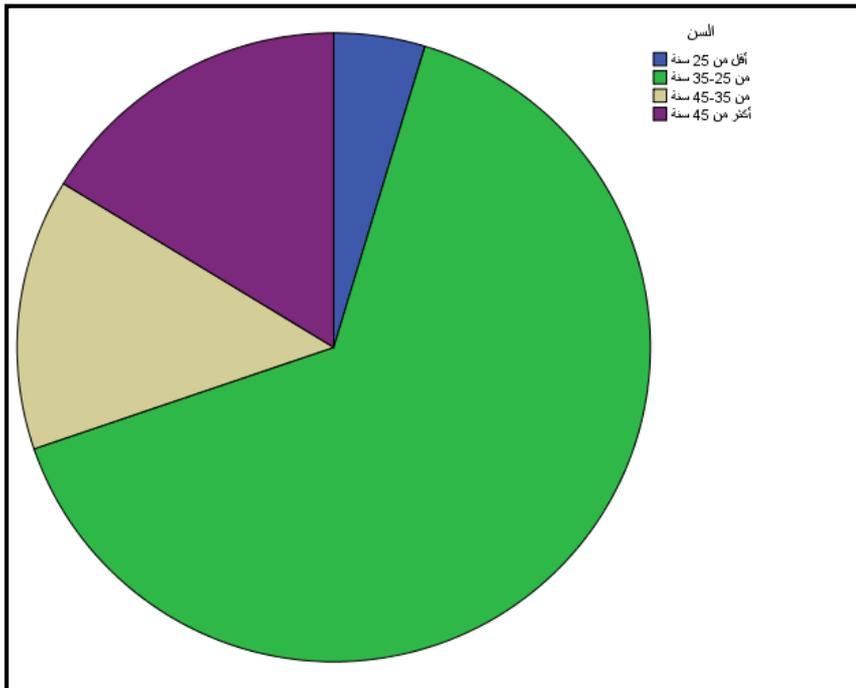
2- السن: يتوزع أفراد العينة حسب السن على الفئات التالية:

الجدول رقم (08): توزيع السن لأفراد العينة

النسبة %	التكرار	السن
4.7	2	أقل من 25 سنة
65.1	28	من 25 إلى 35 سنة
14	6	من 36 إلى 45 سنة
16.3	7	أكثر من 45 سنة
100	43	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج الاستبيان

الشكل رقم (12): نسبة توزيع السن لأفراد العينة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستعانة ببرنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن الطاقة البشرية الغالبة على المؤسسة هي الفئة التي أعمارهم من 25 إلى 35 سنة بنسبة 65.1 بالمائة من حجم العينة ، في حين شكلت الفئة أكثر من 45 سنة نسبة 16.3 بالمائة أما الفئة من 35 سنة إلى 45 سنة فقدرت بنسبة 14 بالمائة، ثم تليها نسبة 4.7 بالمائة التي تمثل الفئة الأقل من 25 سنة .

الفصل الثاني : دراسة حالة شركة إسمنت تبسة فرع- الماء الأبيض-

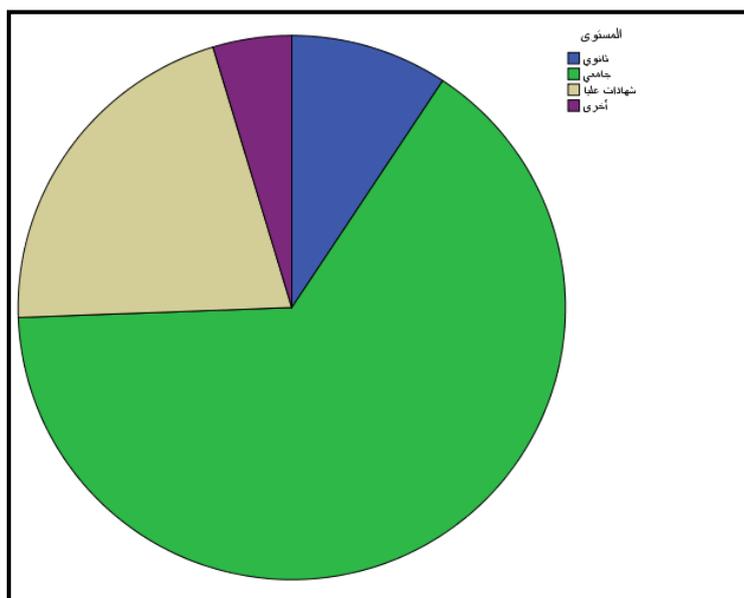
3- المستوى التعليمي: يتوزع أفراد العينة من حيث المستوى كالتالي :

الجدول رقم (09): المستوى الدراسي للأفراد العينة

النسبة %	التكرار	المستويات
9.3	4	ثانوي
65.1	28	جامعي
20.9	9	شهادات عليا
4.7	2	أخرى
100	43	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج الاستبيان

الشكل رقم (13): نسبة توزيع المستوى الدراسي لأفراد العينة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستعانة ببرنامج SPSS

من خلال الجدول والشكل أعلاه فإن فئة الموظفين ذو المستوى جامعي هي الفئة الأكبر لعينة الدراسة، حيث مثلت نسبة 65.1 بالمائة، أي أن الموظفين ذو مستوى دراسي جيد، ثم تليها نسبة الموظفين ذو مستوى شهادات عليا المتمثلة في 20.9 بالمائة، ثم تليها نسبة ثانوي المتمثلة في 9.3 بالمائة، وأخيرا الفئات الأخرى بنسبة 4.7 بالمائة .

4- المركز الوظيفي: يتوزع أفراد العينة حسب المركز الوظيفي كما يلي:

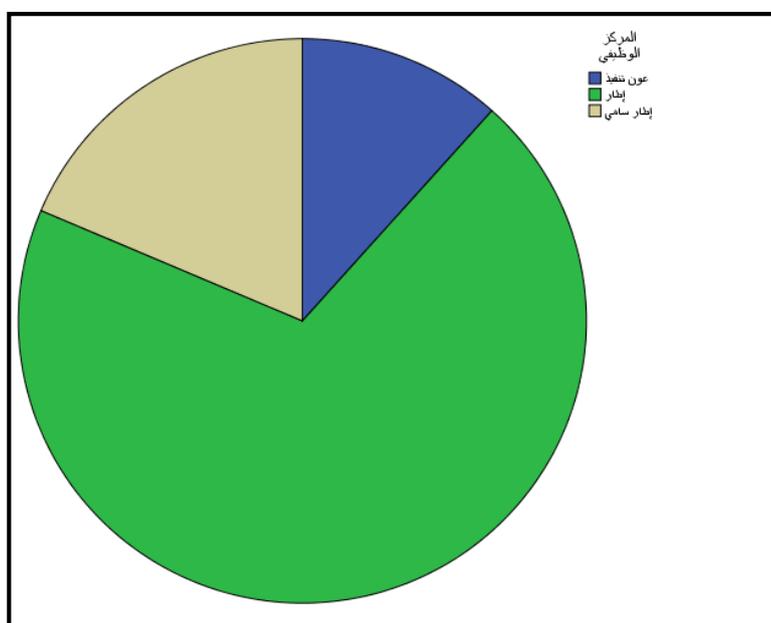
الفصل الثاني : دراسة حالة شركة إسمنت تبسة فرع- الماء الأبيض-

الجدول رقم (10): المركز الوظيفي لأفراد العينة

النسبة %	التكرار	المركز الوظيفي
11.6	5	عون تنفيذ
69.8	30	إطار
18.6	8	إطار سامي
100	43	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج الاستبيان

الشكل رقم (05): نسبة المركز الوظيفي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستعانة ببرنامج SPSS

بالنسبة للمركز الوظيفي فإنه حسب الجدول والشكل أعلاه، النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة المتمثلة في 69.8 بالمائة كانت للإطارات ، وفي حين أن ما نسبته 18.6 بالمائة كانت لأفراد عينة الإطار السامي، أما النسبة الأقل فقد كانت لعون التنفيذ والتي قدرت بنسبة 11.6 بالمائة .

5- سنوات الخبرة: يتوزع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة كما يلي:

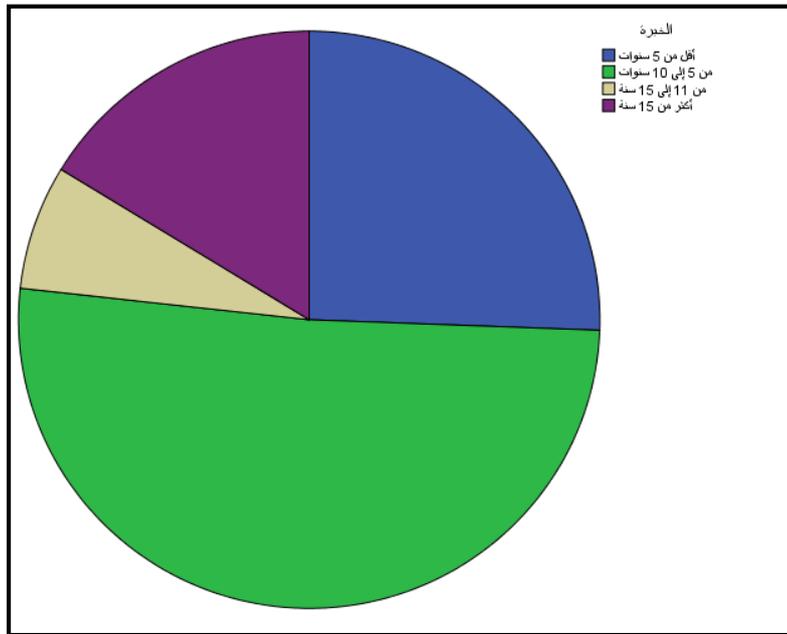
الفصل الثاني : دراسة حالة شركة إسمنت تبسة فرع- الماء الأبيض-

الجدول رقم (11): عدد سنوات الخبرة لأفراد العينة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة %
أقل من 5 سنوات	11	25.6
من 5 إلى 10 سنوات	22	51,2
من 11 إلى 15 سنة	3	7
أكثر من 15 سنة	7	16.3
المجموع	43	100

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتامدا على نتائج الإستبيان

الشكل رقم (14): نسبة توزيع سنوات الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستعانة ببرنامج SPSS

بالنسبة لسنوات الخبرة فإنه حسب الجدول والشكل أعلاه ، النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة المتمثلة في 51.2 بالمائة كانت للأفراد الذين لديهم خبرة من 5 إلى 10 سنة باعتبار أن معظم أفراد العينة من فئة الشباب ، وفي حين أن ما نسبته 25.6 بالمائة كانت لأفراد العينة الذين لهم الخبرة أقل من 5 سنوات والأفراد الذين لهم الخبرة أكثر من 15 سنة فكانت النسبة 16,3 بالمئة ، أما النسبة الأقل فقد كانت للفتة من 11 إلى 15 سنة ، حيث نلاحظ أن سنوات الخبرة في عينة الدراسة جيدة للوصول إلى الإجابات الدقيقة للإستبيان .

الفصل الثاني : دراسة حالة شركة إسمنت تبسة فرع- الماء الأبيض -

المطلب الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية

من خلال تحليل الجزء الثاني من الإستبيان، الذي يحتوي على محورين يمكننا التعرف على دور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية بمؤسسة -الإسمنت-، وفي الأخير التطرق إلى مناقشة نتائج الدراسة وإختبار الفرضيات، هذا ما سيتم تناوله من خلال هذا المطلب :

-تحليل نتائج محور آليات حوكمة الشركات؛

-تحليل نتائج محور عدم تناظر المعلومات المحاسبية؛

- مناقشة نتائج الدراسة وإختبار الفرضيات .

1- تحليل نتائج محور آليات حوكمة الشركات:

يوضح الجدول الموالي توزيعات إجابات الأفراد نحو المحور الأول، المتمثل في آليات حوكمة الشركات في مؤسسة الإسمنت، وكذلك التوزيع النسبي لإجاباتهم والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

الجدول(12): إجابات أفراد العينة لمحور آليات حوكمة الشركات في مؤسسة الإسمنت

رقم العبارة	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غيرموافق بشدة	غيرموافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدلالة
1	التكرار	8	29	4	2	0	3.73954	3.33477	/	مرتفع
	%	18.6	67.4	9.3	4.7	0				
	التكرار	5	27	7	3	1				
2	التكرار	5	27	7	3	1	3.7442	0.84777	8	مرتفع
	%	11.6	62.8	16.3	7	2.3				
	التكرار	6	27	5	2	3				
3	التكرار	6	27	5	2	3	3.7209	1.00772	10	مرتفع
	%	14	62.8	11.6	4.7	7				

الفصل الثاني : دراسة حالة شركة إسمنت تبسة فرع- الماء الأبيض -

مرتفع	17	1.00882	3.5116	التكرار	5	22	7	8	1	4	
				%	11.6	51.2	16.3	18.6	2.3		
مرتفع	10	0.90831	3.7209	التكرار	6	25	7	4	1	5	
				%	14	58.1	16.3	9.3	2.3		
مرتفع	/	3.08284	6.28683	آلية الحوكمة آلية مجلس الإدارة							
مرتفع	3	0.87160	3.9535	التكرار	10	25	5	2	1	6	
				%	23.3	58.1	11.6	4.7	2.3		
مرتفع	8	0.95352	3.7442	التكرار	8	22	8	4	1	7	
				%	18.6	51.2	18.6	9.3	2.3		
مرتفع	1	0.66888	4.0698	التكرار	10	28	5	1	0	8	
				%	23.3	62.8	11.6	2.3	0		
مرتفع	/	2,18624	3.5038	آلية لجنة لجان المراجعة							
مرتفع	14	0.98325	3.5581	التكرار	7	17	13	5	1	9	
				%	16.3	39.5	30.2	11.6	2.3		
مرتفع	15	0.82661	3.5349	التكرار	4	20	14	5	0	10	
				%	9.3	46.5	32.6	11.6	0		
مرتفع	19	0.93178	3.4186	التكرار	3	21	11	7	1	11	
				%	7	48.8	25.6	16.6	2.3		
مرتفع	/	2.55439	3.54263	آلية المراجعة الداخلية							

الفصل الثاني : دراسة حالة شركة إسمنت تبسة فرع- الماء الأبيض -

مرتفع	12	0.94418	3.6744	0	7	7	22	7	التكرار	12
				0	16.3	16.3	51.2	16.3	%	
متوسط	20	0.97647	3.3721	1	8	12	18	4	التكرار	13
				2.3	18.6	27.9	41.9	9.3	%	
مرتفع	13	1.02893	3.5814	0	9	8	18	8	التكرار	14
				0	20.9	18.6	41.9	18.6	%	
مرتفع	/	2,23433	3.58913	آلية السوق						
مرتفع	15	0.90892	3.5349	0	7	11	20	5	التكرار	15
				0	16.3	25.6	46.5	11.6	%	
مرتفع	18	0.88108	3.4419	1	4	17	17	4	التكرار	16
				2.3	9.3	39.5	39.5	9.3	%	
مرتفع	7	0.94006	3.7907	1	2	12	18	10	التكرار	17
				2.3	4.7	27.9	41.9	23.3	%	
مرتفع	/	2,33729	3.89146	آلية المدققون الخارجيون						
مرتفع	4	0.82794	3.9302	0	4	4	26	9	التكرار	18
				0	9.3	9.3	60.5	20.9	%	
مرتفع	5	0.97135	3.9070	1	3	7	20	12	التكرار	19
				2.3	7	16.3	46.5	27.9	%	
مرتفع	6	0.87097	3.8372	1	3	5	27	7	التكرار	20
				2.3	7	11.6	62.8	16.3	%	

الفصل الثاني : دراسة حالة شركة إسمنت تبسة فرع- الماء الأبيض -

مرتفع	/	11,10540	4.09186	المجموع
-------	---	----------	---------	---------

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامج SPSS

يظهر الجدول من خلال المبحوثين من إطارات المؤسسة محل الدراسة أن هناك مستوى مرتفع نسبيا فيما يتعلق بجميع محاور آليات حوكمة الشركات ، حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور (4.09186)، كما تم تسجيل مستوى مرتفع فيما يتعلق بجميع المحاور الفرعية وقد سجلت أكبر المتوسطات في محور آلية الحوكمة آلية مجلس الإدارة وهو مستوى مرتفع، كما أكدت النتائج المسجلة في الانحرافات المعيارية أن هناك فروق ضعيفة في إجابات أفراد العينة بمعنى أن إجاباتهم تتفق في مجملها ، حيث بلغت قيمة الانحراف المعياري لجميع فقرات المحور (11,10540) مما يعني أن إطارات المؤسسة محل الدراسة لديهم إجماع على أنه هناك مستوى مرتفع الأهمية لتطبيق آليات حوكمة الشركات في مؤسسة الإسمنت - تبسة - ، ويمكن توضيح النتائج الكلية من خلال النتائج المتعلقة بالمحاور الفرعية الآتية :

أ- إستجابة أفراد العينة نحو الحوكمة:

تم إختيار بيانات هذا المحور من خلال الفقرات (1. 2. 3. 4. 5) حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.73) وهي قيمة مرتفعة ، مما يعني أن هناك إجماع بنسبة مرتفعة لأفراد عينة الدراسة على أن هناك مستوى مرتفع من الحوكمة في المؤسسة محل الدراسة ، ويمكن توضيح ذلك من خلال المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات المحور كالأتي :

العبارة رقم (1): " تهدف الحوكمة إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق إختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف الشركة "، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (4.00) والانحراف المعياري قيمته (0.69) واحتلت المرتبة الثانية بدرجة مرتفع وهي نسبة مرتفعة.

العبارة رقم (2): "تعتبر الحوكمة نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية الذي عن طريقه يتم إدارة الشركة والرقابة عليها"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.74) والانحراف المعياري قيمته (0.84) واحتلت المرتبة الثامنة بدرجة مرتفع وهي نسبة مرتفعة .

العبارة رقم (3): "تزيد الحوكمة من قدرة المؤسسة على تحسين موقفها التنافسي وجذب إستثمارات جديدة"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.72) والانحراف المعياري قيمته (1.00) واحتلت المرتبة العاشرة بدرجة مرتفع وهي نسبة جيدة .

الفصل الثاني : دراسة حالة شركة إسمنت تبسة فرع- الماء الأبيض -

العبارة رقم (4): "تزيد الحوكمة من قدرة الإدارة على تحفيز العاملين وتحسين معدلات دوران العمالة"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.51) والانحراف المعياري قيمته (1.00) واحتلت المرتبة 17 بدرجة مرتفع وهي نسبة جيدة.

العبارة رقم (5): "تعزز الحوكمة القدرة التنافسية للمؤسسة وتجنب الفساد الإداري والمالي"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.72) والانحراف المعياري قيمته (0.90) واحتلت المرتبة العاشرة بدرجة مرتفع وهي نسبة جيدة.

ب- إستجابات العينة نحو آليات الحوكمة آلية مجلس الإدارة:

يظهر من خلال الجدول إختبار للبيانات المتعلقة بآليات الحوكمة آلية مجلس الإدارة من خلال الفقرات (6. 7. 8)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لها ككل (6.28) وهي قيمة مرتفعة كما أن النتائج المتعلقة بالانحراف المعياري تظهر أن هناك فروق ضعيفة في إجاباتهم حيث بلغت قيمة الانحراف المعياري لجميع فقرات الأدوات المالية (3.08) وبالتالي يمكن القول أن هناك إجماع من طرف أفراد العينة على أنه يوجد تطبيق لآليات الحوكمة في مجلس الإدارة ، ويمكن توضيح ذلك من خلال المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات المحور كالتالي :

العبارة رقم (6): "يعتبر مجلس الإدارة أكثر الوسائل فعالية لمراقبة سلوك الإدارة"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.95) والانحراف المعياري قيمته (0.87) واحتلت مرتبة الثالثة بدرجة مرتفع وهي نسبة مرتفعة.

العبارة رقم (7): "مجلس الإدارة يحمي حقوق المساهمين من سوء إستغلال الإدارة"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.74) والانحراف المعياري قيمته (0.95) واحتلت المرتبة الثامنة بدرجة مرتفع وهي نسبة جيدة.

العبارة رقم (8): "يراقب مجلس الإدارة المؤسسة وأداءها التنفيذي" ، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (4.06) والانحراف المعياري قيمته (0.66) واحتلت المرتبة الأولى بدرجة مرتفع .

ج- إستجابة أفراد العينة لآلية لجنة لجان المراجعة :

الفصل الثاني : دراسة حالة شركة إسمنت تبسة فرع- الماء الأبيض-

تم اختيار بياناته من خلال الفقرات (9. 10. 11) حيث بلغ المتوسط الحسابي لآلية لجنة لجان المراجعة ككل (3.50) وهي قيمة مرتفعة، مما يعني أن هناك إجماع بنسبة مرتفعة لأفراد عينة الدراسة على أن هناك آلية خاصة بلجنة لجان المراجعة، وتوضح هذه النسبة مدى أهمية آلية هذه اللجنة في المؤسسة محل الدراسة، كأداة لتطبيق حوكمة الشركات فيمكن توضيح ذلك من خلال المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة .

العبارة رقم (9) : "تقوم لجان المراجعة بمساعدة مجلس الإدارة في أداء مهامه الرقابية"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.55) والانحراف المعياري قيمته (0.98) واحتلت المرتبة 14 بدرجة مرتفع وهي نسبة مرتفعة .

العبارة رقم (10): "تتشكل لجان المراجعة من أعضاء مستقلين"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.53) والانحراف المعياري قيمته (0.82) واحتلت المرتبة 15 بدرجة مرتفع وهي نسبة جيدة.

العبارة رقم (11): "تساهم لجنة لجان المراجعة في حل أوجب مثل عدم الإتفاق بين المراجع الخارجي والإدارة حول مشاكل الإفصاح"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.41) والانحراف المعياري قيمته (0.93) واحتلت المرتبة 19 بدرجة مرتفع وهي نسبة جيدة .

د- إستجابة أفراد العينة لآلية المراجعة الداخلية :

تم اختيار بياناته من خلال الفقرات (12. 13. 14) حيث بلغ المتوسط الحسابي لآلية المراجعة الداخلية ككل (3.54) وهي قيمة مرتفعة، مما يعني أن هناك إجماع بنسبة مرتفعة لأفراد عينة الدراسة على أن هناك آلية للمراجعة الداخلية، وتوضح هذه النسبة مدى أهمية هذه الآلية في المؤسسة محل الدراسة ، كأداة لتطبيق حوكمة الشركات فيمكن توضيح ذلك من خلال المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة

العبارة رقم (12) : "تهتم مؤسستكم بمناقشة نتائج المراجعة الداخلية مع أعضاء لجنة لجان المراجعة"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.67) والانحراف المعياري قيمته (0.94) واحتلت المرتبة 12 بدرجة مرتفع وهي نسبة جيدة .

الفصل الثاني : دراسة حالة شركة إسمنت تبسة فرع- الماء الأبيض -

العبارة رقم (13): "تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالتعاون مع المراجع الخارجي"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.37) والانحراف المعياري قيمته (0.97) واحتلت المرتبة 20 بدرجة متوسط وهي نسبة متوسطة .

العبارة رقم (14): "تتوفر لإدارة المراجعة الداخلية إستقلالية وسلطات تسمح لها بتنفيذ مهام عمل المراجعة الداخلية وفقا لضوابط حوكمة الشركات"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.58) والانحراف المعياري قيمته (1.02) واحتلت المرتبة 13 بدرجة مرتفع وهي نسبة جيدة .

ه - إستجابة أفراد العينة لآلية السوق:

تم اختيار بياناته من خلال الفقرات (15. 16. 17) حيث بلغ المتوسط الحسابي لآلية السوق ككل (3.58) وهي قيمة مرتفعة، مما يعني أن هناك إجماع بنسبة مرتفعة لأفراد عينة الدراسة على أن هناك آلية خاصة بالسوق، وتوضح هذه النسبة مدى أهمية آلية السوق في المؤسسة محل الدراسة، كأداة لتطبيق حوكمة الشركات فيمكن توضيح ذلك من خلال المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة .

العبارة رقم (15): "قد يؤدي مجرد تهديد لعمليات الشراء إلى زيادة كفاءة مؤسستكم"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.53) والانحراف المعياري قيمته (0.90) واحتلت المرتبة 15 بدرجة مرتفع وهي نسبة جيدة .

العبارة رقم (16): "المؤسسات المحمية من عمليات الشراء لها أسعار أسهم أقل"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.44) والانحراف المعياري قيمته (0.88) واحتلت المرتبة 18 بدرجة مرتفع وهي نسبة جيدة .

العبارة رقم (17): "تؤدي الآليات الداخلية غير الفعالة لحوكمة الشركات إلى تدخل السوق"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.79) والانحراف المعياري قيمته (0.94) واحتلت المرتبة 7 بدرجة مرتفع وهي نسبة جيدة .

و - إستجابة أفراد العينة لآلية المدققين الخارجيين:

تم اختيار بياناته من خلال الفقرات (18. 19. 20) حيث بلغ المتوسط الحسابي لآلية المدققين الخارجيين ككل (3.89) وهي قيمة مرتفعة، مما يعني أن هناك إجماع بنسبة مرتفعة لأفراد عينة الدراسة

الفصل الثاني : دراسة حالة شركة إسمنت تبسة فرع- الماء الأبيض -

على أنها كآلية خاصة بالمدققين الخارجيين، وتوضح هذه النسبة مدى أهمية هذه الآلية في المؤسسة محل الدراسة ، كأداة لتطبيق حوكمة الشركات فيمكن توضيح ذلك من خلال المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة .

العبارة رقم (18): "يقوم المدققون الخارجيون بتقييم البيانات المالية لضمان مطابقتها للمعايير المحاسبية المعمول بها في مؤسستكم"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.93) والانحراف المعياري قيمته (0.82) واحتلت المرتبة الرابعة بدرجة مرتفع وهي نسبة مرتفعة .

العبارة رقم (19): "يقدم المدققون الخارجيون بمؤسستكم رأيا حول الحالة الحقيقية والعادلة للصحة المالية للمؤسسة"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.90) والانحراف المعياري قيمته (0.97) واحتلت المرتبة الخامسة بدرجة مرتفع وهي نسبة جيدة .

العبارة رقم (20): "يفحص المدققون الخارجيون الإلتزام من خلال قواعد ومعايير معينة"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.83) والانحراف المعياري قيمته (0.87) واحتلت المرتبة السادسة بدرجة مرتفع وهي نسبة جيدة .

2- تحليل نتائج محور الحد من عدم تناظر المعلومات المحاسبية في شركة الإسمنت: يوضح الجدول التالي توزيعات إجابات أفراد عينة الدراسة لمحور الحد من عدم تناظر المعلومات المحاسبية ، حيث شمل التوزيع النسبي والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجاباتهم .

الجدول(13): إجابات أفراد العينة لمحور الحد من عدم تناظر المعلومات المحاسبية في مؤسسة

الإسمنت

رقم العبارة	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدلالة
1	التكرار	8	23	10	2	0	3.8605	0.77402	9	مرتفع
	%	18.6	53.5	23.3	4.7	0				
2	التكرار	6	20	14	3	0	3.6744	0.80832	14	مرتفع
	%	14	46.5	32.6	7	0				

الفصل الثاني : دراسة حالة شركة إسمنت تبسة فرع- الماء الأبيض-

مرتفع	2	0.83062	4.0233	0	3	5	23	12	التكرار	3
				0	7	11.6	53.5	27.9	%	
مرتفع	13	0.99612	3.7674	2	3	6	24	8	التكرار	4
				4.7	7	14	55.8	18.6	%	
مرتفع	8	0.93119	3.8837	1	3	6	23	10	التكرار	5
				2.3	7	14	53.5	23.3	%	
مرتفع	16	0.75666	3.6279	0	3	14	22	4	التكرار	6
				0	7	32.6	51.2	9.3	%	
مرتفع	15	0.78327	3.6512	0	4	11	24	4	التكرار	7
				0	9.3	25.6	55.8	9.3	%	
مرتفع	17	1.09615	3.4186	3	5	12	17	6	التكرار	8
				7	11.6	27.9	39.5	14	%	
مرتفع	1	0.72222	4.0465	0	2	4	27	10	التكرار	9
				0	4.7	9.3	62.8	23.3	%	
مرتفع	9	0.77402	3.8605	0	3	7	26	7	التكرار	10
				0	7	16.3	60.5	16.3	%	
مرتفع	5	0.68846	3.9535	0	2	5	29	7	التكرار	11
				0	4,7	11.6	67.4	16.3	%	
مرتفع	3	0.91257	3.9767	1	3	3	25	11	التكرار	12
				2.3	7	7	58.1	25.6	%	
مرتفع	7	0.81105	3.9070	0	3	7	24	9	التكرار	13
				0	7	16.3	55.8	20.9	%	
مرتفع	12	0.92402	3.8372	0	5	7	21	10	التكرار	14
				0	11.6	16.3	48.8	23.3	%	
مرتفع	3	0.96334	3.9767	1	3	5	21	13	التكرار	15
				2.3	7	11.6	48.8	30.2	%	
مرتفع	5	0.81514	3.9535	0	3	6	24	10	التكرار	

الفصل الثاني : دراسة حالة شركة إسمنت تبسة فرع- الماء الأبيض -

				0	7	14	55.8	23.3	%	16
مرتفع	9	0.86138	3.8605	0	4	7	23	9	التكرار	17
				0	9.3	16.3	53.5	20.9	%	
متوسط	/	6.26138	3.09165	المجموع						

المصدر: من إعداد الطالبتين وفقا لنتائج برنامج التحليل الإحصائي SPSS

يتضمن هذا المحور 17 عبارة تقيس في مجملها ، إتجاهات عينة الدراسة للحد من عدم تناظر المعلومات المحاسبية في مؤسسة الإسمنت .

العبارة رقم (1): " يحدث عدم تناظر المعلومات المحاسبية بسبب عدم إمتلاك المساهمين جميع المعلومات المتوفرة لدى الإدارة "، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.86) والانحراف المعياري قيمته (0.77) واحتلت المرتبة 9 بدرجة مرتفع هذه النسبة جيدة .

العبارة رقم (2): "يعتبر عدم تناظر المعلومات من أهم مشاكل الوكالة بين الوكيل والموكل "، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.67) والانحراف المعياري قيمته (0.80) واحتلت المرتبة 14 بدرجة مرتفع هذه النسبة جيدة .

العبارة رقم (3): "يمكن لمجلس الإدارة أن يضمن الأداء الإقتصادي الجيد "، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (4.02) والانحراف المعياري قيمته (0.83) واحتلت المرتبة 2 بدرجة مرتفع وهي نسبة مرتفعة .

العبارة رقم (4): "يقوم مجلس الإدارة بمساءلة المديرين ومحاسبتهم عن أدائهم لتحقيق أهداف المؤسسة ومصالح المستثمرين "، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.76) والانحراف المعياري قيمته (0.99) واحتلت المرتبة 13 بدرجة مرتفع وهي نسبة جيدة .

العبارة رقم (5): "يسعى مجلس الإدارة لمنع التهاون الإداري بهدف الحد من مشاكل المؤسسة "، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.88) والانحراف المعياري قيمته (0.93) واحتلت المرتبة 8 بدرجة مرتفع وهي نسبة جيدة .

الفصل الثاني : دراسة حالة شركة إسمنت تبسة فرع- الماء الأبيض -

العبارة رقم (6): "لجان المراجعة تقوم بالتحقق من تناظر المعلومات الواردة بالتقارير المختلفة عبر التحقق من توافر خصائص الجودة لها"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.62) والانحراف المعياري قيمته (0.75) واحتلت المرتبة 16 بدرجة مرتفع وهي نسبة جيدة .

العبارة رقم (7): "يتوفر للجان المراجعة المعرفة والبداية التي تمكنهم من التحقق من مصداقية تناظر المعلومات المقدمة لها"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.65) والانحراف المعياري قيمته (0.78) واحتلت المرتبة 15 بدرجة مرتفع وهي نسبة جيدة .

العبارة رقم (8): "هناك خبراء مالية في لجان المراجعة لهم القدرة على تقويم المعلومات المحاسبية"، حيث لغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.41) والانحراف المعياري قيمته (1.09) واحتلت المرتبة 17 بدرجة مرتفع وهي نسبة جيدة .

العبارة رقم (9): "تتولى إدارة المراجعة الداخلية التحقق من جميع المعاملات ومقارنتها بفرض ضمان تناظر المعلومات المقدمة"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (4.04) والانحراف المعياري قيمته (0.72) حيث احتلت العبارة المرتبة الأولى بدرجة مرتفع، وهي نسبة مرتفعة .

العبارة رقم (10): "تهتم المراجعة الداخلية بالتحقق من المعالجات المحاسبية التي تتم مع التقرير عن ذلك في التقارير المالية المختلفة مع تعديل أي أثر لعدم تناظر المعلومات"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.86) والانحراف المعياري قيمته (0.77) حيث احتلت العبارة المرتبة التاسعة بدرجة مرتفع، وهي نسبة جيدة .

العبارة رقم (11): "تقوم المراجعة الداخلية بتدعيم الرقابة الداخلية وتقويم العمليات بغية تقويمها وتحقق الضبط الداخلي"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.95) والانحراف المعياري قيمته (0.68) حيث احتلت العبارة المرتبة الخامسة بدرجة مرتفع، وهي نسبة جيدة .

العبارة رقم (12): "يتوفر للمراجع الخارجي الخبرة الكافية التي تمكنه من جمع المعلومات ودراسة تناظرها قبل رفع تقريره"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.97) والانحراف المعياري قيمته (0.91) واحتلت المرتبة الثالثة بدرجة مرتفع وهي نسبة جيدة .

الفصل الثاني : دراسة حالة شركة إسمنت تبسة فرع- الماء الأبيض -

العبارة رقم (13): "يقوم المراجع الخارجي بالتحقق من المعلومات المقدمة له لرفع تقارير عنها لإتخاذ القرارات المختلفة"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.90) والانحراف المعياري قيمته (0.81) واحتلت المرتبة السابعة بدرجة مرتفع وهي نسبة جيدة .

العبارة رقم (14): "يعتبر تفعيل دور المراجع الخارجي من أهم متطلبات الحوكمة كونه العنصر الأهم في القضاء على عدم تناظر المعلومات"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.83) والانحراف المعياري قيمته (0.92) واحتلت المرتبة 12 بدرجة مرتفع وهي نسبة جيدة .

العبارة رقم (15): "يعتبر الإفصاح والشفافية مفهومان متلازمان يحققان الكفاءة في السوق المالي"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.97) والانحراف المعياري قيمته (0.96) واحتلت المرتبة الثالثة بدرجة مرتفع وهي نسبة جيدة .

العبارة رقم (16): "عدم وجود الإفصاح والشفافية في السوق يؤدي إلى ضعف كفاءة السوق وقد يكون سببا في عدم تناظر المعلومات المحاسبية"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.95) والانحراف المعياري قيمته (0.81) واحتلت المرتبة الخامسة بدرجة مرتفع وهي نسبة جيدة .

العبارة رقم (17): "يعتمد الإفصاح على الإهتمام بالمعلومات المالية وغير المالية في التقارير المالية"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.86) والانحراف المعياري قيمته (0.86) واحتلت المرتبة 9 بدرجة مرتفع وهي نسبة جيدة .

خلاصة القول أنه تم عرض البيانات الأساسية ، والتي تمثل إستجابات أفراد العينة في الإستبيان على مستوى محور آليات حوكمة الشركات وما يتضمنه من آليات و المتمثلة في (آلية الحوكمة آلية مجلس الإدارة، آلية لجنة لجان المراجعة، آلية المراجعة الداخلية وآلية السوق، ومحور الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية) وتوضيح النتائج المتوصل إليها.

3- مناقشة نتائج الدراسة واختبار الفرضيات:

أولاً: إختبار الفرضيات

الفصل الثاني : دراسة حالة شركة إسمنت تبسة فرع- الماء الأبيض-

يستخدم معامل إرتباط بيرسون ودلالاتها الإحصائية، وكذا معامل التحديد لإختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات حوكمة الشركات والحد من عدم تناظر المعلومات المحاسبية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة في مؤسسة الإسمنت -تبسة - ، وفي هذه الحالة سيتم إختبار مجموعة من الفرضيات .

أولاً: الفرضية الرئيسية

سيتم إختيار إحدى الفرضيتين الآتيتين:

1- الفرضية الصفرية H0

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات حوكمة الشركات والحد من عدم تناظر المعلومات المحاسبية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة في مؤسسة الإسمنت -تبسة - .

2- الفرضية البديلة H1

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات حوكمة الشركات والحد من عدم تناظر المعلومات المحاسبية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة في مؤسسة الإسمنت -تبسة - .

وبالتالي فإنه حسب برنامج SPSS V 24 إذا كانت القيمة الإحصائية (Sig p-value) أقل من مستوى الدلالة ($a= 0.05$) فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وفي هذه الدراسة وحسب نتائج SPSS V24 حسب الملحق رقم (01) فإنه يتم قبول الفرضية البديلة كفرضية رئيسية لهذه الدراسة التي تعيد بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات حوكمة الشركات وعدم تناظر المعلومات المحاسبية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة في مؤسسة الإسمنت -تبسة - من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، ويمكن توضيح معامل الإرتباط بين المتغير المستقل والمتمثل في آليات الحوكمة والمتغير التابع عدم تناظر المعلومات المحاسبية في الجدول الموالي:

الفصل الثاني : دراسة حالة شركة إسمنت تبسة فرع- الماء الأبيض-

الجدول رقم (14): يوضح معامل ارتباط بيرسون بين آليات حوكمة الشركات والحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية

R ²	القيمة الاحتمالية (sig)	آليات حوكمة الشركات	المتغير المستقل / متغير تابع
0.615	0.000	معامل ارتباط بيرسون 0.784	الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامج SPSS

من خلال الجدول يتضح أن هناك علاقة ارتباط بين حوكمة الشركات في شركة إسمنت تبسة- وبين الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية، حيث تشير النتائج إلى أن معامل الارتباط (0.784) وهذا يشير إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية قوية، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) ، كما جاءت نتائج معامل التحديد لتؤكد ذلك باعتبار أنها أشارت إلى أن (0.615) من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية) تعود للمتغير المستقل (آلية حوكمة الشركات) أما النسبة المتبقية فتعود إلى متغيرات أخرى لم يتم التطرق لها في هذه الدراسة ، وبالتالي تتأكد صحة الفرضية الرئيسية أي أن هناك علاقة وتأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية بين آليات حوكمة الشركات والحد من عدم تناظر المعلومات المحاسبية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة .

وهذا ما يمكن إثباته أيضا عن طريق تطبيق أسلوب الإنحدار البسيط، الذي تتوضح نتائجه من

خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (15): يوضح العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وعدم تناظر المعلومات المحاسبية

قيمة F	معامل التحديد R ²	القيمة الاحتمالية (sig)	معامل الارتباط R	متغير تابع / متغير مستقل
65,436	0.615	0.000	0.784	آليات حوكمة الشركات

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامج SPSS

الفصل الثاني : دراسة حالة شركة إسمنت تبسة فرع- الماء الأبيض-

لدينا هنا إحصائية F تمثل المعنوية الكلية للنموذج وبما أن القيمة الإحصائية المقابلة لها أقل من 0.05 فإن النموذج معنوي ككل، وبالتالي النموذج مقبول .

ثانياً: الفرضيات الفرعية

تنقسم الفرضية الرئيسية إلى أربعة فرضيات فرعية ويمكن توضيح النتائج من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (16): يوضح معامل ارتباط بيرسون بين المحاور الفرعية لآليات حوكمة الشركات و الحد من عدم تناظر المعلومات المحاسبية

معامل التحديد R ²	القيمة الإحصائية (sig)	معامل ارتباط بيرسون	متغير تابع
			متغير مستقل
0.556	0.000	0.745	آلية مجلس الإدارة
0.439	0.000	0.662	آلية لجنة لجان المراجعة
0.141	0.013	0.375	آلية المراجعة الداخلية
0.232	0.001	0.481	آلية المدققون الخارجيون

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق يتضح أنه هناك علاقة بين المحاور الفرعية للمتغير المستقل والمتمثل في آليات حوكمة الشركات والمحور التابع الحد من عدم تناظر المعلومات المحاسبية، والتي يمكن توضيحها من خلال الفرضيات الفرعية .

1- الفرضية الفرعية الأولى

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آلية حوكمة مجلس الإدارة و الحد من عدم تناظر المعلومات المحاسبية في شركة الإسمنت -تبسة-.

حيث تشير النتائج في الجدول (15) أن معامل الارتباط بين آلية حوكمة مجلس الإدارة لشركة الإسمنت -تبسة- وعدم تناظر المعلومات المحاسبية يساوي (0.745)، كما أن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) كما جاءت نتائج معامل التحديد لتؤكد ذلك باعتبار أنها أشارت إلى أن (0.556) من التغيرات التي تطرأ على عدم تناظر المعلومات المحاسبية تعود لآلية حوكمة

الفصل الثاني : دراسة حالة شركة إسمنت تبسة فرع- الماء الأبيض-

مجلس الإدارة ، وبذلك تتأكد صحة الفرضية الأولى والتي تفيد بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بينآلية حوكمةمجلس الإدارة و الحد من عدم تناظر المعلومات المحاسبية في شركة الإسمنت -تبسة-.

2- الفرضية الفرعية الثانية

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بينآليةلجنة لجان المراجعة و الحد من عدم تناظر المعلومات المحاسبية في شركة الإسمنت -تبسة-.

حيث تشير النتائج في الجدول(15) أن معامل الارتباط بين آليةلجنة لجان المراجعة و الحد من عدم تناظر المعلومات المحاسبية في شركة إسمنت -تبسة- يساوي (0.662)، كما أن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) كما جاءت نتائج معامل التحديد لتؤكد ذلك باعتبار أنها أشارت إلى أن (0.439) من التغيرات التي تطرأ على الحد من عدم تناظر المعلومات المحاسبية تعود لآلية لجنة لجان المراجعة ، وبذلك تتأكد صحة الفرضية الثانية والتي تفيد بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليةلجنة لجان المراجعة و الحد من عدم تناظر المعلومات المحاسبية في شركة الإسمنت -تبسة-.

3- الفرضية الفرعية الثالثة

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليةالمراجعة الداخلية و الحد من عدم تناظر المعلومات المحاسبية في شركة الإسمنت -تبسة-.

حيث تشير النتائج في الجدول(15) أن معامل الارتباط بين آليةالمراجعة الداخلية و الحد من عدم تناظر المعلومات المحاسبية يساوي (0.375)، كما أن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (0.013) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) ، كما جاءت نتائج معامل التحديد لتؤكد ذلك باعتبار أنها أشارت إلى أن (0.141) من التغيرات التي تطرأ على عدم تناظر المعلومات المحاسبية تعود لآلية المراجعة الداخلية، وبذلك تتأكد صحة الفرضية الثالثة والتي تفيد بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليةالمراجعة الداخلية و الحد من عدم تناظر المعلومات المحاسبية في شركة إسمنت -تبسة-.

4- الفرضية الفرعية الرابعة

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليةالمدققين الخارجيين و الحد من عدم تناظر المعلومات المحاسبية في شركة إسمنت -تبسة-.

الفصل الثاني : دراسة حالة شركة إسمنت تبسة فرع- الماء الأبيض-

حيث تشير النتائج في الجدول (15) أن معامل الارتباط بين آلية المدققين الخارجيين و الحد من عدم تناظر المعلومات المحاسبية يساوي (0.481)، كما أن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (0.001) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) ، كما جاءت نتائج معامل التحديد لتؤكد ذلك باعتبار أنها أشارت إلى أن (0.232) من التغيرات التي تطرأ على عدم تناظر المعلومات المحاسبية تعود لآلية المدققين الخارجيين، وبذلك تتأكد صحة الفرضية الرابعة والتي تفيد بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين آلية المدققين الخارجيين وعدم تناظر المعلومات المحاسبية في شركة الإسمنت -تبسة-.

خلاصة

يعتبر هذا الفصل محاولة بسيطة لتجسيد أهم ما تطرق إليه في الدراسة النظرية على أرض الواقع من خلال دراسة دور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية بالمؤسسات الإقتصادية .

وبدءا تم التعريف بشركة الإسمنت بتبسة، التي مرت بعدة مراحل تاريخية لتصل إلى ما هي عليه الآن، بالإضافة إلى أهدافها المتعددة التي تسعى إلى تحقيقها من خلال هيئات متعددة. ووظائفها المتعددة التي بوضوحها هيكلها التنظيمي.

أما المبحث الثاني تم الوصف الإحصائي لعينة الدراسة من خلال عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالبيانات الشخصية لعينة الدراسة، كما تم عرض البيانات الأساسية المتمثلة في استجابات أفراد العينة لدور الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية وإختبار بيانات المحاور وتحليل النتائج المتوصل إليها، إضافة إلى فرضيات الدراسة وإختباراتها المتعلقة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات الحوكمة والحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة في هذه الشركة .

خاتمة



خاتمة

خلاصة

تعتبر الحوكمة و آلياتها التي تم التركيز عليها في هذه الدراسة (آلية مجلس الإدارة ، لجان المراجعة ، المراجعة الداخلية ، المدققون الخارجيون) أداة كفيلة للحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية في الشركة ، بحيث تعتمد على مجموعة من الركائز التي من شأنها توفير هذه الخاصية ، كما أصبح تطبيق هذه الأخيرة شعارا يتبناه القطاع العام و الخاص على حد سواء ووسيلة لتعزيز الثقة في اقتصاد اي مؤسسة ودليل مصداقية القرارات المتخذة مما يزيد من فعاليتها و مؤشرا على المستوى الذي وصلت إليه إدارتها في الالتزام المهني لقواعد تحسين الادارة و الشفافية و المحاسبة ووجود إجراءات للحد من الفساد ، و مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية .

وانطلاقا من محتوى الدراسة التي وضحتها الجانب النظري و التطبيقي يتجلى تأكيد الفرضيات التي تم وضعها :

الفرضية الأولى: تم تأكيدها من خلال الفصل الثاني حسب إجابات عينة الدراسة ، حيث تبين انه توجد علاقة ارتباط بين آليات الحوكمة و الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية .

الفرضية الثانية: تم تأكيدها من خلال الفصل الثاني حسب إجابات عينة الدراسة ، حيث تبين انه توجد علاقة ارتباط بين آلية مجلس الإدارة و الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية .

الفرضية الثالثة : تم تأكيدها من خلال الفصل الثاني حسب إجابات عينة الدراسة ، حيث تبين انه توجد علاقة ارتباط بين آلية لجان المراجعة و الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية.

الفرضية الرابعة : تم تأكيدها من خلال الفصل الثاني حسب إجابات عينة الدراسة ، حيث تبين انه توجد علاقة ارتباط بين آلية المراجعة الداخلية و الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية

الفرضية الخامسة : تم تأكيدها من خلال الفصل الثاني حسب إجابات عينة الدراسة ، حيث تبين انه توجد علاقة ارتباط بين آلية المدققون الخارجيون و الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية.

نتائج الدراسة

ولقد تبين من خلال دراسة هذا الموضوع مجموعة من الاستنتاجات سيتم عرضها من خلال النقاط الآتية :

- إن آليات حوكمة الشركات لها دور في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية من خلال ما تضيفه من ثقة و شفافية للتقارير المالية.
- يوجد ملف دائم لعملية المراجعة يستفيد منه المراجع الخارجي وذلك لتحقيقه من المعلومات وإشارته إلى نقاط مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية.
- يجب أن تكون هناك لجنة للمراجعة و ذلك باعتبارها هي المشرف الرئيسي على المراجعة الداخلية و الخارجية.
- تتولى إدارة المراجعة الداخلية التحقق من جميع العمليات و مقارنتها لضمان تناظر في المعلومات المحاسبية المقدمة.
- أن أهم عامل يساهم في الحد من عدم تناظر المعلومات المحاسبية هو آلية مجلس الإدارة، باعتباره أكثر الوسائل لمراقبة سلوك الإدارة ومراقبة المؤسسة وأدائها التنفيذي، كما أنه يحمي حقوق المساهمين من سوء استغلال الإدارة؛
- تليه آلية المراجعة الداخلية التي تتعاون بدورها مع المراجع الخارجي وتكون ضمن إدارة تتمتع بالاستقلالية وسلطات تسمح لها بتنفيذ مهامها وفقا لضوابط حوكمة الشركات؛
- في حين لجان المراجعة فهي تساهم بشكل كبير في الحد من عدم تناظر المعلومات المحاسبية في المؤسسة، كونها لجان تتكون من أعضاء مستقلين تساعد مجلس الإدارة في أداء مهامه، كما تناقش أيضا نتائج المراجعة الداخلية وتحل مشاكل الإفصاح بين المراجع الخارجي والإدارة؛
- إن آليات حوكمة الشركات لها دور في الحد من عدم التناظر في المعلومات المحاسبية وذلك من خلال ما تضيفه من ثقة وشفافية ومصداقية للتقارير التي تحتوي على معلومات مالية معدة على أساس المعايير المحاسبية؛

الخاتمة

- تساعد آلية مجلس الإدارة كأحد آليات حوكمة الشركات في الحد من عدم تناظر المعلومات المحاسبية؛
- إن توافر الخبرة والقدرة الكافية تساعد المراجع الخارجي على تقويم عمليات الحوكمة والتقرير عنها؛
- يوفر السلوك المهني الإحترافي عالي الجودة للمراجع الداخلي إطارا للثقة بينه وبين مستخدمى المعلومات المحاسبية بما يمكن من التطبيق السليم لقواعد الحوكمة؛
- إن إعتدالمراجع الخارجي إجراءات وأساليب فعالة في تنفيذ إجراءات تقدير المخاطر يساعد في التحقق من التطبيق السليم للحوكمة في الشركة؛
- ضرورة تطبيق معايير المحاسبة الدولية للحد من مشكلة عدم تناظر المعلومات المحاسبية.

التوصيات

- من خلال ماتم التوصل إليه في هذه الدراسة يمكن وضع جملة من الاقتراحات التي من شأنها أن تساهم في المضي قدما بالمؤسسات الجزائرية في زيادة تبنيها أكثر و تركيزها الزائد لآليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية و يمكن توضيح ذلك فيما يلي :
- زيادة وجود صلاحية المراجعة الداخلية و تزويدها بسلطات و صلاحيات مستمدة من القوانين و اللوائح لدعم استقلالها و كفاءتها
 - الاعتماد على المعلومات المحاسبية و مستوى جودتها عند تقويم بدائل القرارات الاقتصادية و المالية بشركة إسمنت تبسة
 - تطبيق معايير المراجعة الداخلية لتقييم كفاءة عمل المراجع ونوعية العمل الذي يقوم به و بالتالي تناظر المعلومات المحاسبية
 - فصل إدارة خاصة بلجان المراجعة و التزامها باليات حوكمة الشركات و التقليل من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية للقيام بالإشراف لكل من المراجعة الداخلية و الخارجية
 - العمل على دعم استقلالية المراجع الخارجي و إمامه بالتقنيات الحديثة في بيئة آليات حوكمة الشركات و دراستها و تحليلها للتمكن من تحقيق تناظر المعلومات المحاسبية .

قائمة المصادر والمراجع

1. الكتب :

- 1- السيد عبد المقصود ، محمد دبيان ،ناصر نور الدين عبد اللطيف ، " نظم المعلومات المحاسبية و تكنولوجيا المعلومات" ،(الدار الجامعية ، مصر ، 2004 م) ،
- 2- السيد عبد المقصود ، محمد دبيان ،ناصر نور الدين عبد اللطيف ، " نظم المعلومات المحاسبية و تكنولوجيا المعلومات" ،(الدار الجامعية ، مصر ، 2004 م)
- 3- سليمان محمد ، "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي و الإداري " ،(الدار الجامعية ، مصر ،2008م)،.
- 4- طارق عبد العال حماد ، "حوكمة الشركات و الأزمات المالية العالمية " ، (الدار الجامعية ، مصر ، 2009)
- 5- طارق عبد العال حماد ،"حوكمة الشركات ،المفاهيم المبادئ ،التجارب " ، (الطبعة الثانية ،مصر، 2005 م).
- 6- عبد الحي مرعي ،عطية عبد الحي مرعي ، " المحاسبة الإدارية " ، (الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، مصر) .
- 7- عبد الحي مرعي ،عطية عبد الحي مرعي ، " المحاسبة الإدارية " ، (الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، مصر) .
- 8- عبد المطلب عثمان محمود ، " نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق حوكمة الشركات " ، (الدار الجزائرية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى الجزائر، 2015 م) .
- 9- عبد الوهاب نصر ،"مراجعة الحسابات حوكمة الشركات " ، (الدار الجامعية ،مصر، 2008م).
- 10- عطا الله وارد خليل ، محمد عبد الفاتح العشماوي ، "الحوكمة المؤسسية لمكافحة الفساد في المؤسسة العامة والخاصة " ،(مكتبة الحرية للنشر و التوزيع، مصر، 2008م) ،
- 11- قاسم محسن الحبطي ،زياد هاشم سقا ، " نظم المعلومات المحاسبية " ، (وحدة الحداثة للطباعة و النشر ، العراق ،2003 م) .
- 12- قاسم محسن الحبطي ،زياد هاشم سقا ، " نظم المعلومات المحاسبية " ، (وحدة الحداثة للطباعة و النشر ، العراق ،2003 م) .
- 13- كمال عبد العزيز النقيب ،"مقدمة في نظرية المحاسبة " ،(دار وائل للنشر ، الأردن، 2005) .
- 14- كمال عبد العزيز النقيب ،"مقدمة في نظرية المحاسبة " ،(دار وائل للنشر ، الأردن، 2005) .

- 15- كمال عبد العزيز النقيب، "مقدمة في نظرية المحاسبة"، (دار وائل للنشر، الأردن، 2005).
- 16- نضال محمود الرمحي، زياد عبد الحليم الذبيبة، "نظم المعلومات المحاسبية"، (دار المسرة، عمان، 2010 م).
- 17- نضال محمود الرمحي، زياد عبد الحليم الذبيبة، "نظم المعلومات المحاسبية"، (دار المسرة، عمان، 2010 م).
- 18- نضال محمود الرمحي، زياد عبد الحليم الذبيبة، "نظم المعلومات المحاسبية"، (دار المسرة، عمان، 2010 م).

II. المجالات :

- 1- أحمد أبو الفتوح، "آثار عدم تماثل المعرفة في الأسواق المالية على تشكيل الملامح الأساسية للهيكال المالي المعاصر"، (المجلة العلمية للتجارة و التمويل، المملكة العربية السعودية، المجلد الثاني، العدد الثاني، 2005 م).
- 2- أحمد أبو الفتوح، "آثار عدم تماثل المعرفة في الأسواق المالية على تشكيل الملامح الأساسية للهيكال المالي المعاصر"، (المجلة العلمية للتجارة و التمويل، المملكة العربية السعودية، المجلد الثاني، العدد الثاني، 2005 م).
- 3- أحمد رجب عبد الملك، "دور الإفصاح عن تقرير تطبيقات الإدارة في تخفيض عدم تماثل المعلومات في البورصة المصرية"، (مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد الثامن والعشرون، العدد الأول، مصر، 2014 م).
- 4- خليل أبو سليم، "قياس أثر الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات على جذب الاستثمارات الأجنبية"، (مجلة جازان، المجلد الأول، العدد 1، المملكة العربية السعودية، 2004).
- 5- صفا محمود السيد، "التوسع في الإفصاح و عدم تماثل المعلومات بالبورصة المصرية"، (المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية، المجلد الرابع، العدد الأول، مصر، 2013 م).
- 6- مدثر طاهر أبو الخير، "دور المعلومات المحاسبية في تقييم آليات الحوكمة الناتجة عن خصخصة الشركات المصرية"، (مجلة الدراسات و البحوث التجارية، المجلد الأول، العدد الأول، مصر، 2007 م).
- 7- مهدي شرفي، "مراقبة المديرين التنفيذيين في ضوء نظرية الوكالة"، (المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية، الجزائر، 2015، العدد 1)، ص 135

III. الأطروحات :

1. جلاب محمد، "حوكمة الشركات في المنظومة المصرفية ضمن التحولات الاقتصادية العالمية" ، (مذكرة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة ، جامعة الجزائر 3 .
2. خالد عبد القادر مفتاح عثمان ، "حوكمة الشركات وأداء الشركة في الشركات المدرجة ففي الإمارات العربية" ، (أطروحة دكتوراة ، الإمارات العربية المتحدة ، 2014) .
3. ريم بن عيسى، "تطبيق آليات الحوكمة و أثرها على الأداء" ، (مذكرة ماجستير في اقتصاد و تسيير مؤسسة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2012).
4. الزبيدي، شذى عبد الحسين جبر علي ، "العلاقة بين هيكل رأس المال و مقسوم الأرباح وأثرهما في لا تماثل المعلومات" ، (أطروحة دكتوراة بحث منشور ، العراق ، 2009) .
5. فاتح غلاب ، "تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ و معايير التنمية المستدامة" ، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، تخصص إدارة أعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة ، الجزائر ، 2011م) .
6. قباجة عدنان ، "أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات" ، (رسالة دكتوراه في المحاسبة ، غير منشورة ، العربية ، كلية التجارة ، جامعة عمان ، 2009 م).
7. مسير ، رباب وهاب ، " دور المعلومات المحاسبية في تقويم الأداء الاستراتيجي في ظل مفاهيم نظرية الوكالة " ، (رسالة ماجستير في المحاسبة ، العراق ، 2009) .
8. منة الله محمد خالد غازي ، "التغير في مستوى الإفصاح للقوائم المالية المرحلية وأثره على عدم تماثل المعلومات المحاسبية" ، (رسالة ماجستير غير منشورة ، مصر ، 2014).
9. ياسين العايب، مخاطر عدم تماثل المعلومات المحاسبية بين قصور صيغ التمويل التقليدية وحلول الصناعة المالية الإسلامية" ، (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قسنطينة، 2012).

.IV. الملتقيات

1. بتول نوري ،علي سليمان ، "حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل الوكالة " ، (مقدمة إلى : الملتقى الدولي حول الإبداع و التغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، العراق) .
2. بروش زين الدين ، دهيمي جابر ، " دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي و الإداري " ، (الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، الجزائر ، 2012 م) .
3. حساني رقية و آخرون ، " آليات حوكمة الشركات و دورها في الحد من الفساد المالي و الإداري " ، (الملتقى الوطني حول :حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، الجزائر 2012 م) .
4. خاسف جمال الدين ، "فلسفة التوريق والأزمات المالية العالمية " ،(الملتقى العلمي الدولي حول الأزمات المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ، 2009 م) ، .
5. شارف خوخة ،"مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية " ، (الملتقى الوطني الأول ، مستجدات الألفية الثالثة ،الجزائر،2007م)
6. محمد سمير بلال ، " الرقابة على جودة المراجعة في تحقيق أهداف حوكمة الشركات " ، (مؤتمر حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية و الإدارية و الاقتصادية ، مصر ، 2005 م)

.V. المراجع الاجنبية

1. Abdellatif ,Ahmed Elbadry Mohamed, Corporate Governance Mechanism and Asymmetric Information" , (An Application on U.K , capital market Doctorat thesis , School of Management, University of Surrey (United Kingdom), 2009).
2. Agency Theory, "Investopedia" , Retrived 8-3-2017 Edited .
3. Agency Theory, »Business Dictionary" ,Retrieved 8-3 -2017 Edited .
4. Douglas nanka-rusem," Corporate governance and Multi-dimensional perfomance" , (doctorat thesis , universitat autonoma de bercolona :spain:may 2009).

5. Goerge Akerlof, «Quality unvertainty and the Market Mechenism ",(vol84,N03,1970) .
6. Hiller .B , "The economics of asymmetric information " , (edition pal macmilliam) ,
7. Java moradi and others," asymmetric information and the role of accounting in emerging markets evidences from TSE ,(Article, iran , 2013) .
8. Joseph P.H Fan and T.J Wong," Do external auditors perform a corporate Governance Role in Emerging Market? "(Evidence from east Asia , in journal of accounting research , USA , vol. 43, N1 , 2005) .
9. Klaus Gugler and B.Burcin Yutoglu , Book , “The economics of Corporate governance and mergers", (Cheltenham :Edward ,2008)
- 10.Kumudini heentigala, "Corporate governance practices and firme performance of listed companies in srilanka ", (Doctorat Thesis , Victoria university , Australia , april ,2011) .
- 11.Luis Correia Da Silva & others," Dividend policy and corporate governance" , (new york : oxford university press inc , 2004) .
- 12.Nadédjo Bigou Lare, Le sycoa et la pertinence de l’information comptable, voir site internet , www.listoo/~fcca/archives/docs-congres.
Date de visite 21/03/2021
- 13.Oliver Marnet, Book, Behaviour and Rationality in Corporate Governance" , (Oxen : Routledge , 2008) .
- 14.Paresh kumar narayan and xinwei zheng , "asymmetric information and market collape " (evidence from the Chinese market , economics series ,Faculty of Business and Law , Australia , 2010,) .



قائمة الملاحق



قائمة الملاحق

الملحق رقم (01) : اتفاقية التربص



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم علوم المالية و المحاسبة

الرقم : ق.ع.م/ك.ع.ا.ع.ت.ع.ت/ج.ت/2021

اتفاقية التربص

المادة الاولى :

هذه الاتفاقية تضبط علاقات جامعة العربي التبسي - تبسة ممثلة من طرف رئيس قسم علوم المالية و المحاسبة :
مع مؤسسة :
مقرها في :
ممثلة من طرف :
الرتبة :
هذه الاتفاقية الى تنظيم تربص تطبيقي للطلبة الاتية أسماؤهم :

- 1-
2-
3-
4-

و ذلك طبقا للمرسوم رقم : 88-90 المؤرخ في 03 ماي 1988 القرار الوزاري المؤرخ في ماي 1980

المادة الاولى :

يهدف هذا التربص الى ضمان تطبيق الدراسات المعطاة في القسم و المطابقة للبرامج و المخططات التعليمية في
تخصص الطلبة المعنيين :
المادة الثالثة :

التربص التطبيقي يجرى في مصلحة :
الفترة من : الى :

المادة الرابعة :

برنامج التربص المعد من طرف القسم مراقب عند تنفيذ من طرف جامعة تبسة و المؤسسة المعنية .

قائمة الملاحق

المادة الخامسة :

و على غرار ذلك تتكفل المؤسسة بتعيين عون أو أكثر يكلف بمتابعة تنفيذ التربص التطبيقي هؤلاء الاشخاص مكفون أيضا بالحصول على المسابقات الضرورية للتنفيذ الامثل للبرنامج و كل غياب للمتربص ينبغي ان يكون على استمارة السيرة الذاتية من طرف الكلية .

المادة السادسة:

خلال التربص التطبيقي و المحدد بثلاثين يوما يتبع المتربص مجموع الموظفين في وجباته المحددة في النظام الداخلي و عليه يحسب على المؤسسة ان توضح للطلبة عند وصولهم لاماكن تربصهم مجموع التدابير المتعلقة بالنظام الداخلي في مجال الامن و النظافة و تبين لم الخطاء الممكنة .

المادة السابعة :

في حالة الاخلاء بهذه القواعد فالمؤسسة لها الحق في إنهاء تربص الطالب بعد إعلان القسم رسالة مسجلة و مؤمنة الوصول.

المادة الثامنة :

تأخذ المؤسسة كل التدابير لحماية المتربص ضد مخاطر حوادث العمل و تسهر بالخصوص على تنفيذ كل تدابير النظافة و الأمن المتعلقة بمكان العمل المعين لتنفيذ التربص.

المادة التاسعة :

في حالة حادث ما على المتربصين بمكان التوجيه يجب على المؤسسة أن تلجأ إلى العلاج الضروري كما يجب أن ترسل تقريرا مفصلا مباشرة على القسم.

المادة العاشرة :

تتحمل المؤسسة التكاليف بالطلبة في حدود إمكانية و حسي مجمل الاتفاقية الموقعة بين الطرفين عند الوجوب و إلا فان الطلبة يتكفلون بأنفسهم من ناحية النقل ، المسكن ، المطعم.

حرر بتبسة : 2021/1/1



ممثل المؤسسة

الرئيس المدير العام
بولقشر يزيد

قائمة الملاحق

الملحق رقم (02) : استمارة الاستبيان



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة -

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير



تخصص : مالية المؤسسة

قسم : مالية ومحاسبة

استبيان حول

دور آليات الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية

دراسة حالة شركة إسمنت تبسة -SCT-

السادة موظفي المؤسسة

تحية طيبة و بعد

في إطار الإعداد لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبة بعنوان " دور آليات

الحوكمة في الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية "

دراسة حالة شركة إسمنت -تبسة -

نرجو من سيادتكم أن تمدوا لنا يد المساعدة بالإجابة على أسئلة هذا الاستبيان بدقة و موضوعية مما يعزز الثقة في نتائج هذه الدراسة التي تأمل أن تعود على الجميع بالنفع و

إشراف الأستاذة :

من إعداد الطالبتين :

د. خلدون حجيلا

جلاليلة مريم

همهوم مروى

السنة الجامعية 2021/2020

قائمة الملاحق

أولا : بيانات شخصية

1 - الجنس :

أنثى

ذكر

2-الفئة العمرية :

من 25 إلى 35 سنة

أقل من 25 سنة

أكثر من 45 سنة

من 36 إلى 45 سنة

3- المستوى التعليمي :

ثانوي

متوسط

شهادة عليا

جامعي

أخرى

4- المركز الوظيفي :

إطار سامي

إطار

عون تنفيذ

5- الخبرة المهنية :

من 5 إلى 10 سنوات

أقل من 5 سنوات

أكثر من 15 سنة

من 11 إلى 15 سنة

قائمة الملاحق

المحور الأول : آليات حوكمة الشركات

الحوكمة						
الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	تهدف الحوكمة إلى تحقيق الجودة و التميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة و الفعالة لتحقيق خطط و أهداف الشركة					
02	تعتبر الحوكمة نظام متكامل للرقابة المالية و غير المالية الذي عن طريقه يتم إدارة الشركة والرقابة عليها					
03	تزيد الحوكمة من قدرة المؤسسة على تحسين موقفها التنافسي وجذب استثمارات جديدة					
04	تزيد الحوكمة من قدرة الإدارة على تحفيز العاملين و تحسين معدلات دوران العمالة					
05	تعزز الحوكمة القدرة التنافسية للمؤسسة وتجنب الفساد الإداري والمالي					
آليات الحوكمة						
1- آلية مجلس الإدارة						
06	يعتبر مجلس الإدارة أكثر الوسائل فعالية لمراقبة سلوك الإدارة					
07	مجلس الإدارة يحمي حقوق المساهمين من سوء استغلال الإدارة					
08	يراقب مجلس الإدارة المؤسسة و أداءها التنفيذي					
آلية لجنة لجان المراجعة						
09	تقوم لجان المراجعة بمساعدة مجلس الإدارة في أداء مهامه الرقابية					
10	تتشكل لجان المراجعة من أعضاء مستقلين					

قائمة الملاحق

					تساهم لجنة لجان المراجعة في حل اوجب مثل عدم الاتفاق بين المراجع الخارجي و الإدارة حول مشاكل الإفصاح	11
آلية المراجعة الداخلية						
					تهتم مؤسستكم بمناقشة نتائج المراجعة الداخلية مع أعضاء لجنة لجان المراجعة	12
					تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالتعاون مع المراجع الخارجي	13
					تتوفر لإدارة المراجعة الداخلية استقلالية وسلطات تسمح لها بتنفيذ مهام عمل المراجعة الداخلية وفقا لضوابط حوكمة الشركات	14
آلية السوق						
					قد يؤدي مجرد تهديد لعمليات الشراء إلى زيادة كفاءة مؤسستكم	15
					المؤسسات المحمية من عمليات الشراء لها أسعار أسهم أقل	16
					تؤدي الآليات الداخلية غير الفعالة لحوكمة الشركات إلى تدخل السوق	17
آلية المدققون الخارجيون						
					يقوم المدققون الخارجيون بتقييم البيانات المالية لضمان مطابقتها للمعايير المحاسبية المعمول بها في مؤسستكم	18
					يقدم المدققون الخارجيون بمؤسستكم رأيا حول الحالة الحقيقية و العادلة للصحة المالية للمؤسسة	19

قائمة الملاحق

					يفحص المدققون الخارجيون الالتزام من خلال قواعد و معايير معينة	20
--	--	--	--	--	---	----

المحور الثاني : الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية

الحد من مشاكل عدم تناظر المعلومات المحاسبية						
الرقم	العبارات	موافق بشد	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	يحدث عدم تناظر المعلومات المحاسبية بسبب عدم امتلاك المساهمين جميع المعلومات المتوفرة لدى الإدارة					
02	يعتبر عدم تناظر المعلومات من أهم مشاكل الوكالة بسبب الوكيل و الموكل					
03	يمكن لمجلس الإدارة إن يضمن الأداء الاقتصادي الجيد					
04	يقوم مجلس الإدارة بمساءلة المديرين ومحاسبتهم عن أداءهم لتحقيق أهداف المؤسسة و مصالح المستثمرين .					
05	يسعى مجلس الإدارة لمنع التهاون الإداري بهدف الحد من مشاكل المؤسسة .					
06	لجان المراجعة تقوم بالتحقق من تناظر المعلومات الواردة بالتقارير المختلفة عبر التحقق من توافر خصائص الجودة لها .					
07	يتوفر للجان المراجعة المعرفة و البداية التي تمكنهم من التحقق من مصداقية تناظر المعلومات المقدمة لها					

قائمة الملاحق

					هناك خبراء مالية في لجان المراجعة لهم القدرة على تقويم المعلومات المحاسبية	08
					تتولى إدارة المراجعة الداخلية التحقق من جميع المعاملات و مقارنتها بغرض ضمان تناظر المعلومات المقدمة	09
					تهتم المراجعة الداخلية بالتحقق من المعالجات المحاسبية التي تتم مع التقرير عن ذلك في التقارير المالية المختلفة مع تعديل أي اثر لعدم تناظر المعلومات	10
					تقوم المراجعة الداخلية بتدعيم الرقابة الداخلية وتقوم العمليات بغية تقويمها وتحقيق الضبط الداخلي	11
					يتوفر للمراجع الخارجي الخبرة الكافية التي تمكنه من جمع المعلومات ودراسة تناظرها قبل رفع تقريره	12
					يقوم المراجع الخارجي بالتحقق من المعلومات المقدمة له لرفع تقارير عنها لاتخاذ القرارات المختلفة	13
					يعتبر تفعيل دور المراجع الخارجي من أهم متطلبات الحوكمة كونه العنصر الأهم في القضاء على عدم تناظر المعلومات	14
					يعتبر الإفصاح و الشفافية مفهومان متلازمان يحققان الكفاءة في السوق المالي	15
					عدم وجود الإفصاح و الشفافية في السوق يؤدي إلى ضعف الكفاءة السوق وقد يكون سببا في عدم تناظر المعلومات المحاسبية	16

قائمة الملاحق

					يعتمد الإفصاح على الاهتمام بالمعلومات المالية و غير المالية في التقارير المالية	17
--	--	--	--	--	--	----

الملحق رقم (03): قائمة الأساتذة المحكمين

الرقم	اسم الأستاذ	الرتبة
01	عمر جنينة	أستاذ تعليم عالي
02	زحاف صونيا	أستاذ محاضر -ب-
03	خلدون حجيبة	أستاذ محاضر -ب-

قائمة الملاحق

الملحق رقم (04): الوثائق المقدمة من طرف شركة إسمنت -تبسة-



المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر

GRUPE INDUSTRIEL DES CIMENTS D'ALGERIE
DES CIMENTS DE TEBESSA « S.C.T. »

S.P.A. au capital social de : دج 2 700 000 000 D.A : رأس مالها الاجتماعي
N° Identification Fiscale : 099812058209320 - N° Article d'Imposition : 12 200 101 077 - N° Registre de Commerce : 98 B05 82 093 12/00



Réf .105 /Dpt.RH/D.CIM/SCT/21

Date : 18/05/2021

ATTESTATION DE FIN DE STAGE

La Société des Ciments de Tébessa (S.C.T.) atteste que le (a) nommé (e) :

Nom et Prénom : **HAMHOUM MAROUA**

a subi un stage pratique de perfectionnement au niveau de notre Société,

portant sur : **LE FINANCE D'ENTREPRISE**

du : **20/04/2021** au **18/05/2021**

En foi de quoi, la présente attestation lui est délivrée, pour servir et faire valoir ce que de droit.

Qw LE CHEF DE SERVICE ADMINISTRATION ET PERSONNE

[Signature]
GHCENAIET
Meriem



المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر
GROUPE INDUSTRIEL DES CIMENTS D'ALGERIE
DES CIMENTS DE TEBESSA « S.C.T. »

S.P.A. au capital social de : 2 700 000 000 D.A : رأس مالها الاجتماعي
N° Identification Fiscale : 099812058209320 - N° Article d'imposition : 12 200 101 077 - N° Registre de Commerce : 98 B05 82 093 12/00



Réf .106 /Dpt.RH/D.CIM/SCT/21

Date : 18/05/2021

ATTESTATION DE FIN DE STAGE

La Société des Ciments de Tébessa (S.C.T.) atteste que le (a) nommé (e) :

Nom et Prénom : **DJELAILIA MERIEM**

a subi un stage pratique de perfectionnement au niveau de notre Société,
portant sur : **LE FINANCE D'ENTREPRISE**

du : **20/04/2021** au **18/05/2021**

En foi de quoi, la présente attestation lui est délivrée, pour servir et faire
valoir ce que de droit.

Dev **LE CHEF DE SERVICE ADMINISTRATION ET PERSONNE**



SIEGE SOCIAL : Rue BELKACEMI Youcef BP 83 RP 12000 Tébessa (W. Tébessa) - Algérie
Tél : + 213(0)37 49 14 32/49 15 84. - Fax :+ 213 (0)37 49 23 87

قائمة الملاحق

الملحق رقم (05) : مخرجات برنامج الحزم الإحصائية SPSS

ثانيا : التوزيع الطبيعي للعينة

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

	الحكومة	أليات الحكومة الية مجلس الادارة	الية لجنة لجان المراجعة	الية المراجعة الداخلية	ألية السوق
Kolmogorov-Smirnov Z	1,381	,723	,995	1,726	,931
Asymp. Sig. (2-tailed)	,044	,672	,276	,005	,351

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

	المحور الاول	المحور الثاني
Kolmogorov-Smirnov Z	,867	,758
Asymp. Sig. (2-tailed)	,439	,613

ثالثا : المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري

Statistics

	الجنس	السن	المستوى	المركز الوظيفي	الخبرة	A1	A2
المتوسط الحسابي	1,2558	2,4186	3,2093	2,0698	2,1395	4,0000	3,7442
الانحراف المعياري	,44148	,82325	,67465	,55185	,98998	,69007	,84777

Statistics

	A3	A4	A5	A6	A7	A8	A9
المتوسط الحسابي	3,7209	3,5116	3,7209	3,9535	3,7442	4,0698	3,5581

قائمة الملاحق

الانحراف المعياري	1,00772	1,00882	,90831	,87160	,95352	,66888	,98325
-------------------	---------	---------	--------	--------	--------	--------	--------

Statistics

	A10	A11	A12	A13	A14	A15	A16
المتوسط الحسابي	3,5349	3,4186	3,6744	3,3721	4,2791	3,5349	3,4419
الانحراف المعياري	,82661	,93178	,94418	,97647	4,59982	,90892	,88108

Statistics

	A17	A18	A19	A20	B1	B2	B3
المتوسط الحسابي	3,7907	3,9302	3,9070	3,8372	3,8605	3,6744	4,0233
الانحراف المعياري	,94006	,82794	,97135	,87097	,77402	,80832	,83062

Statistics

	B4	B5	B6	B7	B8	B9	B10
المتوسط الحسابي	3,7674	3,8837	3,6279	3,6512	3,4186	4,0465	3,8605
الانحراف المعياري	,99612	,93119	,75666	,78327	1,09615	,72222	,77402

Statistics

	B11	B12	B13	B14	B15	B16	B17
المتوسط الحسابي	3,9535	3,9767	3,9070	3,8372	3,9767	3,9535	3,8605
الانحراف المعياري	,68846	,91257	,81105	,92402	,96334	,81514	,86138

Statistics

	الحوكمة	آلية مجلس الإدارة	آلية لجنة لجان المراجعة	آلية المراجعة الداخلية	آلية السوق
المتوسط الحسابي	18,6977	18,8605	10,5116	11,3256	22,4419

قائمة الملاحق

الانحراف المعياري	3,33477	3,08284	2,18624	5,29025	3,65997
-------------------	---------	---------	---------	---------	---------

Statistics

	عدم تناظر المعلومات المحاسبية	دور آلية لجنة لجان المراجعة	دور آلية المراجعة الداخلية	دور آلية المراجعة الخارجية	دور السوق في الحد من عدم تناظر المعلومات المحاسبية
المتوسط الحسابي	7,5349	10,9535	11,7674	10,5116	11,7907
الانحراف المعياري	1,36885	2,43930	2,06832	2,18624	1,99473

Statistics

	المحور الأول	المحور الثاني
المتوسط الحسابي	81,8372	52,5581
الانحراف المعياري	11,10540	6,26138

رابعاً : معامل الارتباط ألفا كرونباخ

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	43	100,0
	Excluded ^a	0	,0
	Total	43	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

قائمة الملاحق

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,882	54

خامسا : معامل ارتباط بيرسون

Correlations

		الحوكمة	آليات الحوكمة الية مجلس الادارة	الية لجنة لجان المراجعة
الحوكمة	Pearson Correlation	1	,526**	,345*
	Sig. (2-tailed)		,000	,023
	N	43	43	43
آلية مجلس الإدارة	Pearson Correlation	,526**	1	,700**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000
	N	43	43	43
آلية لجنة لجان المراجعة	Pearson Correlation	,345*	,700**	1
	Sig. (2-tailed)	,023	,000	
	N	43	43	43
آلية المراجعة الداخلية	Pearson Correlation	,166	-,009	,092
	Sig. (2-tailed)	,286	,955	,556
	N	43	43	43
آلية السوق	Pearson Correlation	,294	,466**	,489**
	Sig. (2-tailed)	,056	,002	,001
	N	43	43	43

قائمة الملاحق

عدم تناظر المعلومات المحاسبية	Pearson Correlation	,031	-,004	-,030
	Sig. (2-tailed)	,843	,977	,849
	N	43	43	43
دور آلية لجنة لجان المراجعة	Pearson Correlation	,938**	,458**	,304*
	Sig. (2-tailed)	,000	,002	,048
	N	43	43	43
دور آلية المراجعة الداخلية	Pearson Correlation	,580**	,891**	,343*
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,024
	N	43	43	43
دور آلية المراجعة الخارجية	Pearson Correlation	,345*	,700**	1,000**
	Sig. (2-tailed)	,023	,000	,000
	N	43	43	43
دور السوق في الحد من عدم تناظر المعلومات المحاسبية	Pearson Correlation	,244	,092	,276
	Sig. (2-tailed)	,114	,558	,073
	N	43	43	43
المحور الاول	Pearson Correlation	,690**	,723**	,700**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000
	N	43	43	43
المحور الثاني	Pearson Correlation	,762**	,745**	,662**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000
	N	43	43	43

Correlations

		آلية المراجعة الداخلية	آلية السوق	عدم تناظر المعلومات المحاسبية
الحوكمة	Pearson Correlation	,166	,294**	,031*

قائمة الملاحق

	Sig. (2-tailed)	,286	,056	,843
	N	43	43	43
آلية مجلس الإدارة	Pearson Correlation	-,009**	,466	-,004**
	Sig. (2-tailed)	,955	,002	,977
	N	43	43	43
آلية لجنة لجان المراجعة	Pearson Correlation	,092*	,489**	-,030
	Sig. (2-tailed)	,556	,001	,849
	N	43	43	43
آلية المراجعة الداخلية	Pearson Correlation	1	-,051	,136
	Sig. (2-tailed)		,747	,383
	N	43	43	43
آلية السوق	Pearson Correlation	-,051	1**	,018**
	Sig. (2-tailed)	,747		,908
	N	43	43	43
عدم تناظر المعلومات المحاسبية	Pearson Correlation	,136	,018	1
	Sig. (2-tailed)	,383	,908	
	N	43	43	43
دور آلية لجنة لجان المراجعة	Pearson Correlation	,307**	,194**	,043*
	Sig. (2-tailed)	,045	,212	,783
	N	43	43	43
دور آلية المراجعة الداخلية	Pearson Correlation	-,034**	,347**	,053*
	Sig. (2-tailed)	,827	,023	,734
	N	43	43	43
دور آلية المراجعة الخارجية	Pearson Correlation	,092*	,489**	-,030**
	Sig. (2-tailed)	,556	,001	,849

قائمة الملاحق

	N	43	43	43
دور السوق في الحد من عدم تناظر المعلومات المحاسبية	Pearson Correlation	-,072	,261	,330
	Sig. (2-tailed)	,645	,091	,031
	N	43	43	43
المحور الأول	Pearson Correlation	,525**	,619**	,073**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,641
	N	43	43	43
المحور الثاني	Pearson Correlation	,147**	,448**	,348**
	Sig. (2-tailed)	,345	,003	,022
	N	43	43	43

Correlations

		دور الية لجنة لجان المراجعة	دور الية المراجعة الداخلية	دور الية المراجعة الخارجية
الحوكمة	Pearson Correlation	,938	,580**	,345*
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,023
	N	43	43	43
آلية مجلس الإدارة	Pearson Correlation	,458**	,891	,700**
	Sig. (2-tailed)	,002	,000	,000
	N	43	43	43
آلية لجنة لجان المراجعة	Pearson Correlation	,304*	,343**	1,000
	Sig. (2-tailed)	,048	,024	,000
	N	43	43	43
آلية المراجعة الداخلية	Pearson Correlation	,307	-,034	,092
	Sig. (2-tailed)	,045	,827	,556

قائمة الملاحق

	N	43	43	43
آلية السوق	Pearson Correlation	,194	,347**	,489**
	Sig. (2-tailed)	,212	,023	,001
	N	43	43	43
عدم تناظر المعلومات المحاسبية	Pearson Correlation	,043	,053	-,030
	Sig. (2-tailed)	,783	,734	,849
	N	43	43	43
دور آلية لجنة لجان المراجعة	Pearson Correlation	1**	,512**	,304*
	Sig. (2-tailed)		,000	,048
	N	43	43	43
دور آلية المراجعة الداخلية	Pearson Correlation	,512**	1**	,343*
	Sig. (2-tailed)	,000		,024
	N	43	43	43
دور آلية المراجعة الخارجية	Pearson Correlation	,304*	,343**	1**
	Sig. (2-tailed)	,048	,024	
	N	43	43	43
دور السوق في الحد من عدم تناظر المعلومات المحاسبية	Pearson Correlation	,194	,040	,276
	Sig. (2-tailed)	,213	,800	,073
	N	43	43	43
المحور الغول	Pearson Correlation	,679**	,587**	,700**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000
	N	43	43	43
المحور الثاني	Pearson Correlation	,736**	,674**	,662**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000
	N	43	43	43

قائمة الملاحق

Correlations

		دور السوق في الحد من عدم تناظر المعلومات المحاسبية	المحور الاول	المحور الثاني
الحوكمة	Pearson Correlation	,244	,690**	,762*
	Sig. (2-tailed)	,114	,000	,000
	N	43	43	43
إلية مجلس الإدارة	Pearson Correlation	,092**	,723	,745**
	Sig. (2-tailed)	,558	,000	,000
	N	43	43	43
آلية لجنة لجان المراجعة	Pearson Correlation	,276*	,700**	,662
	Sig. (2-tailed)	,073	,000	,000
	N	43	43	43
آلية المراجعة الداخلية	Pearson Correlation	-,072	,525	,147
	Sig. (2-tailed)	,645	,000	,345
	N	43	43	43
آلية السوق	Pearson Correlation	,261	,619**	,448**
	Sig. (2-tailed)	,091	,000	,003
	N	43	43	43
عدم تناظر المعلومات المحاسبية	Pearson Correlation	,330	,073	,348
	Sig. (2-tailed)	,031	,641	,022
	N	43	43	43
دور آلية لجنة لجان المراجعة	Pearson Correlation	,194**	,679**	,736*
	Sig. (2-tailed)	,213	,000	,000
	N	43	43	43
دور آلية المراجعة الداخلية	Pearson Correlation	,040**	,587**	,674*

قائمة الملاحق

	Sig. (2-tailed)	,800	,000	,000
	N	43	43	43
دور آلية المراجعة الخارجية	Pearson Correlation	,276*	,700**	,662**
	Sig. (2-tailed)	,073	,000	,000
	N	43	43	43
دور السوق في الحد من عدم تناظر المعلومات المحاسبية	Pearson Correlation	1	,205	,576
	Sig. (2-tailed)		,188	,000
	N	43	43	43
المحور الأول	Pearson Correlation	,205**	1**	,784**
	Sig. (2-tailed)	,188		,000
	N	43	43	43
المحور الثاني	Pearson Correlation	,576**	,784**	1**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	
	N	43	43	43

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).